رجل الأعمال الفلسطيني
Palestinian Executive

كانون الثاني 2010 م / محرم 1431 هـ ، العدد الخامس والعشرون (25)

مجانا احصل على بروفايل النجاح

العام 2010 عام كنس منتجات المستوطنات من السوق الفلسطيني

العدد برعاية

بنك فلسطين م.م
BANK OF PALESTINE PLC.

AIG
مجموعة شركات طلال أبو غزالة

شريكي
بنك الإسكان للتجارة والتمويل

ARABTECH JARDANEH
engineers & architects/palestine

● بروفايل النجاح / طلال أبو غزالة:
الإقتصاد الفلسطيني يمتاز بالفرص المتاحة ومقاومته للصدمات

● **الاحتفال بإطلاق "صندوق الكرامة الوطنية" لتنظيف السوق الفلسطينية من منتجات المستوطنات**

● السفير التركي السابق / د. أرجان اوزير:
أشجع رجال الأعمال الفلسطينيين للتواصل مع نظرائهم الأتراك

● **Look Over the Investment File** ... in English

Pages 103-89

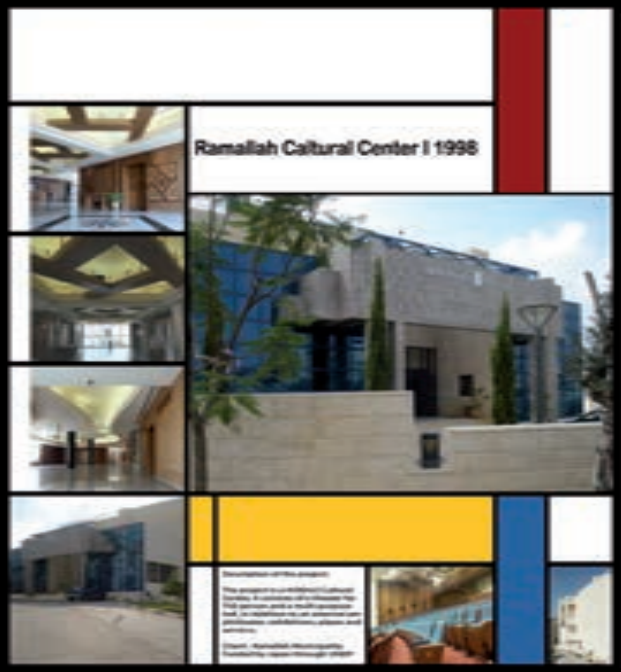
Ramallah Caltural Center I 1998

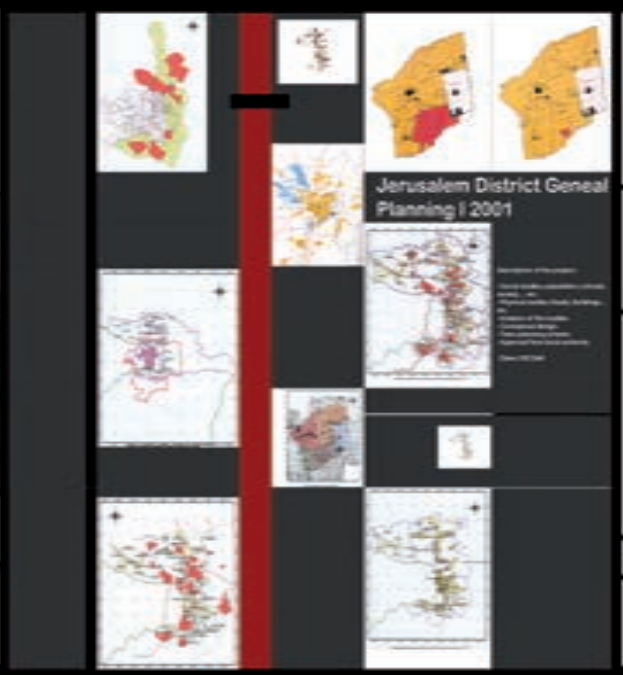
Jerusalem District Geneal Planning I 2001

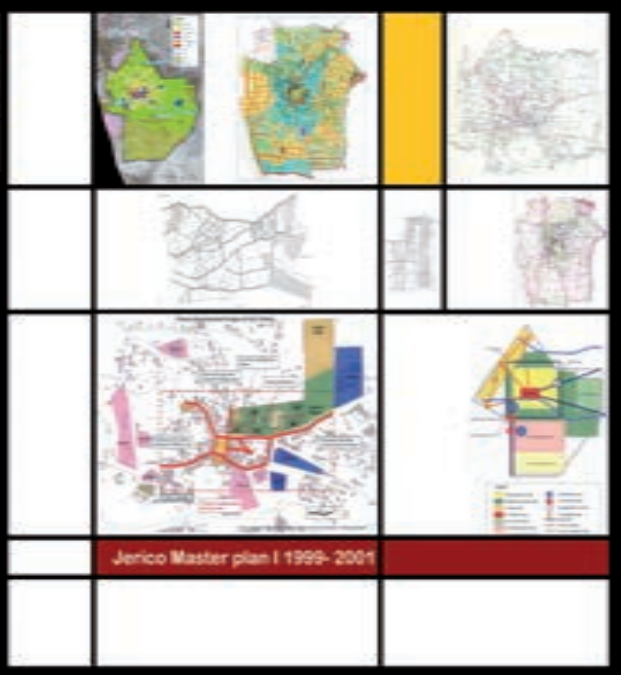
Jerico Master plan I 1999- 2001

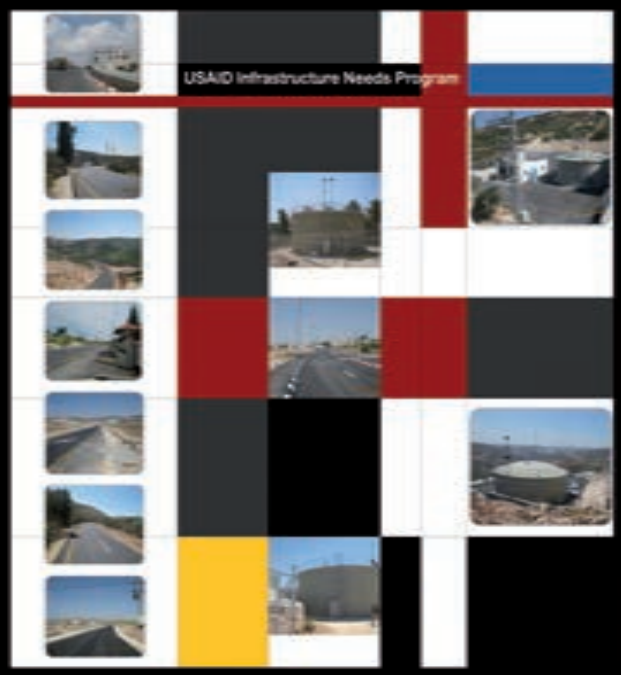
USAID Infrastructure Needs Program

INTER-CONTINENTAL

USAID Infrastructure Needs Program 2009

في هـــذا العـــدد

كلمـــة الجمعيـــة: مقاطعة بضائع المستوطنات 3
الافتـــتاحيـــة: ماذا بعد هذا الحراك الإقتصادي والمؤسساتي 5
اخبار ونشاطات القطاع الخاص 6
- لقاء محافظ سلطة النقد 6
- الاحتفال بإطلاق «صندوق الكرامة الوطنية» لتنظيف السوق الفلسطينية من منتجات المستوطنات 8
- إعلان مدونة الحوكمة 12
- تكريم السفير التركي د. ارجان اوزير 14
- لقاء طاولة مستديرة حول موضوع الإصلاح الانتخابي 17
- لقاء مع المسؤولة الاقتصادية في القنصلية الامريكية/ سارة بران 19
- توقيع اتفاقية تعاون مع مؤسسة طلال ابو غزالة 20
- ورشات عمل مركز تطوير القطاع الخاص 21
  - ورشة التامين الصحي الإلزامي 21
  - ملخص تنفيذي مدونة الحوكمة في فلسطين 23
- المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص 26
  - إجتماع مجلس إدارة مجلس التنسيقي 26
  - ورشة عمل مأسسة المجلس التنسيقي 28
  - تقرير الوحدة الفنية /د. صائب بامية 31
  - محضر اجتماع اللجنتين الفنيتين لدى القطاع العام والخاص 33
مجالس الأعمال المشتركة: 34
- مجلس الأعمال الأردني الفلسطيني المشترك 34
- مجلس الأعمال الصيني الفلسطيني المشترك 37
بروفـايل النجـــاح: السيد طلال أبو غزالة /مجموعة شركات طلال أبو غزالة 38
ملـف العـــدد: التقاعد غير الحكومي 42
مقـابـلات العـدد: السفير التركي- د.أرجان أوزير 46
السفير الصيني يانغ وي قوه 48
لـقـــاءات: لقاء مع وزير الاقتصاد السابق كمال حسونة 50
أخبار إقتصادية فلسطينية 52
ملـف الشـــركات: الرهن العقاري 60
بنك الإسكان 61
شركة بال غاز 62
مقـــالات: عزام أبو السعود 64
مجتمع الاعمـــال: بطاقة رجل اعمال- م. مازن سنقرط 66
إجتماعيات 68
الأعضاء الجدد 69
بيـئة الاعمـــال: صالح الكفري : مدير عام الإحصاءات الإقتصادية – الجهاز المركزي للإحصاء 70
أمينة الخصيب : مدير الحسابات القومية – الجهاز المركزي للإحصاء 72
الملف الصـناعي: أيمن صبيح/ إتحاد الصناعات الفلسطينية 74
ملـف التـأميـن: نهاد أسعد /أمين عام اتحاد شركات التامين 78
ملف الأشغال العامة: نداء إبراهيم / بكدار 80
الملف الزراعـي: معاوية سويلم 84
الملف الصـحي: الربو المهني - د. جابي كيفوركيان 86
المحطـة الاخيـرة: نحو برمجة مشتركة لتحسين الإنتاجية وتحقيق النمو 88
الملف الإسـتثماري: **In English, Investment file:**
Poland 103
Gaza free Trade Zone by Ali AbuShahla 95

رجل الأعمال الفلسطيني

مجلة إقتصادية متخصصة

تصدر عن

جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين
- القـــدس -

المدير العام والمحرر المسؤول
ماجد معالي

مدير التحرير
زكي أبو الحلاوة

مساعد إداري
جهـاد عقـل

التصميم والإخراج الفني
محـمد العـزة

للمراسلات
ص.ب ١٦٨١ رام الله
تلفون ٢٩٧٤٦٣٦ ٢ ٩٧٢ ++
٢٩٧٤٦٣٧ ٢ ٩٧٢ ++
فاكس ٢٩٧٤٠٠٤ ٢ ٩٧٢ ++

بريد ألكتروني: info@pba.ps
www.pba.ps

سعر النسخة ٧,٥ دولارات
أو ما يعادلها

الطباعة
مطبعة النصر التجارية
حجـاوي

المواد التي تنشر أو لا تنشر لا تعاد إلى أصحابها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي أسرة التحرير

كلمة العدد

محمد مسروجي
رئيس إتحاد جمعيات
رجال الأعمال الفلسطينيين

مقاطعة بضائع المستوطنات

لقد قامت السلطة الفلسطينية مؤخراً باتخاذ إجراءات عديدة من شأنها منع بيع منتجات المستوطنات في الضفة الغربية، ومن هذه الإجراءات توعية المواطنين لما لهذه الظاهرة من عواقب وخيمة على اقتصادنا الفلسطيني ومن دعم للاقتصاد الإسرائيلي.

والأهم من ذلك فإن السلطة الفلسطينية لا تعترف بالمستوطنات بل تحارب إقامتها على الأراضي الفلسطينية مما أدى إلى وقف الحوار مع إسرائيل ويعمل الاستيطان على تجريدنا من الأراضي وحرماننا من أجزاء عزيزة من الوطن. وقد قطعت الحكومة شوطاً لا بأس به في محاربة وجود منتجات المستوطنات في أسواقنا فأخذت تصادر هذه المنتجات الأمر الذي أوجد ارتياحاً عاماً لدى المواطنين ونحن إذ نشكر للحكومة الفلسطينية توجهها وإن جاء متأخراً بعد أن قامت العديد من الدول الأوروبية باتخاذ إجراءات منع هذه المنتجات من التداول في اسواقها إلا أننا نؤمن بأن تأتي متأخراً خير من ألا تأتي أبداً.

ونأمل في الوقت نفسه أن يكون هذا القرار قاطعاً لا رجعة عنه ومن أجل ذلك يجب أن نكون مواطنين ومسؤولين على درجة كافية من الوعي وأن نعمل سوياً بحيث يتوجب على أي مواطن أن يرشد السلطات المختصة بوجود أية سلعة من إنتاج المستوطنات في الأسواق وعدم استعمالها مهما توفرت فيها مواصفات غير موجودة بغيرها من السلع وكذلك فإن المسؤولين في السلطة يجب أن يتمتعوا بالمنعة والحصانة الذاتية بحيث لا يخضعوا لواسطات أو إغراءات أو محسوبيات لمنع اتخاذ الإجراءات بحق المتعاملين في هذه السلع.

أما تجارنا فنحن نربأ بهم أن يكونوا عاملين لدى المستوطنين الذين يعبثون بأرضنا فساداً وطموحهم وأمنياتهم أن يستحوذوا على أراضينا بل ،ان يحرمونا منها ومن ثم نحس بالندم على ما فعلت أيدينا ويكون الوقت قد فات.

إن مقاطعة منتجات المستوطنات أقل ما يمكن عمله لوقف حملات الاستيطان المسعورة ولربما لو كانت هذه الإجراءات منذ بداية الاستيطان لامتنعت إسرائيل أو من أنشأوا هذه المستوطنات من إقامتها إذ أن العامل الاقتصادي والإغراء المادي هو السبب المباشر والأهم في تنمية وتطوير هذه المستوطنات.

PAL GAZ
PALESTINE

بال غاز للخدمات والتوزيع م.خ.م

Pal Gaz for Distribution and Services L.T.D

الأولى في فلسطين لخدمات الغاز المركزي

فلسطين – نابلس – ص.ب : 876، تلفاكس : 09-2375737 رام الله – تلفاكس: 02-2989879 رقم الخط المجاني: 24 24 24 800 1
Palestine - Nablus - P.O.Box: 876 - Telefax: 09-2375737 Ramalah - Telfax: 02-2989879 Toll-Free: 1 800 24 24 24
www.palgaz.ps

الإفتتاحية

ماذا بعد هذا الحراك الاقتصادي و المؤسساتي

ماجد معالي
أمين عام إتحاد جمعيات
رجال الأعمال الفلسطينيين

تشهد الساحة الاقتصادية والمؤسساتية الفلسطينية في المرحله الحالية حراكا غير مسبوق على المستويين العام والخاص والمجتمع المدني، فالوطن يشبه خلية من النحل، كل حسب موقعه وتشابكه يعمل بلا كلل للمساهمة في انجاز الخطة الوطنية العامة للاعوام 2011-2013 التي لم تمنح اسما بعد وسيتولى مجلس الوزراء ذلك في وقت لاحق، ولكنها في الاساس ترفع شعار " خدمة المواطن " وبناءً على قرار مجلس الوزراء في 17 اب 2009 وبمنهجيه تتوافق مع التوجه العام للحكومة وتوجهات دولة الدكتور سلام فياض رئيس الوزراء للعامين القادمين لبناء مؤسسات الدولة العتيدة وبجهوزية كامله للاستقلال.

مما وضع الوزارات والمؤسسات جميعها في حالة استنفار لوضع الاستراتيجيات القطاعية وعبر القطاعية للاعوام 2011-2013 حيث يزيد عدد اللجان الوطنية القطاعية عن ثلاث وعشرين لجنة تتناول التشغيل، والتعليم الاساسي والتعليم العالي، والثقافة والتراث، الحماية الاجتماعية، العلاقات الدولية، العدل وسيادة القانون، الامن، الاعلام، الصحة، تنمية الاقتصاد الوطني، الزراعة، السياحة، الاسكان، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها، والاستراتيجيات عبر القطاعية (الافقية) تتناول الشباب، النوع الاجتماعي (المرأة)، التنمية الادارية، ادارة المال العام والسياسات النقدية والمصرفية والتمويلية، والحكم المحلي والاداري.

وتشارك مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني في جهود وضع هذه الاستراتيجيات سواء على الصعيد القطاعي وعبر القطاعي، اوعلى صعيد حراكها الخاص من خلال منظومة عملها في المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص وشبكة المنظمات غير الحكومية ونقابات العاملين وغيرها لوضع استراتيجياتها الخاصة واليات عملها وبرامجها لتتوافق وتتكامل مع بقية المؤسسات في قطاعها، ومع توجهات الحكومة كما وضعها دولة رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض للعامين القادمين.

كما نتامل من القائمين على وضع هذه الاستراتيجيات اعطاء الفرقاء والشركاء قبل دعوتهم للإجتماعات الوقت الكافي للتحضير لخطورة هذه المواضيع ولاهميتها، وان يشارك فيها وينتدب اصحاب الخبرة والمختصين.

أملين ان ينجز بعد هذا الحراك اجمال لتصورات مواجهة التحديات التنموية الواردة في اجندة السياسات الوطنية وخطة الاصلاح الفلسطينية، وقد استفدنا من الاستراتيجيات السابقه وطورناها بما يتلائم مع توجهاتنا وحاجاتنا الميدانية ما بين مقومات اقتصاد الصمود واقتصاد الرفاهية.

كذلك بدء مرحلة جديدة مع المانحين بالعمل على التاثير في توجهات الدول المانحة لتوجيه الدعم وفقا لهذه الاستراتيجيات والاحتياجات على مستوى الوطن، لا حسب اجندتهم الخاصة.

وان تشمل هذه الاستراتيجيات على عمليات متقدمة من التحليل وتعزيز القدرات وتطوير انظمة التخطيط والتنفيذ والمراجعة والتقييم، لانه في الحقيقة لو ان لدينا اليات المراجعة والتقييم الضرورية في الاستراتيجيات السابقة وطبقناها بشفافية، لما اصبح الحال على ما هو عليه من تراجع منذ اجتماعات وضع الاستراتيجيات الاولى للسلطة الوطنية الفلسطينية في فندق الاقواس السبعة وفي الخارج، وما لحقها من استراتيجيات اخرى في الداخل.

وجميعنا يوافق على ضرورة الغاء واستبدال الاتفاق الاقتصادي مع اسرائيل (بروتوكول باريس) الذي مال الى تلبية احتياجات الاقتصاد الاسرائيلي بدلا من الاقتصاد الفلسطيني، وذلك لاعادة تاهيل الاقتصاد الفلسطيني وانعاشه واستمرار نموه في الاجل الطويل وبالاعتماد بنسبة كبيرة على المقومات الذاتيه وعدم الاستمرار في الارتهان الى المساعدات الدولية التي حولتنا الى حالة "دولة للشؤون الاجتماعية"، وان يتم وضع اسس للمؤسسات والسياسات الاقتصادية بمضمون سيادي وان يصبح زمامها في يدنا بالكامل في غضون السنتين المشار لهما من قبل دولة رئيس الوزراء وذلك لاعلان استقلال الدولة ولو جاء من طرف واحد على حدود العام 1967، والقدس الشريف عاصمة لها.

الرئيس يضع حجر الأساس لمبنى سلطة النقد

قال الرئيس محمود عباس خلال وضعه حجر الأساس لمبنى سلطة النقد في رام الله، مؤخرا، إنها فرصة طيبة وعظيمة أن نرى سلطة النقد تزدهر وتعمل بشكل تام بكل شفافية ومحاسبة ومراقبة، وتبني هذا الصرح العظيم.

وأعرب سيادته عن أمله أن يكون هذا المبنى نواة للبنك المركزي الفلسطيني في عهد الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، آملا أن تحذو كل الدوائر الرسمية والوزارات والمؤسسات حذو سلطة النقد، وأن يكون لها أبنية حكومية ملك لها حتى لا تستمر في الإيجار والتأجير، لتكون هذه الأبنية عنوانا للاستقرار المالي والاقتصادي والأمني لأنه مهم في حياتنا. وأكد سيادته أنه سيتم الاستمرار في هذه السياسة، مشددا على استمرار البناء لتثبيت أركان الدولة الفلسطينية المستقلة.

وأضاف سيادته، إن هذا المكان- منطقة الإرسال- من أجمل مناطق رام الله، ونحن حريصون على حمايتها، ونجحنا أن لا يكون فيها إلا الأبنية الحكومية بدرجة استثنائية، وأن تكون متنفسا لرام الله، مشيرا إلا أنه سيكون فيها الحديقة العامة، والمتحف وغيرها، وموضحا أنه تم السماح لسلطة النقد أن تبني فيها، لأنها صرح مهم جدا وعنوان مهم للشعب الفلسطيني.

من اليمين فؤاد جبر، محمد المسروجي، د.جهاد الوزير، ماجد المعالي

وحضر حفل وضع حجر الأساس: أمين عام الرئاسة الطيب عبد الرحيم، وأمين عام ديوان الرئاسة د. رفيق الحسيني، والقائم بأعمال محافظ رام الله والبيرة د. ليلى غنام، وعدد من الشخصيات الرسمية والوطنية، وعدد من رجال الأعمال.

وشكر محافظ سلطة النقد د. جهاد الوزير، السيد الرئيس على لفتته الكريمة، وتشريفه بوضع حجر الأساس لصرح فلسطيني جديد، يجسد على أرض الواقع أساسا لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، ويشكل رمزا أساسيا من رموز سيادتها.

وأشار إلى أن المهمة الرئيسية إلى أي بنك مركزي أو سلطة نقدية الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي في أوطانها، بما يساهم في نموها الاقتصادي، وتحسين الأوضاع المعيشية لسكانها، موضحا أن القانون الفلسطيني كلف

سلطة النقد بهذه المهام، والتي تأكد دورها على تعزيز الاستقرار المالي، والإشراف على نظام المدفوعات كخطوة أولى نحو اكتمال دورها بعد السيادة والاستقلال.

وأضاف إن تأسيس هذا الصرح يساعدنا على القيام بدورنا الكامل لتحقيق الاستقرار النقدي بما يمكنها وفقا للتطورات الاقتصادية والسياسية من إصدار عملة وطنية وتنفيذ سياسة نقدية سليمة.

وأوضح الوزير أن المبنى الجديد يتكون من تسعة طوابق مبنية بطراز عصري حديث، ومجهز بكل المستلزمات الحديثة اللازمة لعمل البنوك المركزية المتطورة للقيام بدورها في وضع وتنفيذ السياسات النقدية، وتعزيز الاستقرار المالي، من خلال الحفاظ على جهاز مصرفي سليم وفعال.

وأشار إلى أن سلطة النقد اعتمدت خطوة التحول الاستراتيجي لإعادة هيكلة عملها لتحمل مسؤولياتها وبدأت في ذلك من عهد المحافظ السابق جورج العبد، موضحا أن سلطة النقد أصبح لديها كادر مهني قادر على العمل وتحمل مسؤولياته، ويطبق كافة المعايير الدولية في هذا المجال.

وأوضح الوزير أن الإصلاحات التي قامت بها حكومة د. سلام فياض على النظام المالي وضعته على الطريق السليم، مشيرا إلى أن سلطة النقد استطاعت خلال العامين الماضيين إحداث نقلة نوعية في أداء الجهاز والحفاظ عليه في ظل الأزمة المالية العالمية، أما داخليا فحافظت سلطة النقد على وحدتها بالرغم من الانقسام الذي حصل في غزة، وبالرغم من عوائق الاحتلال الإسرائيلي. هذا وقد شارك رئيس اتحاد جمعيات رجل الاعمال محمد المسروجي وممثلين اخرين من القطاع الخاص في هذه المراسم.

هذا وقد عقد لقاء مقلص مع عطوفة محافظ سلطة النقد الدكتور جهاد الوزير للإطلاع والإستماع منه عن كثب عن ما هو جديد في عمل الجهاز والتحضير للقاء موسع له مع ممثلي الإتحاد والقطاع الخاص الفلسطيني.

هذا وفي إطار إنجاز الحملة الإعلامية الهادفة إلى توعية وتثقيف جمهور المواطنين حول نظام الشيكات المعادة الالي الجديد، قامت سلطة النقد بتاريخ 2009/10/28 بعقد

الوزير في لقاء مصغر مع ممثلي إتحاد جمعيات رجال الأعمال

جلسة استماع عام حول نظام الشيكات المعادة الالي الجديد في فندق ألبست أيسترن/ برام الله، بحضور المدراء العامين والإقليميين ومدراء دوائر العمليات المصرفية في الجهاز المصرفي والقطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك عبر الفيديو كونفرانس مع غزة، تبع ذلك عقد جلسات استماع عام في كل من محافظات الخليل وبيت لحم وضواحي القدس.

> الرئيس محمود عباس خلال وضعه حجر الأساس لمبنى سلطة النقد : إنها فرصة طيبة وعظيمة أن نرى سلطة النقد تزدهر وتعمل بشكل تام بكل شفافية ومحاسبة ومراقبة، وتبني هذا الصرح العظيم.

وتهدف هذه الجلسات إلى توعية وتثقيف جمهور المتعاملين مع الشيكات حول آليات عمل ومميزات وخصائص النظام الجديد خاصة آلية تصنيف العملاء المعاد لهم شيكات لعدم كفاية الرصيد أو لاسباب الفنية.

أما الهدف الآخر المأمول تحقيقة من الحملة الإعلامية وهو منح المتعاملين بالشيكات سواء من الأفراد أو المؤسسات الفترة الزمنية الكافية لترتيب أوضاعهم المالية تفاديا لتصنيفهم على النظام الجديد وبالتالي حرمانهم من التعامل مع الشيكات لفترات زمنية قد تطول مدتها إلى خمس سنوات.

وستستمر الحملة الإعلامية لسلطة النقد حتى نهاية العام 2009 وهو موعد اقتراب مباشرة العمل بالنظام الجديد حيث من المتوقع مباشرة العمل بالنظام الجديد رسميا في مطلع العام 2010 بعد إنجاز كافة الترتيب الخاصة بذلك.

الاحتفال بإطلاق "صندوق الكرامة الوطنية" لتنظيف السوق الفلسطينية من منتجات المستوطنات

فياض: "الصندوق" .. خطوة مهمة في التمكين الاقتصادي

ابولبده : واجبنا الوطني اخراج اقتصادنا من قيد الاحتلال

مسروجي: تنظيف السوق الفلسطينية من منتجات المستوطنات.. قرار جريء

أطلقت السلطة الوطنية بالشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، «صندوق الكرامة الوطنية»، ضمن حملة شاملة هدفها تنظيف السوق الفلسطينية من منتجات المستوطنات الاسرائيلية، بحلول نهاية العام الحالي.

وأطلق الصندوق في احتفال كبير في مقر جمعية الهلال الأحمر في البيرة، نظمته وزارة الإقتصاد الوطني والمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص بحضور رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض، ومحمد مسروجي امين سر المجلس وعدد من الوزراء والمسؤولين، وحشد من رجال الاعمال وممثلين عن مؤسسات القطاع الخاص وممثلين عن منظمات اهلية.

رئيس الوزراء فياض

وأكد رئيس الوزراء فياض على مواصلة حملة تنظيف السوق الفلسطيني من منتوجات المستوطنات، وشدد على أهمية تضافر كافة الجهود المبذولة لضمان نجاح هذه الحملة وتحقيق أهدافها حتى النهاية.

واعتبر فياض الحملة الوطنية لمكافحة منتجات المستوطنات بمثابة ترجمة عملية وملموسة لرؤية وتوجهات السلطة الوطنية نحو إقامة الدولة، وبما ينسجم مع خطة عملها للعامين القادمين كما حددتها وثيقة 'فلسطين: إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة'، وهي تأتي في سياق الدور الذي تقوم به السلطة لبناء القدرات الوطنية، وتمكين الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز قدرته على الصمود والمنافسة، وبما يخدم في نفس الوقت الموقف السياسي الوطني، ويستنهض المواقف الدولية المناهضة للاستيطان.

وأكد رئيس الوزراء أن السلطة الوطنية تولي أهمية خاصة لزيادة حصة المنتج الوطني في السوق المحلية إضافةً الى عملها بجدية لتعزيز وجود المنتجات الفلسطينية كبديل لمنتجات المستوطنات في الأسواق العالمية، وقال، 'إن تحرير السوق المحلي والعالمي من منتوجات المستوطنات مسؤولية جماعية تتطلب تضافر الجهود على كافة المستويات الرسمية والشعبية والأهلية، والسلطة الوطنية ستكون الداعم الأول والأكبر لهذه الجهود'.

فياض يشيد بالقطاع الخاص

وأشاد رئيس الوزراء بدور القطاع الخاص في هذه الحملة كشريك كامل مع المؤسسات الاهلية ومؤسسات القطاع العام. كما حيا الدول التي بدأت في اتخاذ مواقف ملموسة ضد الأنشطة الإستيطانية بما في ذلك وقف استيراد بضائع المستوطنات، أو وقف المعاملة التفضيلية لها وتمييزها كمنتجات من المستوطنات، بالإضافة إلى الامتناع عن الاستثمار فيها.

ودعا فياض باقي الدول إلى اتخاذ مواقف مشابهه بالتوقف عن شراء أو دعم منتجات المستوطنات أو الاستثمار فيها. واعتبر أن ذلك يشكل جزءاً من المسؤولية الدولية بإلزام إسرائيل بالوقف التام والشامل للأنشطة الاستيطانية، والتي تشكل المدخل الوحيد لإعادة المصداقية لعملية السلام، والمعيار الرئيسي لإمكانية نجاحها وضمان الوصول إلى حل الدولتين على حدود 1967.

ورداً على الاتهامات الإسرائيلية حول هذه الحملة، قال رئيس الوزراء 'هذا الجهد الوطني

ليس تعبيراً عن شعور بالكراهية أو الحقد، وهو وليس أداة تحريض ثقافي أو عرقي أو ديني كما وصفه، تصريحاً أو تلميحاً، بعض قادة إسرائيل. وليس أدل على ذلك أن ما نحن بصدده ليس مقاطعة البضائع المنتجة في إسرائيل، بل تنظيف السوق الفلسطيني من منتجات المستوطنات الإسرائيلية. كما أن هذه الحملة ليست، ولا أريد أن يُنظر إليها كتعبير عن الغضب، رغم أن هناك الكثير مما يدعو للغضب في الواقع الفلسطيني، بفعل ما يتعرض له أبناء شعبنا من حصار، وخاصة في قطاع غزة، وكذلك ما يتعرض له أبناء شعبنا في محافظات الضفة الغربية من ممارسات على أيدي قوات الاحتلال من اجتياحات وهدم للمنازل وتضييق سبل العيش، وكذلك من إرهاب المستوطنين المتمثل في ترويع مواطنينا، والاعتداء عليهم وعلى مزارعهم وممتلكاتهم. فهذا الجهد الوطني ما هو إلا تعبير عن إصرار شعبنا على ممارسة حقه في الحياة على هذه الأرض. وما شروعنا في إعادة بناء المنشآت التي دمرتها قوات الاحتلال قبل يومين في خربة طانا إلا نموذج لإصرار شعبنا على ممارسة حقه في البقاء على أرضه'.

وقال: 'هذا المشروع يقربنا أكثر من الأهداف التي نسعى لتحقيقها هدفاً تلو الآخر، سنقوم بالبناء رغم كل محاولات الهدم والتدمير الذي تمارسه إسرائيل'. وأشار إلى أن السلطة الوطنية ستساهم بقيمة 250 ألف دولار أو بما يعادل 25% من مجموع التبرعات، أيهما أكبر، كما أن السلطة ستخصم تبرعات القطاع الخاص للصندوق من استحقاقات ضريبة الدخل تشجيعاً له على المساهمة في هذه المبادرة الوطنية.

وثمّن فياض مساهمة القطاع الخاص في صندوق الكرامة الوطنية إلى جانب وزارة الاقتصاد الوطني والمجلس الفلسطيني لحماية المستهلك، وأشار إلى ضرورة تكثيف الجهد في حملات تنظيف الأسواق المحلية وتحريرها من منتجات المستوطنات. وأكد أن هذه الحملة تهدف إلى توعية المواطنين ومضاعفة وتعزيز حصة المنتج الفلسطيني في سلة المستهلك الفلسطيني، وزيادة ثقته بها.

وحذر من ألاّ تكون هذه الحملة مجرد هبّات مؤقته، وشدد على ضرورة التغلب على الصعوبات والعقبات الكبيرة القائمة، بفعل سنوات الاحتلال الطويلة، والتي ستنشأ أثناء متابعة تنفيذ هذه الحملة.

مجموع المساهمات بلغت 2 مليون دولار

وأوضحت وزارة الاقتصاد، خلال حفل إطلاق الصندوق، أن مجموع المساهمات بلغت 2 مليون دولار، وأن عدد المتبرعين بلغ 62 شخصا معنويا وطبيعيا، وكان من بين أبرز المساهمين جمعية البنوك (250 ألف)، وصندوق الاستثمار الفلسطيني (200 ألف)، ومجموعة الاتصالات الفلسطينية (100 ألف)، ومجموعة باديكو (100 ألف)، وشركة أبيك (100 ألف).

وزير الاقتصاد الوطني د. ابو لبده

بدوره، قال وزير الاقتصاد الوطني، رئيس المجلس الفلسطيني لحماية المستهلك د. حسن أبو لبده إن هذه مبادرة وطنية هامة بالشراكة بين القطاع الخاص والعام، لتمكين منتجنا الوطني وحمايته من عبث الغزاة والخارجين على القانون الدولي والإنساني.

وأضاف، إن أهمية هذه المبادرة تنبع في توفير المناخ المناسب لتعزيز فرص منتجنا المحلي من ناحية، وتجفيف موارد المستوطنات وغول الاستيطان من ناحية أخرى، ونحن ندرك أن حصيلة جهدنا في مكافحة منتجات المستوطنات قد لا تؤدي إلى رحيل المستوطنين عن أرضنا، لكننا واثقون من أهمية هذا الجهد في حسم معركة تحرير الاقتصاد الوطني الفلسطيني من براثن التبعية والارتهان للاحتلال الإسرائيلي، وستجد هذه المبادرة صداها في العالم الذي ضاق ذرعا بالمشروع الاستيطاني في فلسطين.

وأشار إلى أن الحكومة تعمل بتوجيهات السيد الرئيس محمود عباس ورئيس وزرائه من أجل استكمال مؤسسات الدولة الفلسطينية القوية القادرة على تلبية احتياجات المواطنين وتنمية إمكانياتهم وتعزيز قدرتهم على الصمود، وتقديم الخدمات الأساسية لهم بالرغم من الاحتلال وممارساته، وسيشكل النجاح في إنجازها رافعة أساسية لإنهاء الاحتلال ونيل استقلالنا الوطني.

مجلس حماية المستهلك يشرف على الصندوق

وأعلن د. أبو لبده أن المجلس الفلسطيني لحماية المستهلك سيشرف على الصندوق، وستديره لجنة تنفيذية من المجلس، وإدارة تنفيذية تعمل وفق أفضل الممارسات المحاسبية وقواعد الشفافية، ويتألف المجلس من ستة ممثلين عن القطاع العام، وأربعة ممثلين عن القطاع الخاص، وخمسة ممثلين عن المجتمع المدني، برئاسته، وسيقدم الصندوق تقاريره الدورية بشأن النفقات والإيرادات بشكل دوري للمساهمين والمتبرعين، إضافة إلى نشر البيانات المالية وتقارير تقدم العمل على صفحة الصندوق الالكترونية.

وأوضح أن الحكومة التزمت في سياق خطة 'إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة' بالعمل على تحقيق

الاستقلال الاقتصادي والازدهار الوطني، حيث يُشكل تحرير الاقتصاد الوطني الفلسطيني من الارتهان والهيمنة والتبعية لاقتصاد الاحتلال الإسرائيلي أولوية وطنية فلسطينية قصوى.

وبين أن واجبنا الوطني يحتم علينا القيام بكل ما نستطيع لإخراج اقتصادنا من دائرة التبعية والتهميش، وإطلاق سراحه من قيد الاحتلال، وأن العمل على انجاز هذا الأمر يدخل في صلب مقاومة مخططات الاحتلال وإنهائه، وفي مقدمة ذلك مقاومة النشاط الاقتصادي للمستوطنين بالتوازي مع مقاومة النشاط الاستيطاني بالوسائل الشعبية والمشروعة.

وقال "لا يمكن التقليل من أهمية تعزيز فرص المنتج الوطني بنيل ثقة المستهلك الفلسطيني والخارجي، حيث يأتي هذا الأمر في مقدمة اهتمامات وزارة الاقتصاد الوطني، لإدراكنا العميق لأهمية ذلك في نمو قدرة القطاع الخاص على خلق فرص العمل والاستثمار الإضافي".

وأضاف على الرغم من أن مبادرتنا بتنظيف السوق الفلسطيني من منتجات المستوطنات، تأتي في سياق تجاوبنا مع البرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، إلا أن النجاح في هذه المبادرة وإنجاز تنظيف أسواقنا حتى نهاية العام، يشكل متطلبا لتحفيز عجلة الإنتاج وتشغيل المزيد من أبناء شعبنا العاطلين عن العمل، والتأثير في نسبة الفقر والبطالة.

وتابع "على الرغم من كل العراقيل التي تضعها إسرائيل أمام منتجاتنا المحلية في مجال التصدير سواء إلى إسرائيل أو الأسواق الخارجية، وتنكرها لاتفاقية باريس المجحفة باقتصادنا، فإننا نؤكد للفعاليات الاقتصادية الإسرائيلية باستمرار التزام السلطة الوطنية باتفاقية باريس المجحفة، بما يعني ذلك من تدفق حر للسلع الإسرائيلية إلى سوقنا المحلية، في الوقت الذي تمنع إسرائيل معظم سلعنا ومنتجاتنا من الوصول إلى سوقها".

واستطرد قائلا: إننا ماضون في حملة تنظيف سوقنا من منتجات المستوطنات، وماضون في الالتزام باتفاقية باريس واستقبال المنتجات المصنعة في إسرائيل على الرغم من حقنا بممارسة سياسة المعاملة بالمثل، ناصحا الفعاليات الاقتصادية الإسرائيلية سحب استثماراتها ومصانعها وصناعاتها من المستوطنات، لتحصل في المقابل على حصة من سوقنا المحلي.

المجلس الفلسطيني لحماية المستهلك

وأوضح أن السلطة الوطنية أصدرت قانون حماية المستهلك الفلسطيني، وشكلت المجلس الفلسطيني لحماية المستهلك مؤخرا، بهدف الإشراف على تطبيق القانون وتوفير الحد الأقصى من الحماية لمستهلكنا الفلسطيني، وسنعقد المؤتمر الوطني الشعبي الأول للجان الشعبية المؤازرة للمنتج المحلي خلال شهرين.

وبين أن صندوق الكرامة الوطنية لمكافحة منتجات المستوطنات وتمكين المنتج الوطني، سيستمر في

استقبال المساهمات المالية والعينية والتطوعية، ونلتزم بتسخير هذه المساهمات لتحقيق هدف الرقي بمنتجنا الوطني في الوقت الذي نكنس فيه منتجات المستوطنات من أسواقنا وبيوتنا.

محمد مسروجي يقدم الشكر للحكومة على هذا القرار الجريئ

من جانبه، تقدم أمين سر المجلس التنسيقي للقطاع الخاص محمد مسروجي باسم القطاع الخاص الفلسطيني بالشكر والتقدير إلى دولة رئيس الوزراء د. سلام فياض وحكومته على القرار الجريء الوطني والعملي لإخراج بضائع المستوطنات من الأراضي الفلسطينية والذي هو بالنسبة للشعب الفلسطيني أقل ما يمكن فعله لمواجهة الغطرسة الإسرائيلية والتعدي على الأشخاص والممتلكات والغلو في الإساءة والإهانة لكل ما هو فلسطيني، كما تقدم بالشكر والتقدير لمعالي وزير الاقتصاد د. حسن أبو لبدة الذي أعطى كل جهده وجلّ وقته لهذا الموضوع الهام.

وقال مسروجي إن لهذه الخطوة معاني كثيرة لا تغيب عن أحد منكم أولها الكرامة الفلسطينية الجريحة والمشوهة والمهانة وبهذه الخطوة الجريئة نحن ندافع عن كرامتنا وكم كنا ضعفاء أمام العالم ونحن نستعمل هذه المنتجات وبعض دول العالم تحاربها.. كم كنا نشعر بالضعف والمهانة إزاء ذلك وكم كان صوتنا منخفضاً لأننا

لا نجد ما نقول.. كان المفروض أن نقاطع ليس بضائع المستوطنات وحسب بل وأيضاً البضائع الإسرائيلية أقول كشعب وليس كسلطة ارتبطت باتفاقيات سياسية واقتصادية..

واضاف كان تعاملنا وتشجيعنا لهذه البضائع مصدر دخل لها وشريان حياة يمدها بالقوة وبالجشع فأصبحت تنمو وتتوسع على حسابنا على حساب أراضينا وزيتوننا وكرومنا.. ومن أجل توسعها لا بد من حمايتها فتوضع الحواجز والطرق الالتفافية والتفتيش المهين.. إلى آخر ما هو معلوم من إجراءات تعسفية وعدوانية.. وعندما توسعت ونمت هذه المستوطنات واشتد عودها تمادى المستوطنون في الاعتداءات لأنهم اعتقدوا بأنهم سيحصلون على البقية الباقية من الأراضي بهذه الوسائل بسهولة ويسر.

واردف مسروجي قائلا انه لا يوجد لدينا إحصاءات رسمية بحجم استهلاك أسواقنا من منتجات المستوطنات وإن كانت تشير بعض المعلومات إلى ما يزيد عن 500 مليون دولار في العام أضف إلى ذلك ما نستورده من إسرائيل والذي تفوق قيمته المليارى دولار واضرب ذلك في عدد السنين فسوف نجد بأن أموالنا ركيزة أساسية لوجود هذه المستوطنات ودعم مباشر للاقتصاد الإسرائيلي الذي يعود علينا بالقتل والتدمير.

هذا من ناحية أما العامل الأهم فهو العامل السياسي حيث أصبحت هذه المستوطنات عقبة كأداء في حصولنا على حقوقنا وعندما نقول حقوقنا فليعلم الجميع أن هذه الحقوق التي نطالب بها هي جزء من حقوقنا التاريخية فأصبحت إسرائيل وبفضل هذه المستوطنات تطمع في ما تبقى لنا من حقوق بعد العام 1967.

موقف يستحق الدعم والتأييد

واعتبر مسروجي إن هذا الموقف المشرف من حكومة الدكتور سلام فياض يستحق كل الدعم والتأييد وتوجه في حديثه الى ممثلي القطاع الخاص وأقول لهم.. نحن نردد في كل مناسبة أن رأس المال الفلسطيني ليس جباناً كما يقال عن رأس المال بل هو شجاع وهو مناضل ومقاوم ولا يكون النضال في أن نخدم الاقتصاد الإسرائيلي ونخدم هؤلاء الباغين المعتدين.. أوجه هذه الكلمة لكل واحد منكم أن يترفع وأن يربأ بنفسه وماله أن يخدم هذه الزمرة المعتدية وأن يساهم في خدمة وطنه ولا يوجد أسمى وأكبر من هذه الخدمة. وقد يقول أحدكم (أعني الذين يتعاملون

في منتجات المستوطنات) إذا لم آخذ أنا هذه الوكالة فسوف يأخذها غيري قد يكون ذلك صحيحاً ولكن الجواب الوطني المباشر: فليأخذها من يريد.. أنا بيني وبين نفسي يجب أن أحترم نفسي ووطني والشهداء الذين سقطوا في سبيل الوطن والأسرى الذين يقبعون في السجون.. ولكن تأكد يا أخي التاجر بأنك إذا لم تعمل في منتجات المستوطنات فسوف تجد العشرات من الفرص.. لقد جربتها بنفسي وجربها آخرون بعضهم نصحتهم بذلك.

أما مشروع صندوق الكرامة الوطنية والذي سوف يخصص لهذا الغرض أي محاربة منتجات المستوطنات فاعرب مسروجي عن اعتقاده بأن لا أحد يحجم عن المساهمة فيه.. صحيح أن خروج منتجات المستوطنات سوف يعود بالفائدة على الاقتصاد الفلسطيني وعلى الكثير من رجال الأعمال وخاصة الصناعات.. وصحيح أيضاً أننا سنشغل أيادٍ عاملة وعلى الأقل إذا أخرج هؤلاء العاملين من أعمالهم في المستوطنات ولكن المسألة ليست مسألة ربح وخسارة.. المسألة هي مسألة « كرامة وطنية » عنوان هذه الحملة. وآمل ألا يحسبها أحد بمقياس الربح والخسارة أو أن الرابح الوحيد من جراء ذلك قد يكون التجاء أو الصناع فالرابح هو الوطن والخاسر هم أعداء هذا الوطن.

التبرع للصندوق

ودعا إلى التبرع لهذا الصندوق الذي سوف يتسم بالمصداقية والشفافية وسوف يقوم على إدارته القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لنثبت للقاصي والداني أننا شعب على وعي كبير بالنسبة لقضيتنا وشؤوننا ومستقبلنا ونضحي من أجل كل ذلك.

وراى ان البديل للمقاطعة لبضائع المستوطنات فهو التوجه نحو المنتج المحلي الذي أصبح منافساً بجودته وحيث أصبحت معظم مصانعنا تحوز على شهادات الجودة المحلية والعالمية وبهذه المناسبة نطلب من دولة رئيس الوزراء ومن معالي وزير الاقتصاد الوطني أن يولوا أهمية خاصة لتصدير منتجاتنا المحلية وعمل الاتفاقيات والبروتوكولات مع الحكومات العربية والأجنبية من أجل ذلك كما أطلب من رجال الأعمال أن يؤسسوا صناعات موازية لصناعات المستوطنات حتى يحلوا محلها وتفرض منتجاتنا نفسها.

أما بالنسبة للتنفيذ قال مسروجي نامل أن يكون حازماً لا تردد ولا تهاون ولا قبول تدخلات من أحد وكذلك أرجو الانتباه إلى أنه سوف يكون هنالك تحايل من قبل بعض التجار من ضعيفي النفوس كأن يحضروا فواتير من إسرائيل وكذلك فإن الكثير من الشركات الإسرائيلية المعروفة لها فروع في المستوطنات أمثال تنوفا حيث تملك مصنعاً في الأغوار.

واختتم مسروجي حديثه بالقول بأن إسرائيل لم تلتزم يوماً بالاتفاقيات ولا أدعو السلطة بعدم الالتزام بالمقابل وإنما أقول لشعبنا الذي عانى ويعاني إن السلاح الاقتصادي لا يقل عن السلاح الناري.. إخوتي كونوا على وعي بما يدور حولنا وكونوا على قدر المسؤولية وعلى مستوى القضية وأنتم كذلك.

تحت رعاية وبمشاركة دولة رئيس الوزراء

الإعلان عن انطلاقة العمل بمدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين

د. سلام فياض: حوكمة الشركات إنجازاً هاماً للرقي بأداء الشركات الفلسطينية

أعلنت اللجنة الوطنية للحوكمة وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية عن انطلاقة العمل بمدونة قواعد حوكمة الشركات في فلسطين، بعد انتهاء اللجنة الوطنية للحوكمة والفريق الفني من عملية إعداد وإقرار المدونة، والتي استمرت حوالي سنتين واعتمدت على مبدئي الشراكة والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني والمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في نفس المجال.

جاء ذلك خلال الحفل الذي أقامته، اللجنة الوطنية للحوكمة وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، تحت رعاية وبمشاركة رئيس الوزراء د. سلام فياض، في قاعة فندق جراند بارك برام الله، بمشاركة رئيس اللجنة الوطنية للحوكمة، رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال، ماهر المصري، وأمين سر المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص، رئيس اتحاد جمعيات رجال الأعمال، محمد مسروجي، وممثل مؤسسة التمويل الدولية في فلسطين يوسف حبش، وعدد كبير من رجال المال والأعمال والاقتصاد والسياسة والإعلاميين والأكاديميين.

من اليمين يوسف حبش، محمد المسروجي، د.سلام فياض، ماهر المصري

د. سلام فياض

و اعتبر رئيس الوزراء انطلاق العمل بمدونة حوكمة الشركات انجازا هاما للرقي بأداء الشركات الفلسطينية وإضافة نوعية لسلسة الإجراءات الهادفة إلى تعميق الشفافية في القطاعين العام والخاص والقطاع الأهلي.

ودعا د. فياض اللجنة الوطنية للحوكمة إلى مواصلة جهودها لخلق البيئة المواتية لتنفيذ المدونة والاسترشاد بها لتشمل باقي القطاعات المستهدفة من القطاع الخاص، مؤكدا تكامل هذا العمل مع جهود السلطة الوطنية لتأمين تبؤ فلسطين لموقع متقدم في قائمة الدول المستهدفة كمقصد استثماري.

وأضاف أنه وبإعلان هذه المدونة فإننا نتوقع من هيئة سوق رأس المال ووزارة الاقتصاد الوطني العمل، كل في مجال اختصاصه، على ضمان التزام الشركات المساهمة العامة بموادها، واستمرار العمل على إصدار مدونة تشمل الشركات الأخرى. ويأتي ذلك بانسجام تام مع الجهد المبذول من قبل مؤسسات المجتمع المدني والقطاع العام، وبتناغم وتكامل مع وثيقة برنامج عمل الحكومة وخططها لاستكمال بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية خلال عامين.

وقال إن لهذا الاحتفال دلالة هامة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، ومحطة مهمة في مسيرة استكمال بناء البيئة الاستثمارية المواتية والمنافسة في فلسطين، ويأتي إطلاق مدونة قواعد الحوكمة كإضافة نوعية لسلسة الإجراءات المتعلقة بتعميق الشفافية في القطاعين العام والخاص والقطاع الأهلي، مستذكرا ما تم إنجازه من مجموعة مدونات السلوك المهني في العديد من مؤسسات وشبكات المجتمع المدني، مشيرا إلى مجلس الوزراء بصدد الإعلان عن مجموعة من الإجراءات والتطورات المشابهة وهي قيد الإقرار.

وقال د. فياض تشكل هذه المدونة حافزاً هاماً للرقي بأداء شركاتنا الفلسطينية، ولا يقلل من أهميتها استهدافها للشركات المساهمة العامة فقط، أسوة بما هو جار في معظم دول المنطقة. وبالتأكيد، فإن جهات الاختصاص ستعمل كل ما هو مطلوب لتحويلها من وثيقة أكاديمية إلى منهج عمل.

وحث د. فياض اللجنة الوطنية للحوكمة على مواصلة جهودها في تطوير المدونة لتشمل باقي القطاعات المستهدفة من القطاع الخاص، وخلق البيئة المواتية لتنفيذها والاسترشاد بها. ولا يأتي هذا الجهد معزولا عمًا تقوم به الحكومة من جهد لتأمين تبؤ فلسطين لموقع متقدم في قائمة الدول المستهدفة كمقصد استثماري. ومن المفيد، بل من الضروري، أن يتواصل هذا الجهد على قاعدة المساهمة في مسيرة البناء الشاملة لمؤسسات دولتنا الفلسطينية، القوية والقادرة والعصرية، والتي تشكل الركيزة الأساسية لوثيقة برنامج عمل الحكومة.

وأكد د. فياض أن الحكومة تسعى إلى ترجمة التزامها بتوفير بيئة مواتية للاستثمار في الاقتصاد الوطني إلى مراجعة شاملة للبيئة التشريعية والإجرائية في الشأن الاقتصادي بهدف تطوير برنامج لإعادة الهيكلة والتحول الاقتصادي بانسجام تام مع المبادئ التوجيهية والإطار العام لوثيقة «فلسطين: إنهاء الاحتلال .... وإقامة الدولة»، مؤكدا أن النجاح في هذا التوجه يتطلب بالتأكيد المزيد من تعميق الشراكة مع القطاع الخاص باتجاه تطوير وتنفيذ الأجندة الوطنية في الشأن الاقتصادي، وبما يشمل فتح آفاق النمو للتأثير في مستوى الرفاه الاجتماعي، وتمويل مسيرة البناء والازدهار الاقتصادي وتجاوز ما أحدثته المرحلة الماضية من آثار سلبية على مختلف جوانب الحياة.

المصري: إطلاق المدونة خطوة أولى على الطريق

بدوره أكد رئيس اللجنة الوطنية للحوكمة، رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال، ماهر المصري إن إطلاق المدونة هو أول خطوة على طريق تثبيت هذا النهج في عمل الشركات المساهمة العامة، ستتبعه خطوات أخرى في المرحلة القادمة تتعلق بحوكمة الشركات الخاصة والعائلية، تحت شعار«الحوكمة ليست شعارا يعلق، بل منهج يطبق».

وأكد المصري على أن مفهوم الحوكمة يعني المزيد من الشفافية في إدارة الشركات والحفاظ على حقوق الأقلية والترفع عن المصالح الشخصية الضيقة لصالح المجموعة، ويعني كذلك التكافل بين الأطراف المعنية، ويشكل الرديف لشعار الحكم الرشيد الذي ترفعه المؤسسة العامة للسلطة الوطنية في بناء مؤسساتها وإداراتها.

وقال إذا كنا نسعى لبناء مؤسسات الدولة على قاعدة الحكم الرشيد، فان تطبيق قواعد الحوكمة في القطاع الخاص لا يقل أهمية في بناء الدولة عن ذلك، منوها إلى أن التجربة العالمية أثبتت أن المؤسسات التي تطبق قواعد الحوكمة تستقطب المستثمرين أكثر من غيرها وتحقق نتائج أفضل من غيرها ويترتب عليها مسؤولية اجتماعية أكبر من غيرها.

وأشار المصري إن اللجنة الوطنية التي تضم تمثيلا واسعا من مؤسسات القطاع الخاص والنقابات المهنية إلى جانب فريق العمل الفني الذي قام بإعداد قواعد الحوكمة بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، وأقام العديد من ورشات العمل في أرجاء الوطن من أجل الوصول إلى صيغة قواعد للحوكمة تتماشى مع المتطلبات الدولية وتتناسب مع البيئة الاقتصادية في فلسطين.

وبين أن الحوكمة تتضمن قواعد استرشادية لتنظيم العمل والأدوار ما بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، بحيث يتم توضيح الواجبات والمسؤوليات والحقوق لكل منهم عبر إجراءات عمل واضحة وشفافة تؤدي في النهاية إلى ارتقاء في الأداء ومردود أعلى في الإنتاجية والأرباح.

المسروجي: الحوكمة في الشركات العائلية أصبح ضرورة ملحة

بدوره أعرب أمين سر المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص، رئيس إتحاد وجمعيات رجال الأعمال محمد المسروجي، عن تطلعه لان يشكل إطلاق مدونة الحوكمة خطوة كبيرة نحو قيام الشركات بترجمة أحكام المدونة إلى تغييرات وإجراءات فعلية على أرض الواقع، آملا أن تشكل المدونة مسطرة قياسية تتسابق مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية في الشركات على الالتزام بأحكامها.

وأعرب عن تطلعه أيضا لتحقيق هذا الهدف إلى مزيد من الجهود الرامية لنشر ثقافة الحوكمة في أوساط القطاع الخاص سواء في الشركات المساهمة العامة أو الخاصة أو العائلية والتي تشكل الغالبية العظمى من منشآت القطاع الخاص.

وشدد المسروجي على أن تحديث الحوكمة في الشركات العائلية أصبح ضرورة ملحة، ليس فقط لتقدم هذه الشركات بل وربما شرطا أساسيا لبقائها، مؤكدا أن الالتزام بقواعد الحوكمة من قبل الشركات هو بالدرجة الأولى لمصلحة هذه الشركات، إذ إن الانضباط في العمل والمصداقية هي رافعة أساسية للشركة وسمعتها واسمها الذي تقدر قيمته في كثير من الأحيان بأكثر من موجودات الشركة، وكذلك فان الممارسة الحقيقية والأداء يجب أن يعززا مكانة الشركة أكثر بكثير من الدعاية لها وتسويقها.

ولتحقيق ذلك طالب المسروجي بنشر ثقافة الحوكمة على نطاق واسع وفعال، وبجهود من قبل العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة، وبتفعيل الجهاز القضائي وتطبيق الأحكام الصادرة عن المحاكم، حيث لا يمكن الوصول إلى مستوى متقدم من الحوكمة الحقيقية بدون جهاز قضائي فعال، والعمل من أجل تطبيق الأحكام الإلزامية في الأطر التشريعية ذات العلاقة بالعمل التجاري، خاصة وان تلك القوانين تضمنت في الغالب آليات محددة للرقابة، ولمعالجة المخالفات والقصورات عندما تحث أولا بأول، مشيدا بما تقوم به السلطة الوطنية والرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء د. سلام فياض من جهود كبيرة في مجال خلق المناخ الاستثماري المناسب في الوطن.

أما ممثل مؤسسة التمويل الدولية في فلسطين يوسف حبش، فأعرب عن سعادته بالإعلان عن الانتهاء من إعداد وإقرار مدونة قواعد حوكمة الشركات والبدء بتنفيذها الأمر الذي يعكس مدى اهتمام الحكومة بملف الإصلاح والتطوير الاقتصادي، معتبرا هذا الانجاز نجاحا لجميع الأطراف ذوي العلاقة من شركات ومساهمين وبنوك ومؤسسات القطاع العام، خصوصا وان العالم أصبح بحاجة إلى الممارسات الفضلى في إدارة الشركات.

وقال منذ سنوات تعتني مؤسسة التمويل الدولية بالحوكمة لما لها من أهمية كبيرة لشركات القطاع الخاص وتحسين قدرتها على الحصول على التمويل والاستثمار وتعزيز المنافسة محليا وخارجيا ومساعدتها في تجنب الأزمات المالية والإدارية وإدارة المخاطر، منوها إلى أن مؤسسته وبصفتها مستثمر مباشر قامت باستثمار ما يزيد عن 70 مليون دولار في فلسطين، بالإضافة إلى استثماراتها تحت التنفيذ والمتوقع أن تصل إلى حوالي 80 مليون دولار.

وقال انطلاقا من اهتمام المؤسسة بادرت منذ 2005 إلى دعم جهود هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد والسوق المالي لإعداد وإقرار مدونة حوكمة الشركات في فلسطين فنيا وماليا، مشيدا بالجهد الكبير والمهنية العالية التي ميزت عمل اللجنة الوطنية للحوكمة والفريق الفني في إعداد هذه المدونة، كما أشاد بمستوى التنسيق العالي الذي تم بين مؤسسته والمؤسسات الإقليمية والدولية من جهة واللجنة الوطنية من جهة أخرى وصولا إلى إعلان إطلاق مدونة حوكمة الشركات.

وبارك حبش للقطاع الخاص انطلاقة العمل بالمدونة مؤكدا رغبة مؤسسته واستعدادها لاستمرار التعاون والعمل مع مؤسسات القطاعين العام والخاص وهيئة سوق رأس المال بشكل خاص لاستكمال المشاريع التي بدأتها مؤسسته في قطاعي التأجير التمويلي والرهن العقاري، بالإضافة إلى استثماراتها في القطاع الخاص.

بمناسبة انتهاء عمله في الاراضي الفلسطينية

الهيئة الإدارية لجمعية رجال الأعمال تكرم السفير التركي الدكتور أرجان أوزير

استقبل أعضاء الهيئة الإدارية لجمعية رجال الأعمال الفلسطينيين برئاسة محمد مسروجي السفير التركي أرجان أوزير في مقر الجمعية في رام الله بمناسبة انتهاء عمله في الأراضي الفلسطينية، الذي جاء على هامش اجتماع الهيئة الإدارية للجمعية. وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الفلسطينية التركية في الأعوام السابقة على اعتبار أنها علاقات قوية و مثمرة، جاءت مكملة لعلاقات إنسانية تاريخية بين البلدين.

في حين أشاد السفير أوزير بجهود رجال الأعمال الفلسطينيين لدورهم الفعال في النهوض بالاقتصاد الفلسطيني بالرغم من الظروف الصعبة التي يمرون بها بشكل خاص، و الظروف العالمية للحالة الاقتصادية، آملاً أن يستمر التعاون بين البلدين وان يتم تقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية في المرحلة المقبلة.

و كرّمت هيئة الجمعية السفير أوزير تقديراً للجهود التي بذلها على مدار أربع سنوات في خدمة الشعب الفلسطيني و دعم قضيته سياسياً و اقتصادياً، و رحّب مسروجي بالسفير التركي مثمناً دور تركيا في دعم حقوق الشعب الفلسطيني في المحافل العالمية.

وقدمت الهيئة الإدارية للجمعية هدية رمزية عبارة عن مجسّم لقبة الصخرة للسفير تعبيراً عن محبة رجال الاعمال واهل القدس و فلسطين له، آملين أن تبقى بمثابة شكر وعرفان و تقدير لما قدمه لهم.

اجتماع الهيئة الإدارية لجمعية رجال الأعمال الفلسطينيين

عقدت الهيئة الادارية لجمعية رجال الاعمال الفلسطينيين اجتماعا لها بتاريخ 2009/11/8 في مقر الجمعية.

جرى خلاله مناقشة القضايا المطروحة على جدول الأعمال المقترح.

استهل محمد مسروجي رئيس الهيئة الاجتماع بالترحيب بالمجتمعين ، ثم جرى مناقشة طلبات العضوية الجديدة ،وبعد ذلك التوقيع على محضر الاجتماع السابق.

وتطرق مسروجي الى اجتماعات الدورة التاسعة لمجلس الأعمال الأردني الفلسطيني المشترك والتي عقدت في عمان بتاريخ 2009/10/14 وجرى خلالها بحث المشاكل بين الطرفين حيث ابدى الجانب الاردني تعاطفه مع مطالب الوفد الفلسطيني ورفعت توصيات الدورة للمسؤلين في البلدين. ولكن نتيجة نقاش هذا الجانب في إجتماع الهيئة الإدارية تقرر العمل على تحديد موعد لإجتماع قادم مع مستويات عليا في الجانب الأردني على مستوى رئاسة الحكومة أو البلاط الملكي لمعالجة القضايا العالقة التي لم تجد لها إجتماعات هذه المجالس المتكررة حلولاً مرضية.

ومن أهم ما جاء في توصيات الدوره التاسعة إتفاق الطرفين الفلسطيني والأردني على إختيار مشروعين إستثماريين في فلسطين لا يقل رأسمال المشروع عن 100 مليون دولار وذلك للتعاون بالأستثمار فيهما من الجانبين، وعلى ان يقدمه الجانبين كنموذج في إجتماعات الملتقى الثالث عشر لمجتمع الأعمال العربي القادم لاعتماد نفس التوجه مع أعضاء إتحاد رجال الأعمال العرب في مشاريع أخرى.

وناقش اجتماع الهيئة الادارية موضوع إستلام أمانة سر المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص. من قبل اتحاد جمعيات رجال الاعمال الفلسطينيين في شهر اكتوبر 2009 وتقرر وضع خطة عمل واضحة للفترة الحالية لتحمل الاتحاد مسؤولية أمانة السر للمجلس، وعلى رأسها العلاقات التجارية والإستثمارية مع الأردن وأرض المؤسسات وغيرها.

وكذلك مناقشة الاتفاقية الموقعة بين اتحاد رجال الاعمال الفلسطينيين ومجموعة شركات طلال أبو غزاله. وذلك لتوفير خدمات إضافية لأعضائنا ولكن بشرط تقديم خدمات نوعية ومنافسه من قبل مجموعة شركات طلال أبو غزالة.

كما بحث المشاركون في الاجتماع عدد من القضايا الداخلية التي تخص الجمعية.

وجرى على هامش الاجتماع تكريم السفير التركي الدكتور أرجان أوزير لدى السلطة الوطنية الفلسطينية منهيا مهامه الرسمية.

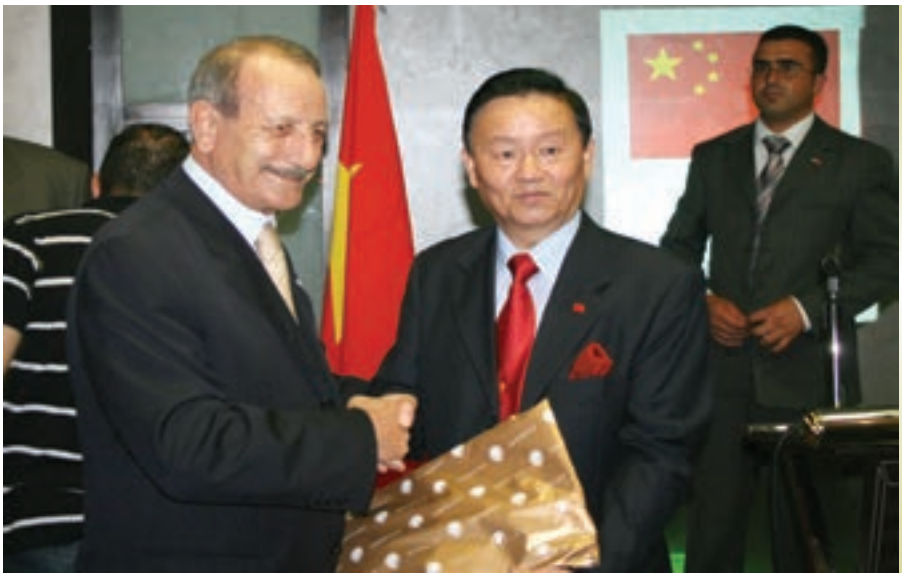

محمد مسروجي رئيس اتحاد جمعيات رجال الاعمال الفلسطينيين يقدم هدية رمزية للسفير الصيني يانغ وي قوه بمناسبة الاحتفال بالعيد الوطني لجمهورية الصين الشعبية الصديقة في رام الله وتكريما له قبل مغادرته أرض الوطن لانتهاء مهام عمله في فلسطين وانتقاله لتمثيل بلاده لدى مملكة البحرين الشقيقة.

مدى إزدهار القضاء يعكس مستوى إزدهار البلدان والعدالة المنجزة أفضل كثيراً من العدالة المتأخرة

إلتقى مجلس إدارة إتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين بمعالى الأستاذ القاضي فريد الجلاد رئيس المحكمة العليا ومجلس القضاء الأعلى في مكتبه والذي إستلم مؤخراً هذين المنصبين الهامين والمؤثرين بشكل أساسي على عامل الأمان والعدالة والإستقرار في البلد.

شارك في هذا اللقاء محمد مسروجي رئيس الإتحاد وراغب الحاج حسن مسؤول العلاقات الداخلية في الإتحاد ومحمود التكروري وخضر الجراشي ومحمد العامور وكمال تيم وماجد معالي أمين عام الإتحاد وجهاد عقل من دائرة العلاقات العامة

وقد قدم مسروجي بإسم زملائه التهاني والتبريكات لمعاليه ونوه بأن القطاع الخاص الفلسطيني بل وجميع شرائح وقطاعات المجتمع الفلسطيني متفائلة ومستبشرة لهذا التعيين الذي وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وتاريخكم يشهد لكم بالنزاهة والإستقامة والكفاءة.

هذا وتم التطرق إلى المواضيع الهامة التي تشخص المشاكل العالقة في النظام القضائي حيث هناك مشكلة في سرعة تنفيذ الأحكام وقرارات القضاء والمحاكم وفي بعض الأحيان يأتي التأخير نتيجة لعدم تعاون الجهات التنفيذية الأخرى ،والأهم من ذلك فيما يتعلق في تأخير البت في القضايا وذلك يرجع لسببين هامين هما ساعات دوام القضاة لمدة قصيرة ،مما إستدعى العمل على تمديدها إلى ساعات المساء أسوة بالدول المختلفة وكذلك تغيير ثقافة تأجيل القضايا لأسباب غير منطقية وتعزيز مفهوم وضرورة إنهاء وإنجاز النزاعات في المجتمع الفلسطيني بشتى الوسائل لما لذلك من أثر إقتصادي وإجتماعي.

وفي رده على ذلك بين رئيس مجلس القضاء الأعلى رئيس المحكمة العليا أنه ربما نرى عدد كبير من القضايا ولكن هذا أيضاً مؤشر إيجابي للثقة في جهاز القضاء و بالرغم من التحسن الكمي في الإنجاز للقضايا، فنحن بحاجة إلى تفعيل أكثر لهذا الجانب. وبين أن القضاة هم المفصل في ذلك وعليه صدر قريباً بعد توليه منصبه تعميماً بخصوص دوام القضاء، وهناك دائرة تفتيش قضائي، ويجب محاسبة القضاة المتغيبين وتأثير ذلك على ترقيتهم وإمتيازاتهم. وكذلك ضرورة إلزام المحامين بالحضور للمحاكم أسوة بالتزام القضاة في الحضور، وكذلك تم رفع كفاءة القضاة من خلال برامج مختلفة، وقفزنا قفزة نوعية في فلسطين في مستوى رواتب القضاة وإمتيازاتهم وعليه مطلوب أن نلمس تغيير نوعي أيضاً في مستوى الأداء، وحيث أن النسبة في زيادة الرواتب تزيد عن 400% عما كانت عليه الرواتب في العام 2000.

وكذلك تم التعرض لمعالجة موضوع الشيكات المرتجعة وجميع الإشكاليات المترتبة على عدم الإلتزام بإحترام قيمة الشيك كأداة تسديد وميزاتها. وفي حالات عدم التسديد فإن ذلك يؤثر على قيمة العملة للشيك .

أهمية البت في القضايا العقارية والأراضي فإن تأجيلها يؤثر بشكل مباشر على الإقتصاد والتنمية والإستثمارات الجديدة والأعمال. وتم في هذا الجانب مناقشة سبل حل المشاكل في ملف الأراضي الفلسطينية المملوكة للفلسطينيين وعليها خلافات مع الجانب الإسرائيلي وكيفية المعالجة مستقبلاً لهذه الحالات.

كذلك المطالبة بإنشاء محاكم تجارية وتفعيل وسائل حل النزاعات البديلة كالوساطة والتحكيم حيث أن إتحاد جمعيات رجال الأعمال وبالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص الأخرى أسس مركزاً للتحكيم وبدأ بالعمل في هذا الجانب للمساعدة في تخفيف العبىء عن القضاء الفلسطيني.

كما أبدى معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي فريد الجلاد إستعداده للتعاون مع المركز على أن يتم تحديد قائمة معتمدة من المحكمين المجازين في المركز بالتعاون مع وزير العدل د. علي الخشان لتعميمها على القضاه والمحاكم للإستعانة بهم.

كما تم التطرق إلى ضرورة معالجة الشق الإسرائيلي في المعادلة بما يقوم به الجانب الإسرائيلي بشكل مباشر في إعاقة عمل القضاء من خلال وضع الحواجز بين المدن وتقسيم الأراضي الفلسطينية إلى مناطق أ،ب،ج مما يعطل حركة القضاه والمحامين والأجهزة التنفيذية في مختلف المناطق وتأثير ذلك على الصعد الإقتصادية والإجتماعية.

وفي الختام تمنى أعضاء الإتحاد لمعالي القاضي فريد الجلاد كل التوفيق وإستعدادهم لدعمه والتعاون معه في تطوير وتحديث وتأهيل القوانين والتشريعات والأنظمة والإجراءات المتبعة في الجهاز القضائي لرفع شأن القضاء والتنمية في فلسطين.

ورشة عمل في مقر اتحاد جمعيات رجال الاعمال الفلسطينيين حول مشروع الاصلاح الانتخابي

عقد بتاريخ 8-10-2009 في مقر اتحاد جمعيات رجال الاعمال الفلسطينيين برام الله لقاء طاولة مستديرة استهدف القطاع الخاص، حيث ياتي هذا اللقاء ضمن سلسلة لقاءات وندوات ينفذها الملتقى الفكري العربي وبالتعاون مع مركز كارتر حول مشروع الاصلاح الانتخابي.

افتتح اللقاء بكلمة ترحيبية القاها عضو اتحاد رجال الاعمال كمال حسونة الوزير السابق الذي قام بالترحيب بالحضور مؤكدا على دعم الاتحاد لمثل هذه النشاطات التي تساهم في راب الصدع والاصلاح وتوفير الامن والامان والاستقرار الضروري لايجاد البيئة الاستثمارية والتنمية الاقتصادية المطلوبة.

ثم قام د.عباس عبد الحق رئيس الهيئة الادارية للملتقى الفكري العربي بادارة اللقاء والقاء كلمة تعريفية بالملتقى وبالمشروع مؤكدا على دور رجال الاعمال الحاسم الذي يمكن ان يكون مثمرا وفعالا في العثور على الصيغ المناسبة واقتراح التوصيات بشان الاصلاح الانتخابي نظرا لعلاقته الوطيدة بالتنمية.

مركز كارتر

وتناول تحسين علاونة مدير مشروع الاصلاح الانتخابي في مركز كارتر شرحا مفصلا بالمشروع وبمركباته ومخرجاته ونتائجه وقام بعرض انشطته وفعالياته والتعريف بمجموعة العمل المشكلة من الاحزاب والفصائل اضافة الى لجنة الانتخابات المركزية فضلا عن مركز كارتر والملتقى الفكري والتي هي بمثابة لجنة توجيهية ومالكة لهذا المشروع.

المداخلات

انتقل المشاركون بعد ذلك للدخول في حوار معمق ونقاش تفصيلي حيث ركزت المداخلات على الاطار السياسي للانتخابات والتاكيد على ان الانتخابات تمثل وسيلة واسلوب لتجاوز التناقضات والخلافات كما وعالجت بعض المداخلات الصيغة لتحقيق التنمية في فلسطين من خلال اصلاح البيئة السياسية والثقافية مع التشديد على تفعيل الاغلبية الصامتة غير المؤطرة من ابناء الشعب الفلسطيني.

واجمع المشاركون على ان وجود الاحتلال الاسرائيلي يشكل عاملا سلبيا يمكنه تعطيل الانتخابات في أي لحظة يريد.

التوصيات والاستنتاجات

وخلص المشاركون الى جملة من التوصيات والاستنتاجات اهمها:

- عدم اجراء الانتخابات في ظل الانفصال والانقسام بين شطري الوطن او في جزء منه.

- ضرورة ضمان نزاهة العملية الانتخابية ووجود رقابة دولية ومحلية.
- ضرورة احترام نتائج الانتخابات داخليا وخارجيا والالتزام بما يفرزه صندوق الاقتراع.
- قدم المشاركون نقدا للعمل الفصائلي والحزبي والقانون الانتخابي الذي لا يمنح المستقلين النسبة المناسبة ولا يوفر الفرصة لهم للترشح والاقتراع خاصة ان اكثر من نصف المجتمع هو غير حزبي.
- ضرورة التدقيق في مسالة اجراء الانتخابات وعدم اجرائها اذا كانت المؤشرات تشير الى ان هذا الاجراء لا يساهم في راب الصدع.
- ضرورة تحديد اجندة وطنية متوافق عليها في المرحلة القادمة مع بيان الوسائل لتحقيق تلك الاجندة.
- ضرورة التركيز على استراتيجية اقتصاد الصمود وليس اقتصاد الرفاهية.
- ضرورة ان تشمل الانتخابات كافة تواجد الشعب الفلسطيني لتكون انتخابات عامة (رئاسية وتشريعية) للسلطة مع انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني.
- ضرورة تفعيل رجال الاعمال لدورهم من اجل تاثير اكبر في الساحة الداخلية ولعب دور اكبر في صياغة القانون الانتخابي والتدخل في عملية تغيير لمفاهيم والترويج لمفاهيم محددة.
- بذل رجال الاعمال لخطوات وفعاليات عملية ومؤثرة يهدف المساهمة في انهاء الانقسام ومحاولة رص صفوف رجال الاعمال والاقتصاد وتنظيمهم ليصبحوا طرفا قويا في العملية الانتخابية.

مجموعة طلال أبو غزاله
TALAL ABU-GHAZALEH ORGANIZATION (TAG-Org)

عدد من الإصدارات المهنية الحديثة

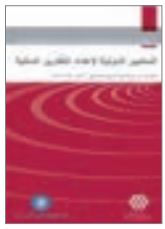
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ٢٠٠٩

المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد اخلاقيات المهنة ٢٠٠٨

معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ٢٠٠٨

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية - دليل وكتاب التنفيذ العملي (وايلي) ٢٠٠٨

دليل حوكمة الشركات (عربي/انجليزي)

دليل غسيل الأموال (عربي/انجليزي)

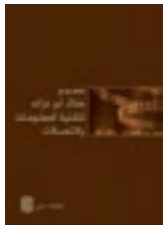
معجم أبو غزاله لتقنية المعلومات والإتصالات (انجليزي/عربي)

منهاج محاسب عربي مهني معتمد

معجم أبوغزاله للمحاسبة والأعمال

معجم أبوغزاله للملكية الفكرية

لمزيد من المعلومات أو لطلب هذه الإصدارات أو الإصدارات الأخرى يرجى الإتصال على:

طلال أبو غزاله وشركاه - رام الله
هاتف: ١ / ٢٩٨٨٢٢٠-٠٢
فاكس: ٢٩٨٨٢١٩-٠٢

بريد الكتروني:

tagco.ramallah@tagi.com

اطلعها على المعيقات التي تعترض المنتجات الفلسطينية

اتحاد جمعيات رجال الأعمال يستقبل ساره بران المسؤولة الاقتصادية في القنصلية الامريكية

زارت ساره بران المسؤولة الاقتصادية في وزارة الخارجية الامريكية التي انضمت الى كادر القنصلية الامريكية العامه في القدس مقر اتحاد جمعيات رجال الاعمال الفلسطينيين في مدينة رام الله واستقبلها في لقاء خاص ماجد معالي امين عام الاتحاد حيث تعرفت على تأسيس الاتحاد والشركات والاعضاء، والمؤسسات المنضوية تحت لوائه واهدافه وغاياته، ودار النقاش حول سبل تنشيط الحركة الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية وتسهيل حركة رجال الاعمال الضروريه على المستوى الداخلي والى داخل اسرائيل وعبر المطار والجسور الى الخارج، وتطرق الى المعيقات في اصدار بطاقات رجال الاعمال BMC التي تصدرها اسرائيل بالتعاون مع وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية حيث صدر منذ بداية العام 2009 حوالي 440 بطاقة من أصل 1500 بطاقة صدرت في العامين الماضيين انتهى معظمها او لم تجدد التصاريح المطلوبة لها، ومن مجموع 3500 بطاقة مستحقة وضرورية لتسهيل حركة رجال الاعمال في الضفة الغربية وقطاع غزة وحيث ان العديد من هذه البطاقات ما زالت بدون التصاريح (لمدة ستة اشهر) التي من الضروري الحصول عليها عند اصدارها، وفي قطاع غزه صدرت 220 بطاقه غير مفعله.

وتطرق معالي كذلك لتسهيل حركة المنتجات الفلسطينية وخاصة دخولها الى الاسواق الاسرائيلية اسوة بالمنتجات الاسرائيلية التي تملىء السوق الفلسطيني، وبين لها المعيقات الاسرائيلية العديده نتيجة سياسات الاغلاق والحصار وبناء جدار العزل سواء في الضفه وشرقي القدس وقطاع غزه والتي تعيق النشاط التجاري والتنمية الاقتصادية في فلسطين، وتؤدي الى نشوء مناطق تعيش تحت خط الفقر اذ بات هناك اكثر من مليوني فلسطيني يعيشون بمعدل دولار واحد يوميا او اقل .

كما استعرض معالي المشاكل التي تواجهها الصادرات والواردات الفلسطينية عبر المعابر الاسرائيلية من خلال الموانئ و الجسور، والبضائع المحجوزه من صادرات قطاع غزه قبل الاحداث ، والتي مازال رجال الاعمال الغزيون يدفعون الغرامات والارضيات للموانئ الاسرائيلية دون تسهيل او ايجاد حلول لذلك منذ عام تقريبا .كما نوه الى ان مشروع تسهيل التجارة وتطوير عمل المعابر التي يعمل عليها القطاع الخاص الفلسطيني مع الاتحاد الاوروبي سيقدم دراسة تحليليه مفصله عن هذه المعيقات وسبل تنظيمها وتحسينها واقتراح البدائل العملية لتطوير وتسهيل عمل المعابر لتقليل التكاليف والوقت لهذه العمليات خاصة ان الدراسات تشير الى ان هناك زيادة متوقعة في التقديرات لحجم العمل من استيراد وتصدير على الجسور عبر الاردن بنسبة 30% في العام 2009 و50% في العام 2010 .

واشار الى ضرورة تواجد الجمارك الفلسطينية والسلطة الوطنية على هذه الجسور والمعابر للمحافظة على المصالح الوطنية والسيادية للشعب الفلسطيني ، وضرورة التوصل الى اتفاقية اقتصادية جديدة بديلة لاتفاقية باريس الاقتصادية لا تبقي الاقتصاد الفلسطيني رهينة للاقتصاد الاسرائيلي وتخلصه من الاحتلال وسيطرته على نقاط الدخول والخروج للمعابر الفلسطينية .

هذا وثمنت السيدة بران هذا اللقاء وحثت على تزويدها بشكل دوري بمتطلبات وحاجات اعضاء الاتحاد التي يمكن ان تقوم بالمساعدة في تحقيقها سواء على المستوى الشخصي او من خلال المسؤولين الامريكيين.

مجموعة طلال أبوغزاله الدولية توقع اتفاقية تعاون مع اتحاد جمعيات رجال الاعمال الفلسطينيين

وقعت مجموعة طلال أبوغزاله الدولية اتفاقية تعاون مع اتحاد جمعيات رجال الاعمال الفلسطينيين بشأن تقديم خدمات تدريبية ومهنية في كافة المجالات التي تحتاج لها هذه الجمعيات والشركات والمصانع والمؤسسات الاعضاء ومنها الاستشارات والخدمات المتعلقة بالملكية الفكرية بما يشمل الإيداع والتجديد وغيرها، وذلك فيما يتعلق بأسماء المجال وحق المؤلف والعلامات التجارية وبراءات الاختراع وغيرها، والاستشارات المالية والضريبية والمحاسبية، والدراسات المتعلقة بخدمات إدارة المشاريع، ودراسات الجدوى الاقتصادية والاستشارات والمتطلبات الخاصة بإصدار شهادة الآيزو وخدمات التدريب والتمثيل القانوني والاستشارات القانونية وصياغة العقود وغير ذلك من الخدمات التي تغطي كافة القطاعات الاقتصادية وذلك عن طريق شركاتها الشقيقة ووكلائها المحليين حول العالم.

كما يتعاون الفريقان في مجال إعداد مقترحات المشاريع المتعلقة بتطوير الاقتصاد الفلسطيني والقوانين ذات العلاقة بقطاعات الأعمال لتقديمها لجهات الدعم الدولية والإقليمية لغايات الحصول على التمويل المطلوب لذلك من المؤسسات المانحة كالمؤسسات الأمريكية والأوروبية والبنك الدولي وغيرها.

وقد وقع هذه الاتفاقية بالاحرف الاولى كل من ماجد معالي الامين العام لأتحاد جمعيات رجال الاعمال الفلسطينيين، ممثلا عن محمد مسروجي رئيس مجلس أدارة الاتحاد و جمال ملحم، المدير التنفيذي لشركة طلال أبوغزاله مكتب رام الله، ممثلا عن طلال أبو غزالة رئيس مجلس أدارة مجموعة طلال أبوغزاله الدولية حيث سيتم توقيعها من قبلهم في مراسم خاصة.

مشروع قانون التأمين الصحي الوطني

"وجهات نظر من مؤسسات المجتمع المـــدني"

د. هشام عورتاني
مدير المركز

تاريخ الورشة: 2009/6/14
المكان: قاعة الاجتماعات في مقر جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين – رام الله.
المشاركون: شارك في الورشة 14 شخص يمثلون عدد من مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة

معلومات خلفية

قامت وزارة الصحة في أواخر عام 2008 بإعداد مشروع قانون التامين الصحي الوطني وذلك من خلال جهود فريق من العاملين في الوزارة، وبإشراف مباشر من وزير الصحة. ثم طرح المشروع بعد ذلك على مجلس الوزراء، حيث أقر بدون تحفظات، ربما لقناعة الحكومة بان هذا المشروع سيخفف عن خزينة الدولة أعباء مالية كثيرة ناجمة عن المشكلات المرتبطة بالنظام الصحي الحالي، خاصة فيما يتعلق بالتحويلات للخارج. ثم تم تحويل مشروع القانون بعد ذلك الى مكتب الرئاسة للموافقة عليه وإصداره على شكل مرسوم بقانون. ولكن نظراً لوجود الكثير من الملاحظات لدى مؤسسات المجتمع المدني على هذا المشروع فقد تم إعداد مذكرة من قبل الهيئه المستقلة لحقوق الإنسان وملتقى السياسات الصحية، تتضمن العديد من التحفظات على مشروع القانون المقترح. وقد رفعت هذه المذكرة للرئيس محمود عباس بتاريخ 2009/4/14.

لقد قامت الدوائر المختصة في مكتب الرئاسة بدراسة مشروع قانون التامين الصحي الوطني والمذكرات التي وصلتها بخصوصه، وقررت في نهاية الأمر رده للحكومة مع عدد من الملاحظات الجوهرية عليه . ويفترض في هذه الحالة أن تعيد وزارة الصحة تقييم مشروع القانون على ضوء الملاحظات التي تردها عليه، سواءً من مكتب الرئيس أو من المؤسسات الأخرى ذات العلاقة، وان تجرى على ضوء ذلك التعديلات اللازمة على المشروع. ومن المرجح بان تقوم وزارة الصحة بعد ذلك بطرح المشروع ثانية أمام مجلس الوزراء ورئيس السلطة الوطنية.

وبالتالي فقد كان الهدف الرئيسي للورشة التي عقدها مركز تطوير القطاع الخاص هو إجراء عصف فكري حول مشرع القانون بين ممثلين لمؤسسات المجتمع المدني الرئيسية ذات العلاقة، ثم بلورة خطة عمل تتضمن الخطوات المقترحة للخروج بأفضل مشروع قانون للتامين الصحي في هذه المرحلة.

المشكلات والنواقص

هناك مشكلات ونواقص كثيرة في مشروع القانون المقترح، والتي يمكن تصنيفها بشكل عام الى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

أ- المشكلات المتعلقة بآليات إعداد القانون

هنالك أولاً مشكلة أساسية ناجمة عن إصدار القانون على شكل مرسوم رئاسي، حيث أن هذه الصلاحية ممنوحة للرئيس كي يلجأ لها في الحالات الطارئة. ويفترض عندئذ أن يدرس المجلس التشريعي القوانين الصادرة بهذه الطريقة في أول فرصة ممكنة بعد انعقاده، وان يتخذ بخصوصها القرارات اللازمة، بما في ذلك إمكانية إدخال تعديلات جوهرية عليها أو حتى رفضها كلياً. وبالتالي فان إصدار القانون بهذه الطريقة، ومن ثمة اقامه مؤسسة التامين المقترحة، والتي يترتب عليها التزامات مالية ضخمة، سيخلق واقعاً قد يكون من الصعب تغييره في المستقبل. وهذا يعني بأنه سيكون من الأفضل إقرار مشروع القانون من خلال المجلس التشريعي بشكل اعتيادي، حيث من المتوقع عندئذ أن يحال على اللجان المختصة في المجلس، مثل اللجنة الصحية واللجنة الاقتصادية واللجنة الاجتماعية، تمهيداً لاتخاذ القرار المناسب بخصوصه من قبل المجلس.

بالرغم من أن القانون المقترح يمس كل عائلة فلسطينية بشكل كبير، سواءً من النواحي الصحية أو المالية، إلا انه لم يتم تدارسه مع مؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة. ولعل المرة الوحيدة التي تم فيها نقاش كهذا بين ممثلي الحكومة والمجتمع المدني هي عندما دعي المجلس الأعلى لتخطيط السياسات الصحية لاجتماع مع المسؤولين في وزارة الصحة "لشرح القانون لهم وليس لمناقشته". وقد نجم عن هذا القصور في التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني مشكلات عديدة تمس مصالح الكثير من شرائح المجتمع الفلسطيني. ولعل من اهم المؤسسات التي تم اغفالها أثناء إعداد القانون هي وكالة غوث اللاجئين، والتي تقدم الكثير من الخدمات الصحية لشريحة ضخمة ومميزه من المواطنين. وبالتالي فان هنالك الكثير من القضايا الرئيسية التي ستظل عالقة بالنسبة للعلاقات المرتقبة بين مؤسسة التامين الصحي والجهاز الصحي في وكالة غوث اللاجئين.

من الواضح بان للمشروع المقترح جوانب مالية ضخمة تنعكس على مصالح جميع الأطراف ذات العلاقة، مثل وزارة الصحة ومؤسسات القطاع الخاص والجهات العاملة في تزويد الخدمات الصحية، وبالطبع على مستخدمي الخدمات الصحية. وبالتالي فقد كان من الضروري جدا إجراء دراسات للجدوى الاقتصادية للمشروع بحيث تحدد بالقدر الممكن التبعات المالية المترتبة على تطبيق القانون المقترح. وبالرغم من أن هنالك بعض التقديرات المالية التي أعدت حول هذا الموضوع، إلا أنها اقل بكثير مما يلزم. ومع ذلك يمكن الاستنتاج مسبقاً، وبالقياس على تجارب كثيرة سابقة بخصوص هيئات تديرها الحكومة، بأن مؤسسة التامين المقترحة ستشكل عبئاً ضخما على خزينة الدولة. ومن الناحية الأخرى، يوجد تساؤلات كثيرة حول الأسس التي استخدمت لاحتساب التقديرات المتعلقة بالرسوم المستحقة على المواطنين (5% من الدخل) ونسبة مساهمتهم في تكلفة العلاج (5%) وفي أسعار الأدوية (10%) من السعر الذي تحدده نقابة الصيادلة.

ب- المشكلات ذات الطابع المبدئي

لا يوجد في القانون المقترح تحديد للمرتكزات المبدئية التي ينطلق منها او يسعى لتحقيقها، كما لا يوجد إشارة للقوانين والتشريعات الأخرى ذات العلاقة، مثل قانون التأمين (والذي يتيح لشركات التأمين مزاولة التأمين الصحي)، ونظام التأمين الصحي والعلاج خارج مؤسسات الوزارة. كذلك لا يشير القانون المقترح للأسباب التي تبرر تحويل 20% من عائدات المؤسسة لوزارة الصحة للمساهمة في تغطية تكلفة خدمات الرعاية الصحية الأولوية، والتي يفترض أصلا تقديمها مجاناً من قبل الدولة بحسب قانون الصحة العامة.

كذلك فإن هنالك تساؤلاً مبدئياً حول فرض خدمات التأمين الصحي على المواطنين بشكل إلزامي، حيث أن ذلك يشكل إجراءً تعسفياً يمس الحريات الشخصية للمواطنين، خاصة على ضوء ارتفاع تكلفة الخدمات المفروضة عليهم، حتى بالمقارنة مع الخدمات التي تقدمها شركات التأمين العاملة حالياً في هذا المجال.

إن إقامة مؤسسة حكومية ومنحها احتكاراً على تقديم خدمات التامين الصحي هو مخالفة صريحة وكبيرة لنظام اقتصاد السوق الذي تلتزم به السلطة الوطنية. وتأتي هذه المخالفة على خلفية الأخطاء الكبيرة التي ارتكبتها السلطة في السنوات التي أعقبت تأسيسها، والتي تم تصحيح معظمها في وقت لاحق، ولكن بعد أن دفع المجتمع الفلسطيني ثمناً باهظا لها. ولا يوجد شك بان الأولوية يجب أن تذهب لمعالجة ما تبقى من الاحتكارات الحكومية وليس لخلق احتكار جديد.

ولعله من المهم التذكير هنا بان التأمين الصحي يشكل حوالي 20% من المحفظه الإجمالية لشركات التامين، وبالتالي فان منح احتكار على خدمات كهذه لمؤسسة حكومية سيشكل ضربه قاصمه للشركات العاملة في هذا المجال.

ستكون مؤسسة التامين الصحي من الناحية الواقعية تابعة لوزارة الصحة، علماً بان الوزارة هي الجهة الرقابية الرئيسية على جميع المؤسسات العاملة في القطاع الصحي. وبالتالي فان هنالك تضارب صريح وأساسي للمصالح (Conflict of interests) ناجم عن قيام الوزارة بمسؤولية الرقابة على المؤسسة التي يعتبر وزير الصحة هو المسئول الأول عنها بحكم رئاسته لمجلس الإدارة . هنالك نواقص أساسية أخرى في حوكمة المؤسسة المقترحة تتعلق بتركيبه مجلس الإدارة، والذي يتكون بشكل رئيسي من ممثلين عن المؤسسات الحكومية ذات العلاقة. وبالمقابل، فإن هنالك تغييب واضح لشرائح اجتماعيه كثيرة يمسها المشروع، مثل شركات التامين ومؤسسات المجتمع المدني الأخرى ذات العلاقة.

جـ- المشكلات والنواقص التفصيلية

يوجد في مشروع القانون، بالإضافة للملاحظات المذكورة سابقاً، عدد آخر من التساؤلات التي تتعلق بالتفاصيل التي تتضمنها مواد القانون المقترح. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، أسئلة تتعلق بإدارة "استثمارات المؤسسة"، وإمكانية منع سفر المواطنين بهدف الضغط لتحصيل المستحقات عليهم، وكيفية احتساب دخل المواطنين لغرض دفع مستحقاتهم للمؤسسة، وعدم تحديد صلاحيات وزير الصحة على المؤسسة. ومن المؤكد بأن لمثل هذه التفاصيل انعكاسات عملية بالغة الأهمية، وبالتالي يفترض دراستها بشكل مستفيض قبل إقرارها وإصدارها على شكل قانون.

التوصيات

لقد عبّر العديد من المشاركين في الورشة عن تقديرهم للجهود التي تبذلها وزارة الصحة بهدف تطوير الخدمات الصحية التي تقدمها مؤسسات الوزارة والمؤسسات غير الحكومية الأخرى. كما أكد جميع المشاركين على أهمية تطوير نظام تامين صحي فعال وعادل في فلسطين، مستفيدين من الخبرة المكتسبة خلال السنوات الماضية، سواءً داخل فلسطين أو لدى الدول الأخرى. ومع أن مشروع القانون المقترح يستهدف إحداث نقلة كبيرة في فلسطين بهذا الخصوص، إلا أن تحقيق الهدف المنشود يتطلب تطبيق رزمة من التوصيات، أهمها ما يلي:

التأكيد على ضرورة إجراء حوار شامل حول الموضوع تشارك فيه مختلف المؤسسات الحكومية والأهلية ذات العلاقة، بما فيها وكالة غوث اللاجئين. وقياساً على الخبرة الغنية للمجتمع الفلسطيني في هذا المجال فانه يمكن استخدام عدة آليات فعالة لتنفيذ حوارات كهذه، ومن ثم تحقيق أقصى استفادة ممكنة من المخرجات التي ستنجم عنها. ويمكن لمركز تطوير القطاع الخاص والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان أن يلعبا دوراً فاعلاً في هذا المجال.

بالرغم من الفراغ القانوني الناجم عن تعذر عقد جلسات رسميه للمجلس التشريعي، الا انه يفترض أن يؤخذ دور المجلس بعين الاعتبار بكل الوسائل المتاحة. ولعل من أبرز الوسائل التي يمكن استخدامها لهذا الغرض هي إشراك اكبر عدد ممكن من أعضاء المجلس في الحوارات التي قد تنظم بخصوص مشروع القانون المقترح، وذلك بغض النظر عن انتماءاتهم الفصائلية. ومن المرجح بان أعضاء المجلس لن يترددوا عن لعب دور فاعل في نقاش قضايا عامة تدخل في صلب التزاماتهم نحو المواطنين الذين قاموا بانتخابهم، خاصة وان دافع الضرائب الفلسطيني قد استمر في تحمل التكلفة الباهظة للمجلس التشريعي وذلك رغم الشلل الذي أصابه منذ حوالي ثلاث سنوات.

هنالك حاجة ماسة لإجراء تقييم وثيق للجوانب المالية لإقامة مؤسسة التامين الصحي المقترحة. ولعل الجهة الأنسب للقيام بهذه المهمة هي البنك الدولي، ربما بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. ولكن يجب قبل ذلك وضع إطار تفصيلي للدراسة المطلوبة بحيث تحدد الأسئلة والقضايا المستهدفة لهذه الدراسة. لذا يفترض أن تتم عملية وضع إطار الدراسة المقترحة بشكل مشترك بين ممثلي وزارة الصحة والأجسام غير الحكومية ذات العلاقة.

> "التأكيد على ضرورة إجراء حوار شامل حول الموضوع تشارك فيه مختلف المؤسسات الحكومية والأهلية ذات العلاقة، بما فيها وكالة غوث اللاجئين"

ورشة حول: متطلبات تطبيق مدونة الحوكمة

(الملخص التنفيذي)

مقدمة

يشكّل إعداد مدونة الحوكمة للشركات المساهمة العامة ودليل الحوكمة في البنوك التجارية إنجازاً كبيراً على طريق تحديث الحوكمة في القطاع الخاص الفلسطيني وزيادة كفاءة وتنافسية المنشآت التجارية الفلسطينية. إلا أن التحدي الأكبر الذي يواجه المعنيين بالقطاع الخاص، سواءً كانوا من العاملين فيه أو في المؤسسات الرقابية ذات العلاقة، هو العمل على نقل الأحكام الواردة في المدونتين من حيز النظريات والأمنيات إلى حيز التطبيق الفعلي. ومع أن وجود فجوة بين النظرية والتطبيق هو ظاهرة سائدة في فلسطين وفي الدول النامية الأخرى على حد سواء، إلا أن تقدماً ملموساً قد طرأ خلال العامين الماضيين في مستوى الحوكمة في فلسطين عموماً، خاصة في الشركات المدرجة في السوق المالي والجهاز الفلسطيني. ومع ذلك فإن مستوى التطبيق الفعلي للأحكام الواردة في مدونة حوكمة الشركات لا يزال أقل بكثير من المستوى المطلوب.

وفي محاولة تستهدف إجراء عصف فكري حول متطلبات تشجيع مستوى الالتزام العملي بأحكام مدونة حوكمة الشركات المساهمة، فقد دعى مركز تطوير القطاع الخاص لورشة عمل مصغرة شارك فيها عدد من المسؤولين في المؤسسات ذات العلاقة. وقد ابتدأ اللقاء بمداخلات مختصرة من السادة:

السيد محمد المسروجي
رئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين
السيد ماهر المصري
رئيس هيئة سوق رأس المال
الدكتور جهاد الوزير
محافظ سلطة النقد
الآنسة أمينه الشرقاوي
المركز الدولي للمبادرات الخاصة (CIPE)

وتلى ذلك نقاش مفتوح تركز على عدد من القضايا التي أثارها المتحدثون.

تطبيق الأحكام الواردة في الأطر التشريعية هو الخطوة الأولى

لاحظ بعض المشاركين بأن هنالك بعض التهاون في تطبيق الأحكام الإلزامية المتعلقة بقضايا الحوكمة التي نصت عليها الأطر التشريعية ذات العلاقة. لذا فإنهم يشعرون بأن الخطوة الأولى باتجاه تطبيق المدونات هي حث الجهات الرقابية المختصة على تطبيق الأحكام الإلزامية الواردة في الأطر التشريعية ذات العلاقة، خاصة وأن تلك الأطر القانونية قد وفّرت في الغالب آليات محددة للرقابة، وكذلك لمعالجة المخالفات والقصورات عندما تحدث.

ومن ناحية أخرى فقد أعرب المشاركون في الاجتماع عن تقديرهم لمستوى التزام البنوك بالأحكام الواردة في دليل حوكمة البنوك، وذلك استجابة للتعليمات التي تصدرها سلطة النقد، والتي يتم مراقبة تطبيقها بفعالية كبيرة من قبل دائرة رقابة المصارف في السلطة. وقد أكد الحضور على أن ذلك كان أحد الأسباب الرئيسية لنجاح سلطة النقد في المحافظة على متانة واستقرار أوضاع الجهاز المصرفي في فلسطين، حتى في ظل الأزمة العنيفة التي تعصف بالمؤسسات المالية والاقتصادية في المنطقة والعالم.

لاحظ المشاركون في الاجتماع بأن هنالك بعض أحكام المدونة التي تتطلب إجراء تعديلات معينة في الأطر التشريعية المعمول بها حالياً. لذا فقد اقترح المشاركون أن يتم تكليف جهة مؤهلة لحصر التعديلات القانونية المطلوبة وإعداد مذكرة متكاملة بهذا الخصوص، تمهيداً لطرحها على الجهات المختصة حالما تسمح الظروف بذلك.

التوصيات الخاصة بالأحكام غير الإلزامية

لقد اقترح المشاركون العديد من السياسات والإجراءات التي يمكن أن تساعد على زيادة مستوى التطبيق لأحكام المدونة التي لم يرد

بخصوصها أحكاماً قانونية محددة. ويشمل ذلك الأحكام «الالزامية» و «الاختيارية» على حد سواء.
وقد اقترح لهذا الغرض الأفكار التالية:
التركيز على خلق القناعة لدى المسؤولين في المنشآت التجارية بأن تطبيق أحكام المدونة يخدم المصالح الحقيقية لهذه المنشآت. ولتحقيق هذا الهدف فإن هنالك ضرورة ملحة لوضع خطة توعية تتضمن ايجاد قدر كبير من التواصل مع الإدارات العليا في الشركات. ويجب أن يتم التركيز في اللقاءات التي تتم مع المسؤولين في هذه الشركات على الأحكام الأساسية الواردة في المدونة، وليس على جميع تفاصيلها. كما ينصح بأن يتم إعداد مواد تثقيفية متنوعة لهذا الغرض، بحيث تستخدم هذه المواد في نشاطات مختلفة تستهدف جميع الأطراف ذات العلاقة، بما فيها المساهمين. ويفترض أن يستخدم في حملات التوعية هذه كافة الوسائل المتاحة، بما فيها وسائل الإعلام المختلفة، مثل الصحف ومحطات التلفزه المحلية.
هنالك أهمية خاصة لاستهداف الهيئات التدريسية والطلبة في كليات إدارة الأعمال والتمويل بالنسبة لثقافة الحوكمة، خاصة وأن خريجي هذه الكليات سيكونون من أهم العناصر المرتبطة بالموضوع، سواءً من خلال عملهم بالمستقبل كموظفين أو كأصحاب عمل في منشآت القطاع الخاص. وقد بذلت حتى الآن بعض الجهود في هذا الاتجاه، والتي يمكن البناء عليها وتعميمها على نطاق أوسع.

حوافز التطبيق

بالإضافة لحملات التوعية والتثقيف، فقد أكد المشاركون في الاجتماع على ضرورة خلق حوافز معينة تستهدف تعميق الالتزام بتطبيق أحكام المدونة لدى المسؤولين في المنشآت التجارية. وقد اقترح المشاركون في هذا الإطار الإجراءات التالية:
إيجاد قدر متزايد من التواصل بين وحدة الحوكمة والمسؤولين في بعض الشركات المساهمة العامة، سواءً كانت مدرجة أو غير مدرجة. ويقترح أن يتم فتح ملف خاص لكل شركة على حده يبين سجلها في مجال الحوكمة ومدى التزامها بالارشادات التي تتلقاها من الجهات المختصة.
دراسة إمكانية إصدار شهادات للمنشآت و/أو

> هنالك أهمية خاصة لاستهداف الهيئات التدريسية والطلبة في كليات إدارة الأعمال والتمويل بالنسبة لثقافة الحوكمة، خاصة وأن خريجي هذه الكليات سيكونون من أهم العناصر المرتبطة بالموضوع

لبعض المسؤولين فيها فيما يتعلق بتنفيذ برامج تحديث الحوكمة. ويقترح إشهار نجاحات كهذه من خلال نشاطات إعلامية تنظم لهذا الغرض.
التأكيد على ضرورة تطبيق الإجراءات العقابية التي تنص عليها التشريعات الحالية بخصوص المخالفات التي تقوم بها الشركات التجارية.
الاستمرار في السياسة الحالية بعدم الإعلان عن العقوبات المتخذه بحق الشركات المخالفة، ولكن مع وضع نظام يسمح بإشهار العقوبات بشكل تدريجي عندما لا تبدي الشركات المعنية تجاوباً كافياً مع الجهات الرقابية المختصة.

> إطلاق المدونة على المستوى الوطني هو خطوة أولية هامة جداً نحو خلق زخم متزايد باتجاه أخذ هذا المشروع بشكل جدي من قبل كافة الأطراف ذات العلاقة. لذا يقترح أن تتم عملية الإطلاق من خلال مؤتمر أو ورشة موسعة

الأطر التنظيمية

لا يمكن حصر مهام التثقيف والمراقبة التنفيذية المتعلقة بقضايا الحوكمة في إطار جهاز تنفيذي واحد، حيث أن هنالك العديد من الجهات ذات العلاقة، والتي أنيطت بها مهام محددة بحكم التشريعات القانونية القائمة، مثل هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد ومراقب الشركات. ولكن كان هنالك إجماع على ضرورة ايجاد نواة لوحدة صغيرة تعمل في إطار هيئة سوق رأس المال وتتكون من اثنين أو ثلاثة موظفين، ويناط بها مهام متابعة تنفيذ النشاطات التثقيفية والرقابية التي تقرها اللجنة الوطنية للحوكمة. ويكون هؤلاء الموظفين تابعين من النواحي الإدارية والمالية لهيئة سوق رأس المال.
أكد المشاركون في الاجتماع على ضرورة أن تقيم وحدة الحوكمة السالفة الذكر علاقات تعاون وتنسيق مع جميع المؤسسات المحلية ذات العلاقة. كما يجب أن تسعى للحصول على التمويل والدعم الفني للبرامج التي تنفذها من قبل المؤسسات الدولية المتخصصة، مثل IFC، CIPE، OECD، USAID ومكتب الاتحاد الاوروبي في فلسطين.

إطلاق المدونة

إن إطلاق المدونة على المستوى الوطني هو خطوة أولية هامة جداً نحو خلق زخم متزايد باتجاه أخذ هذا المشروع بشكل جدي من قبل كافة الأطراف ذات العلاقة. لذا يقترح أن تتم عملية الإطلاق من خلال مؤتمر أو ورشة موسعة يشارك فيها ممثلون عن جميع الجهات الرسمية والأهلية ذات العلاقة، بمن فيهم رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد. ويمكن أن تستغل هذه المناسبة للترويج الفعال لثقافة الحوكمة، والحث على تفعيل جميع المؤسسات الرقابية ذات العلاقة.
ونظراً لأهمية حفلة الإطلاق فإنه يقترح التخطيط لها بشكل دقيق وبالتعاون المشترك بين هيئة سوق رأس المال ومركز تطوير القطاع الخاص في جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين. كما ينصح بأن يدعى للحفلة بعض ممثلي المؤسسات الدولية ذات العلاقة، مثل البنك الدولي ومؤسسة سايب، حيث أنه من المرجح أن يتم التوجه لمثل هذه المؤسسات للحصول على الدعم المالي والفني لتنفيذ النشاطات التي يتم إقرارها في المستقبل.

سـدد قـرضـك عـلـى ٢٥ سـنـة

PMHC

شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري

Palestine Mortgage & Housing Corp.

للمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال على 1800 240 240

www.pmhc.com

في إجتماع المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص العام 2010 عام كنس منتجات المستوطنات من السوق الفلسطيني

عقد في مقر اتحاد جمعيات رجال الاعمال الفلسطينيين برام الله جلسة للمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص بحضور رؤساء واعضاء مجالس الادارة الممثلين في المجلس التنسيقي.

و افتتح الجلسة محمد مسروجي أمين سر المجلس التنسيقي رئيس إتحاد جمعيات رجال الأعمال ورحب بممثلي المؤسسات الأعضاء في المجلس

وأكد على اهمية هذا الاجتماع لاخذ وجهات نظر ممثلي مؤسسات القطاع الخاص بخصوص بعض القضايا الهامة والإتفاق على متطلبات وأولويات القطاع الخاص في المرحلة الحالية والقدمة

ثم جرى مناقشة جدول الاعمال المقترح و اهمها اجتماع اللجنة الوزارية القادم (لجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص) وطلب تحديد موعد للاجتماع من قبل امانة سر التنسيقي كما جرى مناقشة المذكرة التوضيحية للاجتماع الوزاري وخاصة مطالب اللجنة الفنية الحكومية في الاجتماع الاخير للجنتين الفنيتين

وكذلك طلب تحديد موعد للقاء مع رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض بخصوص العلاقات مع الجانب الاردني والمشاكل التي يعاني منها رجال الاعمال والمستثمرين في الاردن والتي اهمها عدم امكانية تسجيل المشاريع الاستثمارية في الاردن بالاسماء الشخصية للمستثمرين الفلسطينيين. وعدم تمكنهم من التملك وتسجيل الاملاك والعقارات والمركبات و الحصول على رخصة السياقة الاردنية.

واتفق على ان يتم اثارة هذه القضايا خلال الاجتماع المقبل مع رئيس الوزراء الدكتور فياض .

وعرض خلال الاجتماع موضوع التقاعد غير الحكومي في القطاع الخاص وجرى مناقشة المذكرة المعدة من قبل اللجنة المشكلة من المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص حول مسودة نظام التقاعد غير الحكومي واتفق على ان تستمر اللجنة في عملها من اجل اعداد الدراسات التفصيلية والاكتوارية والجدوى مع المؤسسات الدولية او الشركات الاستشارية المؤهلة من اجل اعتماد التوجه المناسب والنظام المطلوب مستقبلا.

كما تم مناقشة المشاكل التي يواجهها قطاع التامين علما ان الاتحاد الفلسطيني لشركات التامين وجه مؤخرا رسالة الى رئيس الوزراء حول قانون ضريبة الدخل الاردني رقم 25 لسنة 1964 وتقرر في الاجتماع ان يبحث هذا الموضوع في اللقاء المرتقب مع الدكتور فياض.

وناقش الاجتماع ايضا توصيات ورشة عمل مراجعة دراسة تطوير أداء وعمل المجلس التنسيقي وتم اعتماد توصيات ورشة العمل حول الدراسة الأخيرة التي أعدت حول الموضوع على ان تقوم امانة السر في المجلس التنسيقي ببلورة هذه التوصيات لوضعها في اطار عملي من اجل تنفيذها.

وتطرق المجتمعون الى تشكيل المجلس التنسيقي للاعمار في محافظات غزة ومطالبة لجنة تنسيق الإعمار في غزة بتشكيل مجلس موازي في الضفة الغربية، حيث قرر المجلس التنسيقي في الضفة الغربية المبادرة لانشاء مجلس اعمار موحد على مستوى الوطن وان يبحث هذا الموضوع في اللقاء المرتقب مع رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض والتحضير لعقد اجتماع بين المجلس التنسيقي في كل من الضفة الغربية وقطاع

نـــــداء

إلى كافة منتسبي مؤسسات القطاع الخاص
إلى جميع تجارنا ورجال الأعمال
إلى أبناء شعبنا الصامد

تبعث لكم مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني بأطيب تحياتها وتبعث بتحياتها الخاصة لذوي الشهداء والأسرى والجرحى وإلى كل من عانى وذاق مرارة الاحتلال وتعدياته وما ألحقه من إذلال وإهانة وتدمير ومصادرة للأراضي وبناء المستوطنات وكذلك من تدمير ممنهج للاقتصاد.

إن جميع أبناء شعبنا يدركون كم عانى ويعاني هذا الشعب من قبل المستوطنات والمستوطنين وقد أدت قوة هذه المستوطنات إلى سد الطريق أمام الحلول السلمية حيث أنهم يحققون ما يريدون من دعم لكيانهم ولاقتصادهم بترويج بضائعهم في أسواقنا بينما يجدون في طريق السلام خسارة لهم.

لقد أخذت السلطة الوطنية الفلسطينية قراراً هاماً بمقاطعة بضائع المستوطنات وبدأت باتخاذ إجراءات مشددة ضد من يتعامل مع هذه المستوطنات ويروج بضائعها بدأً بالمصادرة وانتهاءً بعقوبات رادعة، نتوجه إليكم أيها التجار الأعزاء بالطلب إلى العزوف عن العمل بهذه البضائع ونرباً بكم أن تكونوا عرضة لمصادرة بضائعكم أو أن تتحملوا إهانات أنتم في غنىً عنها.

المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص يأمل أن يبدأ عهد جديد من المفاهيم الوطنية والاقتصادية الحقيقية بمساهمة الجميع. وفقنا الله جميعاً لخدمة مجتمعنا وقضيتنا.

غزة، للعب دور توفيقي لتقريب وجهات النظر ولمساعدة الاطراف للوصول الى صيغة وآلية مقبولة من الجميع للعمل بما يخدم مصلحة المواطن الفلسطيني الذي تضرر بشكل مباشر .

وحول حملة وزارة الإقتصاد الوطني لكنس منتجات المستوطنات من السوق الفلسطيني تقرر أن يوجه المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص نداء الى رجال الاعمال والتجار بعدم التعامل مع منتوجات المستوطنات والتاكيد على اهمية استمرار التعاون بين القطاع الخاص والعام وخاصة وزارة الإقتصاد الوطني وباقي الشركاء في تنظيف السوق المحلي من انتاج المستوطنات، في العام 2010 بشكل كامل.

وزير الإقتصاد الوطني يلتقي المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص

إجتمع الدكتور حسن أبو لبدة وزير الإقتصاد الوطني برؤساء المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني في الوزارة وذلك في لقائه الأول معهم بتاريخ 2010/01/09 حيث دار في الإجتماع استعراض الخطوات التي قامت بها الوزارة بعد التشاور معهم حول جهود تنظيف السوق القفلسطيني من منتجات المستوطنات وتوجه السلطة لإنشاء صندوق خاص لتمويل هذا الجهد من قبل القطاع الخاص الفلسطيني ودعم جزئي من وزارة الإقتصاد الوطني تحت مسمى «صندوق الكرامة الوطنية» الذي سيشرف عليه مجلس حماية المستهلك وقد بين الأهداف وآلية عمل الصندوق وأعطى الوزير لمحة عن برنامج الإحتفال المزمع اقامته تحت رعاية دولة رئيس الوزراء الدكتور سلام فياض لإطلاق العمل بالصندوق. وبين الوزير أنه سيتبع هذا الجهد إقامة أول مؤتمر شعبي لمقاطعة منتجات المستوطنات في منتصف آذار المقبل وسيكون هناك حوالي 30 الف متطوع لهذا الجهد.

هذا وقد أيد أمين سر المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص محمد مسروجي بالإلتزام بالحملة وبهذا التوجه وأوضح أن الأولى مقاطعة هذه المنتجات فلسطينيا قبل أن تقاطع من قبل الدول الأوروبية والأجنبية كذلك نوقش في الإجتماع تشكيل مجلس حماية المستهلك والقانون المنظم لعمله وبرنامج دعم مؤسسات القطاع الخاص من المانحين واقامة صندوق الشركات المتعثرة ومتابعة المشاركة في معرض شنجهاي في الصين في شهر نيسان القادم.

إتحاد جمعيات رجال الاعمال يتسلم أمانة سر المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص

تسلم اتحاد جمعيات رجال الاعمال الفلسطينيين امانة سر المجلس التنسيقي من اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية الذي استضاف امانة السر في دورته السابقة .

ومثل اتحاد رجال الاعمال في مراسم التسليم التي جرت في مقر اتحاد جمعيات رجال الاعمال برام الله ماجد معالي امين عام الاتحاد وعن اتحاد الغرف مديره العام جمال جوابرة وبحضور د. ماهر الطباع مدير العلاقات العامة في الغرفة التجارية الفلسطينية لمحافظات غزة وجهاد عقل من دائرة العلاقات العامة في اتحاد الجمعيات.

وسيقوم اتحاد جمعيات رجال الاعمال الفلسطينيين بمتابعة كافة الملفات والقضايا ذات العلاقة بالقطاع الخاص خلال فترة الستة شهور القادمة ومن اهمها متابعة الحوار بين القطاعين العام والخاص ومتابعة الاجندة المشتركة بين هذين القطاعين ، وملف اعادة اعمار غزة ودور القطاع الخاص في ذلك، ومشاريع القطاع الخاص، وبطاقات رجال الاعمال BMC وتنظيم الزيارات الخارجية للمشاركة في المؤتمرات والمعارض الهامة.

واستعرض جوابره انجازات امانة السر خلال تولي اتحاد الغرف التجارية للفترة السابقة وقام بتسليم الملفات العالقة التي تحتاج للمتابعة والانجاز الى ماجد معالي الذي اعلن بدوره ان رئيس اتحاد جمعيات رجال الاعمال محمد مسروجي سيتولى امانة سر المجلس التنسيقي في الفترة القادمة والاشراف باسم الاتحاد على انجاز كافة المهمات والقضايا المطروحة على جدول اعمال المجلس معربا عن شكره وتقديره للجهود التي بذلها الحاج احمد هاشم الزغير رئيس اتحاد الغرف الفلسطينية في خدمة القطاع الخاص والتنسيق بين مؤسساته وتوطيد علاقاته مع الحكومة والمؤسسات المحلية والدولية.

ويذكر ان مؤسسات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص هي اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين ، اتحاد الغرف التجارية الصناعية ، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية ،مركز التجارة الفلسطيني/بال تريد، جمعية البنوك، اتحاد شركات أنظمة المعلومات/ بيتا ،جمعية الفنادق العربية ،اتحاد شركات التأمين ،اتحاد المقاولين الفلسطينيين، ومجلس الشاحنين الفلسطيني.

اجماع على تطوير عمل واداء المجلس

المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص يعقد ورشة عمل« حول نتائج تقرير افاق تطوير أداء المجلس التنسيقي »

عقد المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص بتاريخ 9-12-2009 ورشة عمل حول "نتائج تقرير افاق ماسسة المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص" ممثلاً في أمانة السر في إتحاد وجمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين وبالتعاون مع الوكالة الالمانية للتنمية GTZ بحضور اعضاء المجلس وذلك في فندق البست استيرن.

وجرى خلال الورشة الاستماع الى نتائج التقرير ومناقشة التوصيات حول افاق ماسسة وتفعيل اداء المجلس التنسيقي الذي اعدها الاستاذ محمد شريعة.

وقال محمد مسروجي امين سر المجلس التنسيقي رئيس اتحاد جمعيات رجال الاعمال الفلسطينيين ان المأسسة تعني تشكيل مؤسسة لها قواعدها وانظمتها وقوانينها ومسجلة رسميا في الجهات الحكومية وبالتالي سيكون هناك معيقات كثيرة لان جميع المؤسسات المشاركة في المجلس التنسيقي مسجلة لدى السلطة وكل منها له قواعده ونظامه الداخلي.

واكد مسروجي ان المجلس التنسيقي الذي تأسس منذ عشر سنوات قدم مهمات حقيقية للقطاع الخاص وكان ادائه على مستوى عال مشيرا الى تطور العلاقات بين هذه المؤسسات حيث تربطها علاقات جيدة خدمة للمصلحة العامة والقطاع الخاص.

وقال ان الظروف التي نمر بها هي ظروف استثنائية وغير عادية لاننا نعمل تحت الاحتلال معربا عن امله ان تتمكن السلطة الوطنية من تنمية المؤسسات والاقتصاد الوطني تمهيدا لاقامة الدولة الفلسطينية.

وشكر مسروجي الاستاذ محمد شريعة الذي بذل جهودا كبيرة في الاعداد لمقترحات تصلح اساسا للبحث من اجل بلورة موضوع تطوير المجلس التنسيقي للقطاع الخاص. كما شكر وكالة التعاون الالمانية التي قامت بعملية التمويل لايجاد صيغة لتطوير العمل المشترك في القطاع الخاص.

ثم تحدثت الدكتور سميرة بركات من الوكالة الالمانية للتنمية وقالت انها سعيدة لحضورها ورشة العمل هذه من اجل الاستماع الى المناقشات والتوصيات

د. سميرة بركات ممثلة GTZ

التي ستصدر عن المشاركين ونحن فخورون بدعم هذا النشاط لخدمة القطاع الخاص الفلسطيني.

واشارت الى ان الوكالة الالمانية للتنمية تعمل مع وزارة الاقتصاد الوطني لضمان الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص لصالح مجتمع الاعمال. واكدت دعمها للقرارات الصادرة عن ورشة العمل وقالت نحن على استعداد لدعم التغييرات وتطوير العمل في ماسسة المجلس التنسيقي ونبحث السبل الكفيلة من اجل التعاون فيما بيننا.

بدوره تطرق الاستاذ شريعة الى التقرير مؤكدا ان تأسيس المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص كان انجازا كبيرا لهذه المؤسسات لارساء قواعد التنسيق والتعاون بينها اولا وبينها وبين المؤسسات الاخرى.

واشار الى ان عمل المجلس التنسيقي يهدف الى تنسيق جهود المؤسسات وتعظيم استخدام مواردها، تقليل التعارض والغموض في برامجها وتحسين مستوى الخدمات المقدمة الى اعضائها والدفاع عنهم. كما تهدف الى تعزيز بنية هذه المؤسسات، تمكين الموظفين لادارتها بشكل جيد وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقال ان عددا من التغييرات قد طرات على عمل المجلس منذ تاسيسه، لكن ما زال هناك الكثير الذي يمكن عمله لتحسين اداء عمل المجلس. وهذا ما تعتقده الاغلبية العظمى من اعضاء المجلس.

و تم استعراض عمل المجلس خلال السنوات التسعة الماضية. وقد تم تحليل النقاط التالية: لمحة تاريخية ، وثيقة التأسيس ،الرؤية، الرسالة والاهداف،الاستراتيجيات واجندة العمل،دور وانجازات المجلس،هيكلية المجلس،الوضع القانوني للمؤسسات الاعضاء،الوضع الاداري والمالي،الحوكمة، الوحدة الفنية، نشاطات المجلس في غزة، موقف الحكومة والمؤسسات المانحة، العنوان وطرق الاتصال.

واضاف ان التقرير ضم ستة فصول. تناول الاول منها مقدمة لعمل المجلس وتأسيسه. اما الثاني فقد تناول تحليلا لواقع المجلس، اليات عمله ونقاط ضعفه وقوته. وتناول الفصل الثالث تجارب مختلفة لمؤسسات القطاع الخاص في العالم، وخاصة في اسرائيل وتونس، فيما تناول الفصل الرابع اربعة سيناريوهات محتملة لتطوير عمل المجلس.

الاول النموذج الموسع بحيث تصبح كل مؤسسات القطاع الخاص عضوا في المجلس التنسيقي والكل متساو في الحقوق والواجبات وقد يصل اعضاء المجلس التنسيقي ما بين100-150 عضوا .وهذا السيناريو يتطلب ان يكون المجلس التنسيقي مؤسسة لها انظمة حاكمة.

اما السيناريو الثاني وهو مرن موجود دائما في الدول الاسكندنافية يقوم على ان المجلس هو منصة يعمل على نشر وتبادل المعلومات وتنسيق المواقف .في حين ان النموذج الثالث مبني على تعديل في هيكلية المجلس الحالية بإيجاد التغيرات التالية:

بحث تمكين للسكرتيريا الدوارة التي هي أربع مؤسسات حالياً وإمكانية زيادتها.

تأسيس جهاز تنفيذي يحتوي على مدير تنفيذي وسكرتيرة تحتضنه إحدى المؤسسات الأربعة وتكون على علاقة مباشرة مع أمين السر .

يساعد المجلس التنسيقي لجان قطاعية بهدف تفعيل مشاركة كل الأعضاء في المجلس.

النتائج

وتطرق الاستاذ شريعة الى اهم النتائج الواردة في التقرير:ان كل الاعضاء في القطاع الخاص ادركوا اهمية وجود المجلس التنسيقي لكن الغالبية العظمى في المجلس التنسيقي لم يرغبوا بتحويل المجلس الى مؤسسة وشددوا على ضرورة تحسين اداء المجلس وزيادة فاعليته ليستجيب لاحتياجات القطاع الخاص.

واشار الى الاهداف الاربعة التي جاءت في الوثيقة وهي

أولا: ان مهمة المجلس التنسيق وعلى مستوى عالٍ ما بين الاعضاء والمساهمة في توضيح دور كل مؤسسة من المؤسسات وبناء عمل تكاملي.

ثانيا: الشراكة مع القطاع العام في رسم السياسات ومساعدة الحكومة في اخذ قراراتها.

ثالثا: الدفاع عن مصالح القطاع الخاص في كل المستويات.

رابعا: التنسيق والتشبيك مع المؤسسات الاخرى في المجتمع المدني في القضايا العامة. مذكرا ان للمجلس له تجارب في ذلك اهمها المصالحة الوطنية والحرب على غزة.

واكد ان المجلس يفتقر الى استراتيجية سنوية وبالتالي عدم وجود اجندة عمل.

التوصيات في الدراسة

ولخص ابرز التوصيات التي جاءت في التقرير وهي كما يلي:

هناك حاجة ماسة لمراجعة وتحديد الادوار والمهام التي يجب ان تقوم بها كل مؤسسة من مؤسسات القطاع الخاص.

ضرورة توسيع قاعدة العضوية في المجلس.

النظر بايجابية الى زيادة عدد السكرتيريا الدائمة.

تعيين مدير تنفيذي للمجلس وربما مساعدة ادارية كذلك.

انشاء نظام الارشفة الالكترونية وربط ذلك مع

المؤسسات الاعضاء.
انشاء نظام للمساهمات المالية لتمويل عمل المجلس.
استضافة مدير المجلس لدى احد الاعضاء مع بقاء تبعيته الادارية والمالية للسكرتيريا الدورية.
انشاء لجان عمل قطاعية في المجلس لزيادة قاعدة مشاركة الاعضاء (الضريبة، العمل، القوانين، الاتفاقيات ....).

تشكيل لجنة دائمة للحوار مع الحكومة.

تفعيل دور واجتماعات هيئة المديرين التنفيذيين برئاسة السكرتيريا الدورية.
اعداد نظام داخلي للمجلس وتطوير ادلة العمل الادارية والمالية فيه.
ادخال مفهوم اعداد الخطط الاستراتيجية واجندة العمل السنوية للمجلس.
ولغايات تسهيل العمل، يمكن تقسيم هذه التوصيات الى ثلاثة اقسام كما يلي:

1- اجراءات مباشرة من قبل المجلس بحيث يكون نشاطها: تشكيل لجان قطاعية ومجموعات عمل لاغراض محددة (الضريبة، القوانين، الاتفاقيات التجارية ....) ، اقرار الاهداف المعدلة للمجلس، اقرار الرئيس الفخري والاتفاق على صلاحياته، تحديد دور والية اجتماع المدراء التنفيذيين،اقرار تجانس العمل في المجلس التنسيقي بين رام الله وغزة

2- اجراءات بحاجة الى اجماع توسيع قاعدة العضوية في المجلس ويكون نشاطها: فحص توسيع دائرة السكرتيريا الدورية، تعيين الموظفين الاداريين،الاتفاق على مكان استضافة المجلس،طريقة تحديد رسوم العضوية ومقدارها، طريقة اتخاذ القرارات في المجلس .

3- اجراءات مطلوبة من مؤسسة التعاون الالماني الحاجة الى اعادة النظر في دور ومهام كل مؤسسة من المؤسسات الاعضاء: ونشاطها انشاء نظام الارشفة الالكترونية في المجلس وربطه مع الاعضاء، ادخال ثقافة التخطيط الاستراتيجي في المجلس واعداد الخطط الاستراتيجية والسنوية، صياغة واقرار نظام داخلي ودليل عمل للمجلس، المساهمة المالية في التأسيس واستضافة المجلس، تمويل رواتب الموظفين المعينين في الفترة الاولى ،تقوية وسائل الاتصال بالمجلس وانشاء صفحة المعلومات.

يلي ذلك قدمت المؤسسات المنضوية تحت لواء

المهندس محمد شريعة

المجلس التنسيقي وجهة نظرها حول التقرير المقدم من الاستاذ شريعة.

مداخلة توضيحية من إتحاد رجال الأعمال

وبين محمد مسروجي رئيس إتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين أن غالبية الفرقاء في المجلس التنسيقي تتفق على ضرورة ما جاء من توصيات في الدراسة من تطوير أداء عمل المجلس من خلال وضع خطة إستراتيجية وتقوية الذاكرة من خلال الأرشفة الإلكترونية ودعم التوجه لتوظيف طاقم تنفيذي يتابع عمل المجلس بالصيغة التي ترتئيها الأغلبية سواء باستضافة السكرتيريا من أحد المؤسسات أو من خلال إستئجار مقر مستقل.
واكد ماجد معالي امين عام اتحاد جمعيات رجال الاعمال ان المجلس التنسيقي حقق انجازات على مدار العشر سنوات الماضية وانه يتفق مع اعضاء المجلس التنسيقي بضرورة تطوير عمل واداء المجلس .
وبخصوص الية اتخاذ القرارات اوضح الاتحاد ان الالية القائمة كانت نقطة قوة بحيث ان الاجماع في اتخاذ القرارات كان السبب الرئيسي في الحفاظ على المجلس. منوها الى اهمية مراجعة النظام الداخلي واتخاذ القرارات وقبول مؤسسات جديدة وتنظيم الوضع المالي .
واشار الى انه يتفق وبقوة مع اعضاء المجلس بخصوص ضرورة تحديد دور المؤسسات بشكل تكاملي من اجل نجاح اي سيناريو مقترح وصولا الى نجاح القطاع الخاص ومؤسساته بشكل مضمون.
واكد أيضاً انه جرت اجتماعات للمدراء التنفيذيين وطرحت مقترحات لاختيار احد السيناريوهات الاربعة، وتم إختيار السيناريو رقم (3) وتقدم إتحاد جمعيات رجال الأعمال بمقترح إستضافة السكرتيريا التنفيذية.

توصيات ورشة العمل

وبعد المناقشة والتفاوض في وجهات النظر حول توصيات الدراسة والتقرير فيما بين الأطراف المتمثلة في المجلس تم الإتفاق على التوصيات التالية للورشة:

- الحاجة الماسة المطلوبة لخوض المراجعة وتجديد أنظمة المؤسسات الداخلية، وإعادة تعريف وتحديد الرؤيا والدور ومنظومة العمل وفق نظام داخل واضح لكل مؤسسة من مؤسسات التنسيق وبشكل تكاملي من المؤسسات.
- تطوير نظام الأرشفة الإلكترونية للمجلس والمشاركة بذلك مع المؤسسات ذات العلاقة به
- إعتماد ثقافة الخطط السنوية والإستراتيجية للإتحاد ومتابعة مراجعة أهداف وإنجازات الإتحاد.
- تصميم وإعتماد نظام داخلي يعمل للمجلس كدليل مرجعية للعمل.
- تقوية الإدارة التنفيذية للمجلس من خلال توظيف الكادر المطلوب وتصور لتكاليف إستضافتهم .
- أن يوضع الكادر الإداري للمجلس في أحد المؤسسات القادرة من أعضاءه مع سيناريوهات لتوفير الميزانية ورواتب الموظفين المطلوبة.
- تنشيط عمل المدراء العامون لمؤسسات المجلس برئاسة أمين السر وتقوية العلاقات وأدوات الإتصال وبناء موقع إلكتروني للمجلس وشعار وعنوان دائم.
- تقوية وتطوير العلاقة بين المجلس التنسيقي في الضفة وممثليه في قطاع غزة وتبادل المعلومات وإستمرار الإتصال بين المؤسسين.

الوحدة الفنية لدعم القطاع الخاص

(الحلقة المفقودة في الحوار وتعزيز الشراكةما بين القطاعين العام والخاص)

بقلم : منسق الوحدة الفنية

د. صائب بامية

مرت العلاقة بين القطاعين العام والخاص في مراحل متعددة كان اهمها تنظيم مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي والذي عقد ثلاث مرات في الاعوام 2000، 2002 والعام 2008 حيث تميز المؤتمر الثالث بالآلية التي تم اتباعها من قبل الحكومة، حيث برز حرصها وتقديرها العالي لمبادرات القطاع الخاص وجهوده المتواصلة في تطوير الاجندة الاقتصادية الوطنية، حيث شكلت الحكومة لجنة وزارية خاصة برئاسة دولة رئيس الوزراء، لتعمل مع اللجنة التي شكلتها مؤسسات القطاع الخاص ممثلة بالمجلس التنسيقي. وتحضيراً لهذا المؤتمر قام القطاع الخاص ببلورة مواقفه وتوصياته حول قضايا اساسية تعكس المحاور الاساسية التي اعتمدها القطاع الخاص ويتضمن تطوير التشريعات والقوانين المتعلقة بالعملية الاقتصادية، التخطيط والإدارة واصلاح الخدمات وتطويرها، بالاضافة الى العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل وقد تم اعتماد هذه التوصيات من قبل اللجنة الوزارية وتم اعلانها كأجندة مشتركة للقطاعين العام والخاص في المؤتمر الاقتصادي الثالث والذي عقد في اريحا في شهر تشرين الثاني عام 2008 والتي تم اعتمادها بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ 2009/03/30.

في حزيران 2009 ، ولتمكين القطاع الخاص من الحوار الفعال مع اللجنة الوزارية وضمان استمرار وتفعيل العلاقة بشكل مؤسسي تم إنشاء الوحدة الفنية لدعم القطاع الخاص وذلك بدعم من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (Sida). تعمل الوحدة على متابعة تنفيذ الاجندة المشتركة التي صدرت عن برنامج الحوارالوطني الاقتصادي الثالث والتي تم اعتمادها بقرار من مجلس الوزراء كما تشمل مهامها تنسيق العلاقة والجهود المشتركة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير المعلومات والدراسات والمؤشرات المطلوبة التي تدعم مطالب واحتياجات القطاع الخاص، كما تعمل الوحدة على بناء قاعدة بيانات ومعلومات يتم تجميعها وتحليلها حول القضايا والسياسات الاقتصادية.

تركز عمل الوحده الفنيه منذ انشائها على التوجه الاستراتيجي لها من حيث ماسسة الحوار والشراكة كاساس لاستمرارها من جهة، وعلى متابعة تنفيذ بنود الأجندة المشتركة للقطاعين الخاص والعام من جهة اخرى.

ماسسة الحوار – الاطار التنظيمي للعلاقة بين القطاعين

لقد اولت الوحدة ماسسة الحوار الاهمية القصوى لدورها في خلق شراكة فاعلة تعمل على وضع اطر ومنهجيه دائمه تجسد مفاهيم الشراكه، كما تعمل على بلورة متطلبات واضحة لكل بند من بنود الاجندة المشتركة، والخروج بمتطلبات واضحة وقابلة للتطبيق يتم الاتفاق عليها ضمن آليات حوار منظمة، متخصصة وذات صلاحية.

الماسسة

لقد قامت الوحدة بخلق الية لاعداد وصياغة متطلبات القطاع الخاص واعتمادها ومن ثم وضعها على اجندة الحوار وذلك بمشاركة واسعة من قبل القطاع الخاص الفلسطيني ومشاركة فاعلة من قبل القطاع العام وذلك من خلال:

إعداد آليات تنفيذ لبنود الأجندة المشتركة تعكس مصالح القطاع الخاص

استكمال التشاور مع القطاع الخاص في عملية إعداد آليات التنفيذ المطلوبة من خلال العديد من اللقاءات مع رجال اعمال يتم لقائهم بشكل فردي او من خلال تنظيم ورشات عمل متخصصة.

اعتماد الأجندة من قبل اللجنة الفنية للقطاع الخاص (حيث يتم اللقاء بشكل دوري او كلما دعت الحاجة)

اعتماد الأجندة من قبل المجلس التشاوري للمجلس التنسيقي للقطاع الخاص (مجلس الستين).

عقد اجتماع ما بين الوحدة الفنية للقطاع الخاص مع الوحدة الفنية الحكومية تمهيدا لاجتماع لجنة الحوار العليا من القطاع الخاص مع اللجنة الوزارية.(عقد في مقر وزارة الاقتصاد الوطني اجتماع اللجنة الفنية من القطاع الخاص مع اعضاء اللجنة الفنية من القطاع الحكومي بتاريخ 2009/10/07 وذلك لمناقشة آليات التنفيذ الخاصة بمتطلبات القطاع الخاص ضمن الاجندة المشتركة للقطاعين الخاص والعام والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء. حيث تلا ذلك مناقشة كافة الاليات التي تم وضعها من قبل الجهات الحكومية المختلفة لتنفيذ بنود الاجنده المشتركة، كما تم الاتفاق على الاليات اللازمه لاستكمال تنفيذ البنود التي لم تنجز بعد وفي اطار زمنى محدد، كما اتفق الطرفان على رفع محضر الاجتماع بما ورد به من التزامات واليات تنفيذ واطار زمني للاجتماع القادم للجنة الوزارية مع لجنة الحوار العليا للقطاع الخاص). لقد كانت ماسسة الحوار على راس أجندة الحوار ما بين اللجنتين حيث تم الاتفاق في الاجتماع الأول على اعتماد السكرتاريا للطرفين بالاضافة الى الاتفاق على عقد الاجتماع بشكل دوري.

اعتماد الأجندة من قبل اللجنة العليا للحوار للقطاع الخاص وذلك من خلال عقد اجتماع تحضيري للاجتماع مع اللجنة الوزارية للحوار. حيث تم عقد الاجتماع الاول يوم الاربعاء الموافق 2009/10/7 والذي هدف الى مناقشة كافة الاليات التي تم وضعها من قبل الجهات الحكومية المختلفه لتنفيذ بنود الاجنده المشتركة للقطاعين العام والخاص، ووضع اطار فعال لادارة النقاش مع اللجنة الوزارية الامر الذي يعزز من الوصول إلى اطار اتفاق حول كافة القضايا التي سيتم رفعها إلى اللجنة الوزارية سواء تلك التي تم الاتفاق عليها مع اللجنة الفنية الحكومية او تلك التي تم الاتفاق على رفعها للجنة الوزارية لاخذ القرار بها.

الاجتماع مع اللجنة الوزارية، ان اجتماع اللجنة العليا للحوار مع اللجنة الوزارية يتوج الحوار باعتماده لكافة الاليات التي يتم الاتفاق عليها ما بين اللجنتين الفنيتين وكذلك لاعتماد المتطلبات المستجدة للقطاع الخاص والتي سيتم العمل عليها في المرحلة القادمة لوضع آليات واضحة لتنفيذها ومن ثم متابعة تنفيذها. ان هذه العملية تعمل على خلق اجندة وطنية دائمة يتم اعدادها وتنفيذها بشكل مشترك وضمن آليات حوار ممنهجة ومنظمة.

متابعة مستمرة

في خطوة لم تكن لها سابقة في تاريخ العلاقة ما بين القطاعين العام والخاص انشات الوحدة الفنية الية للمتابعة مع القطاع الحكومي تعمل من جهة على تنفيذ بنود الأجندة المشتركة المعتمدة بقرار من مجلس الوزراء. ومن جهة ثانية تعمل الوحدة على متابعة القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالقطاع الخاص لضمان ادراج متطلبات القطاع الخاص ضمن اطار قانوني وذلك لضمان تطبيقة بشكل مستمر وبشكل لا يقبل التاويل. بالاضافة إلى متابعة كافة القضايا المستجدة للقطاع الخاص ووضعها على اجندة الحوار لاعتمادها ومن ثم تنفيذها. حيث عملت الوحدة على متابعة الاجنده

المشتركه من خلال التاكد من ان الوزارت والمؤسسات المعنيه قد بدات العمل وما زالت تعمل على تناول الاجنده بشكل مهني وبما يعكس المباشره بتنفيذها وذلك من خلال لقاءات دورية مع كافة المؤسسات ذات العلاقة.

لقد قامت الوحدة بتحقيق العديد من الانجازات على صعيد تنفيذ الاجندة المشتركة حيث ضمنت الوحدة ومن خلال الاتفاق مع كل من وزارة الاقتصاد، مؤسسة المواصفات والمقاييس ووزارة المالية لوضع اليات لاشراك القطاع الخاص وبشكل واسع في لجنة تنظيم السوق الداخلي، التحضير لاجتماعات اللجنه الاقتصاديه المشتركة، اشراك القطاع الخاص وبشكل فاعل في تحضير المواصفات والتعليمات الفنيه الالزاميه ومتابعة تنفيذ مشروع كولومبس المعتمد من منظمة الجمارك العالمية.

كما تم المتابعة مع كافة الجهات الحكومية المعنية (سلطة الاراضي، وزارة الاقتصاد، وزارة المالية، هيئة المدن الصناعية، مؤسسةالمواصفات والمقاييس) للتاكد من وجود خطط، واجراءات عملية تقوم بها هذه الاطراف لتقديم خدمات ذات جودة عالية للقطاع الخاص وبحسب افضل الممارسات العالمية. كما ان هنالك انجازات واضحة بما يخص الرديات للقطاع الخاص، تنظيم السوق الداخلي(وبالاخص منع تسويق منتجات المستوطنات، تشكيل لجنة وطنية متخصصة بمتابعة هذا الموضوع، وضع اطار زمني للانتهاء من المواصفات الخاصة بالقوائم A1 و A2 . كذلك تم وضع خطة للانتهاء من كافة المواصفات المتبقية وضمن اولويات القطاع الخاص).

ان الانجاز الاهم للوحدة الفنية بشكل خاص وللقطاع الخاص بشكل عام هو ان هنالك حاليا اطر واضحة للحوار يتم من خلالها متابعة كافة القضايا التي يتم تنفيذها حاليا والمعتمدة من الحكومة، بالاضافة إلى خلق اجندة وطنية مشتركة ومستمرة للمتطلبات المستجدة للقطاع الخاص.

وللعلم فإن أعضاء اللجنة الفنية الذين يتابعون مع مستشار الوحده عملها هم مدراء المؤسسات في المجلس التنسيقي.

ان الوحدة الفنية تؤمن بان على القطاع الخاص ان يقوم العديد من الخطوات ايضا لدعم الحوار والشراكة وذلك من خلال خطوات عملية وسريعة باتجاه ماسسة المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص وتوسيعة لضمان تمثيل شامل للقطاع الخاص، بالاضافة إلى وضع آليات واضحة لعملية مشاركة القطاع الخاص بفاعلية ضمن كافة اللجان المشتركة التي تعمل على صياغة الاطر القانونية والاجرائية، ووضع اطر واضحة للتكامل في العمل مابين مؤسسات القطاع الخاص المختلفة نحو اهداف موحدة والعمل ضمن التخصصات التي انشات من اجلها.

القطاع الخاص يدعو إلى الإسراع في مأسسة العلاقة مع الحكومة

أكدت لجنة القطاع الخاص العليا للحوار مع القطاع العام، على ضرورة العمل مع اللجنة الوزارية لمأسسة العلاقةبين القطاعين، وذلك خلال إجتماع عقدته بالبيرة، يوم 2009/10/7 بدعوة من أمانة سر المجلس التنسيقي لدى إتحاد رجال الأعمال الفلسطينيين.

وناقشت اللجنة التفاصيل الخاصة بإجتماع اللجنة الفنية للقطاع الخاص مع الوحدة الفنية للقطاع العام، الذي تم عقده في النصف الأول من شهر تشرين الأول الماضي، ومناقشة كافة الآليات التي تم وضعها من قبل الجهات الحكومية المختلفة لتنفيذ بنود الأجندة المشتركة للقطاعين العام والخاص، وذلك في إطار التحضير للإجتماع القادم معاللجنة الوزارية للحوار.

وأشار محمد مسروجي أمين سر المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص بالجهود المبذولة من قبل الوحدة الفنية في بلورة مطالب القطاع الخاص تنفيذاً لبنود الأجندة المشتركة للقطاعين العام والخاص، مؤكداً على أهمية أن يتم خلال اللقاء الأول مع اللجنة الوزارية العمل على مأسسة هذه العلاقة ضمن مواعيد دورية للقاء ما بين الطرفين،على أهمية الإجتماع بأن للجنة القطاع الخاص العليا « لجنة 18» للحوار مع القطاع العام أهمية التنسيق من أجل وضع إطار فعال لإدارة النقاش مع اللجنة الوزارية، الأمر الذي يعزز من الوصول إلى اللجنة الوزارية سواء تلك التي تم الإتفاق عليها مع اللجنة الفنية الحكومية أو تلك التي تم الإتفاق على رفعها للجنة الوزارية لأخذ القرار بها. على ضرورة أن تشمل مطالب القطاع الخاص المستجدة موضوع قانون التقاعد للقطاع الخاص، وضرورة الإستعانة بمجموعة من

الخبراء لبلورة موقف من هذا القانون لتجنب أية آثار سلبية تمس مصالح العاملين.

من جهته، إستعرض منسق الوحدة الفنية لدعم القطاع الخاص صائب بامية محضر الإجتماع مع اللجنة الوزارية وما ورد فيه من إلتزامات، وذلك على مستوى المتطلبات وآليات التنفيذ التي تم الإتفاق عليها، بالإضافة إلى البنود ومتطلبات القطاع الخاص والتي تم الإتفاق ما بين اللجنتين الفنيتين على رفعها للإجتماع القادم للجنة الوزارية مع لجنة الحوار العليا للقطاع الخاص ليتم قاشها واعتمادها.

كما استعرض المستجدات الخاصة بمتطلبات القطاع الخاص، التي تم الإتفاق على رفعها للجنة الوزارية لإعتمادها، وما إشتملت عليه من مطالب القطاع الخاص ذات العلاقة بوزارة المالية، مثل: موضوع الريادات الضريبية، بالإضافة إلى المطالب الخاصة بتفعيل دورالمكاتب الفرعية والمكاتب الرئيسة لكل من وزارتي المالية والإقتصاد الوطني، وسلطة الأراضي.

وشمل العرض أيضاً أهم مطالب القطاع الخاص ضمن الإطار القانوني، والذي يؤثر سلباً في أداء القطاع الخاص وفي خلق بيئة ممكنة للأعمال في فلسطين، مشيراً إلى المطالب الخاصة بدعم المنتج المحلي ودعم الصادرات، وحماية المستهلك وضرورة توحيد آليات الرقابة وتفعيل الإتفاقيات المتبادلة للموصفات والمقاييس وكذلك المطالب الخاصة بتوفير بيئة مناسبة للعمل ضمن المناطق الصناعية، بالإضافة إلى كافة المطالب الخاصة بالقدس والتي تم الإتفاق على رفعها بالكامل إلى اللجنة الوزارية لإعتمادها.

اجتماع اللجنة الفنية من القطاعين العام والخاص لمناقشة ما تم الاتفاق عليه من بنود الاجندة المشتركة والتحضير لإجتماع اللجنة الوزارية مع اللجنة العليا للحوار من القطاع الخاص

عقد في مقر وزارة الاقتصاد الوطني اجتماع اللجنة الفنية من القطاع الخاص مع اللجنة الفنية من القطاع الحكومي بتاريخ 2009/12/21 وذلك لمناقشة ما تم الاتفاق عليه من بنود الاجندة المشتركة للقطاعين العام والخاص تحضيرا لإجتماع اللجنة الوزارية مع اللجنة العليا للحوار من القطاع الخاص.

افتتح اعمال الاجتماع السيد عبد الحفيظ نوفل وكيل وزارة الاقتصاد الوطني ومنسق فريق اللجنة الفنية الحكومية والذي رحب بالحضور وبين ان هذه الشراكة هي الاولى من نوعها والتي بدأت تنتقل من مواضيع عامة الى قضايا مفصلية ومحورية على المستوى الوطني والتي بدورها نبهت القطاع الحكومي لاهمية العمل على تنفيذها. وقد اشار الى الالتزام الحكومي في تجسيد الشراكه الحقيقية من خلال اعادة هيكلة اللجنة الفنية الحكومية واللجنة الوزارية لتشمل كافة الوزارات المعنية. كما بين اهمية ايجاد الية متكاملة وواضحة لمتابعة تنفيذ المتطلبات بين القطاعين في اللجنة الفنية ومأسسة عملها بما يعكس تنفيذ بنود الاجندة المشتركة على الوجه الصحيح. كما استعرض نوفل خلال الاجتماع متطلبات القطاع الحكومي من القطاع الخاص.

من جانبه اشاد السيد ماجد معالي امين عام اتحاد جمعيات رجال الاعمال و مقررالمجلس التنسيقي بالدور الذي قام به القطاع الحكومي وأشاد بالمستوى الرفيع لتمثيل الوزارات في اللجنة وقرار إعتماد اللجان الفنية من مجلس الوزراء واكد على اهمية مأسسة العمل بين اللجنتين الفنيتين من القطاعين. واشار الى الدور الذي يقوم به القطاع الخاص حالياً في تطوير أداء المجلس التنسيقي من عدة جوانب (الانتخابات، الانظمة الداخلية، التكامل بين المؤسسات،..الخ) حسب خطة واهداف المجلس التنسيقي والمؤسسات الاعضاء للتنفيذ والتوافق مع الاستراتيجيات الوطنية التي وضعها الدكتور سلام فياض والحكومة الفلسطينية.

واستعرض الدكتور صائب بامية رئيس فريق الوحدة الفنية المؤشرات الايجابية والتي تعكس جدية القطاع الحكومي في تنفيذ متطلبات القطاع الخاص من مؤتمر اريحا وحتى اليوم والتي اعتبرها فرصة للقطاع الخاص سيتم البناء عليها من اجل ضمان الوصول الى افضل بيئة ممكنة لتحقيق دوره الريادي في عملية الانعاش والتنمية الاقتصادية. واشاد بالتمثيل الراقي للقطاع الحكومي على مستوى اتخاذ القرار.واكد على اهمية مأسسة الحوار بين اللجنتين من خلال اليات واضحة.

وقد طُرح خلال الاجتماع ما تم تنفيذه من متطلبات القطاع الخاص من الوزارت المعنية بالتنفيذ وكما فتح المجال للنقاش لجميع اعضاء اللجنة الفنية الحكومية الموسعة للمواضيع التي طرحت في الاجندة المشتركة ووضع اي مستجدات اخرى على طاولة الحوار مابين اللجنة الوزارية ولجنة الحوار العليا.

تم التأكيد خلال الاجتماع على اهمية بلورة مذكرة توضيحية لمتطلبات القطاع الخاص ضمن الاجندة المشتركة لإجتماع اللجنة الوزارية مع اللجنة العليا للحوار من القطاع الخاص حيث تم الاتفاق على تقسيم متطلبات القطاع الخاص بما يخص تنفيذ الاجندة المشتركة إلى اربعة اقسام وهي

ما تم تنفيذه من قبل الجانب الحكومي

ما تم الاتفاق على تنفيذه وضمن اطار زمني محدد

متطلبات تم الاتفاق ما بين اللجنتين على وضعها على أجندة اجتماع اللجنة الوزارية مع لجنة الحوار العليا للقطاع الخاص القادم ليتم مناقشتها واقرارها على المستوى السياسي.

بعض المتطلبات المستجده للقطاع الخاص والقطاع العام.

وقد اتفق الجانبان في نهاية الاجتماع على اهمية مأسسة العلاقة بين اللجنتين من خلال تثبيت سكرتاريا دائمة لكل من اللجنتان الفنيتان واعتماد اجتماعات دورية مرة كل شهر على الاقل على ان يتم بلورة العمل للخروج ببرامج ومشاريع وقرارات يتم رفعها لكل من اللجنة الوزارية واللجنة العليا للحوار للقطاع الخاص.

استعرضت العلاقات الاقتصادية الثنائية وسبل تعزيزها

عقد إجتماعات الدورة التاسعة لمجلس الأعمال الأردني الفلسطيني المشترك

عقدت مؤخرا في العاصمة الاردنية عمان إجتماعات الدورة التاسعة لمجلس الأعمال الأردني الفلسطيني المشترك جرى خلالها استعراض العلاقات الاقتصادية الثنائية وسبل تعزيزها وتجاوز الصعوبات التي تواجهها في ظل العقبات التي يضعها الجانب الاسرائيلي.

وضم وفد إتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين محمد مسروجي رئيس الإتحاد وكل من محمد كمال حسونة وزير الإقتصاد الوطني السابق و راغب الحاج حسن مسؤول العلاقات الداخلية في الإتحاد ورئيس منتدى رجال الأعمال في جنين ومحمد غازي الحرباوي رئيس ملتقى رجال الأعمال الخليل و وائل قسيس ورياض السعد وايمن نيروخ وماجد معالي الأمين العام للإتحاد وآخرين.

وعقدت هذه الاجتماعات بين جمعية رجال الاعمال الاردنيين واتحاد جمعيات رجال الاعمال الفلسطينيين في مقر جمعية رجال الأعمال الأردنيين وتزامنت مع اجتماعات اللجنة الوزارية التحضيرية للجنة العليا الاردنية الفلسطينية المشتركة.

وترأس الاجتماعات حمدي الطباع رئيس جمعية رجال الاعمال الاردنيين و محمد مسروجي رئيس اتحاد جمعيات رجال الاعمال االفلسطينيين بحضور اعضاء مجلس الاعمال المشترك من كلا الجانبين.

واكد الطباع استعداد القطاع الخاص في الاردن لتقديم كل اشكال الدعم والتسهيلات للاشقاء والمساعدة في حل الصعوبات والمعوقات التي يواجهونها.

جدول الاعمال

ومن جانبه أعرب مسروجي عن تقديره العميق لموقف الحكومة الاردنية، وتثمين الدور الذي تقوم به جمعية رجال الاعمال الاردنيين في دعم رجال الاعمال الفلسطينيين، ثم جرى نقاش حول جدول الاعمال الذي تضمن تعديل اتفاقية تأسيس مجلس الاعمال المشترك وبحث الاجراءات اللازم اتخاذها لتسهيل حركة التبادل التجاري واقامة المشاريع الاستثمارية بين الجانبين، بالاضافة الى اليات تفعيل دور القطاع الخاص في كلا البلدين لتعزيز العلاقات الثنائية وحسن استخدام فرص الاستثمار القائمة. كما تضمن جدول الاعمال المطالبة بتسهيل حركة رجال الاعمال وانشاء نافذة لخدمتهم وتيسير انتقالهم على المعابر الأردنية، وكذلك مطالبة الجهات المعنية اتخاذ الاجراءات اللازمة لتسهيل التبادل التجاري وتجاوز المعوقات التي يضعها الجانب الاسرئيلي امام تصدير المنتجات بين الطرفين، كما ثمن الجانبان استجابة الحكومتين الاردنية والفلسطينية بناءا على طلب القطاع الخاص في انشاء مراكز لوجستية على الحدود لتيسير تجميع ونقل البضائع بين الجانبين كذلك طالب مجلس الاعمال الاطراف المعنية بضرورة بحث موضوع اسلوب نقل البضائع بالكونتينرات مع الجانب الاسرئيلي بالاضافة الى اعادة النظر بشرط نقل البضائع من الباب الى الباب.

المشاريع الاستثمارية

كما بحث الجانبان سبل تدعيم اقامة المشاريع الاستثمارية وتوفير الشروط المطلوبة للمستثمرين في كلا البلدين، كما تطرق الاجتماع الى ضرورة عقد ورشات العمل والندوات التي تعرف رجال الاعمال من كلا الجانبين باجراءات وشروط التبادل التجاري وتوفير المعلومات والبيانات حول الفرص الاستثمارية القائمة.

وفي ختام الاجتماعات تم الاتفاق على رفع محضر الاجتماعات الى اللجنة العليا المشتركة في اجتماعها لاتخاذ القرارات المناسبة حول التوصيات الواردة فيه، مرفقا معه قائمة تتضمن المشاكل التفصيلية التي يعاني منها القطاع الخاص في كلا الجانبين.

وفيما يلي اهم هذه التوصيات:-

1. دعوة المسؤولين في الحكومة الأردنية لمنح المزيد من التسهيلات لعبور السلع ورجال الاعمال وذلك من حيث الوقت والرسوم

المستوفاة والضرائب، وكذلك انشاء نافذة على الحدود الاردنية لخدمة رجال الاعمال الفلسطينيين والاردنيين.

2. دعوة الحكومة الأردنية لتقديم تسهيلات من حيث منح رجال الاعمال الفلسطينيين والمواطنين ممن يحملون جواز سفر مؤقت حق تسجيل أملاك وعقارات بأسمائهم وحيازة رخص سوق أردنية، ودعوة الحكومة الأردنية لاعادة العمل بتعليمات جواز التملك السابقة التي كانت قد صدرت عن مجلس الوزراء.
3. مطالبة الحكومات العربية تسهيل انتقال رجال الاعمال بدون تأشيرات وتطبيق حرية التنقل بموجب هوية المستثمر العربي تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الداخلية العرب.
4. دعوة المصارف الأردنية والعربية لزيادة تواجدها على الأراضي الفلسطينية، وتقديم هذه المؤسسات المزيد من التسهيلات لدعم المشاريع الاستثمارية وتمويل الصادرات، وكذلك طلب السماح للبنوك الفلسطينية لاقامة فروع لها في الاردن.
5. التأكيد على أهمية اخراج مشروع المنطقة الحرة والمنطقة الصناعية المشتركة على الحدود بين البلدين الى حيز الوجود بأسرع وقت ممكن وتوفير الآليات اللازمة لذلك من تشريعات وبنى تحتية.
6. أهمية تبادل المعلومات بين القطاع الخاص الأردني والفلسطيني والتأكيد على دور الجمعيات في تزويد الأعضاء بالمعلومات اللازمة حول فرص إقامة المشاريع وتسويق المنتجات الزراعية والصناعية.
7. العمل على اقامة معارض صناعية أردنية-فلسطينية مشتركة بهدف الترويج لهذه السلع في الدول العربية الصديقة، والمشاركة في المعارض التي تقام في تلك الدول.
8. دعوة الحكومة الأردنية لمتابعة الاتصال مع الجانب الاسرائيلي لضمان تنفيذ كل ما من شأنه تسهيل حركة التبادل التجاري، اضافة الى تنفيذ القرارات السابقة المتعلقة باقامة المشاريع الاستثمارية في مناطق السلطة، وكذلك التعريف بفرص الاستثمار المكنة في كلا البلدين وتطوير الاستثمارات المشتركة الفلسطينية.
9. عقد سلسلة من ورشات العمل والندوات واللقاءات الثنائية لرجال الاعمال من الطرفين لتوضيح وتحديد المشاكل والمعيقات وحلها وتوفير معلومات عن قوائم السلع (A2) (A1)والحصص واليات تنفيذها.
10. العمل على انشاء قاعدة بيانات مشتركة بين طرفي المجلس المشترك تتضمن المعلومات اللازمة لرجال الاعمال في البلدين.
11. التعريف بفرص الاستثمار المكنة في البلدين والامتيازات والحوافز التي تقدمها قوانين الاستثمار، وتطوير الاستثمارات المشتركة باشكالها المختلفة (شركات قابضة، شراكات ثنائية، شركات مساهمة عامة...الخ)
12. اعتماد جدول اعمال الاجتماع كجزء من هذه التوصيات للإحاطة بالتفاصيل وعليه نرفقها في هذا التقرير:

أولا: تعديل إتفاق تأسيس مجلس الاعمال الاردني – الفلسطيني المشترك.

ثانيا: المشاكل والمعيقات التي يواجهها رجال الاعمال الفلسطينيين ونتطلع للعمل على تذليلها سويا:

1) تسهيل مرور وسفر رجال الاعمال الفلسطينيين عبر المعابر الاردنيه خاصة في الصيف حيث ان هناك صعوبة كبيرة في ذلك من خلال:

لرجال الاعمال الفلسطينيين وحاملي VIP

أ- تفعيل الاتفاق السابق حول تخصيص شباك خاص جوازات السفر الدبلوماسية في قاعة السفر على الجسر.

ب- تسهيل عبور رجال الاعمال الفلسطينيين الحاملين لبطاقة اتحاد رجال الاعمال العرب عبر جميع المعابر الاردنية.

ج- تفعيل مرور رجال الاعمال الفلسطينيين بسياراتهم الخاصة(مجموعة متفق عليها) والتي طرحت في الاجتماع السابق وسلمت قائمة منها لمعالي وزير الداخلية.

د- مطالبة رجال الاعمال حاملي بطاقات هوية الضفة الغربية والمقيمين فيها من اصل غزي تغيير بطاقة الجسور الزرقاء او اعفائهم من عدم المانعة او اصدارها لمدة عام.

ه- الاستمرار في تأمين معاملات عدم الممانعة لأعضاء الاتحاد من قطاع غزة، ودراسة إمكانية إصدارها لعدة سفرات لمدة عام.

2) تسهيل حركة التبادل التجاري بين البلدين ودعم تصدير المنتجات الفلسطينية والاردنية وحل المشاكل والاجراءات الادارية على المعابر وغيرها:

أ- Containers العمل والضغط على الجانب الاسرائيلي لشحن البضائع من خلال كونتينرات البلدين اسوة بما يستخدم عالميا. بين Ballets وليس مشاتيح

* أن يطلب الجانب الاردني ذلك من خلال اجتماعات اللجنة الاقتصادية الاردنية الاسرائيلية المشتركة، أو من خلال اللجنة الثلاثية المشتركة (أردنية، فلسطينية، إسرائيلية) المزمع التوصية بتشكيلها في اجتماعات اللجنة العليا الاردنية الفلسطينية المشتركة.
* إنشاء وتنفيذ الحكومة الفلسطينية لوجيكتس سنتر بجانب مشروع العلمي، والحكومة الاردنية في منطقة الشونة، بتشغيل واشراف القطاع الخاص في البلدين بشركة مشتركة أو شركة أردنية

لتجميع البضائع وشحنها بسيارات مجمعه بدل السيارات الخاصة، وفي كونتينرز بدل البالتيس.

ب- Door to Door الاصرار على إعادة اعتماد اتفاق تطوير شحن البضائع بين البلدين وليس كما هو حاصل حاليا، وقد وضعت الالية له وتم الاتفاق لتنفيذه في العام 2001 ولكن اسرائيل بسبب الانتفاضة لم تلتزم به، ويجب طرحه من الجانبين الاردني والفلسطيني مجددا في اجتماعاتهم مع الجانب الاسرائيلي.

ج- إرتفاع نسبة الجمارك والضرائب المفرضة والتي تضاعفت خلال العامين الماضيين، وفي ظل وظروف الازمة المالية العالمية الحالية فإن الغاء الرسوم المفروضة حتى على المواطن والتاجر الفلسطيني مثل 10 دنانير عدم الممانعة و100 في رسوم الترانزيت على البضائع الفلسطينية للتصدير عبر الاردن وغيرها تساعد قليلا.

د - يجب أن يوضع حد للرسوم الباهظة التي تفرضها اسرائيل على البضائع الاردنية أو الداخلة من الاردن واجراء الفحص الامني عليها في ميناء اشدود، حيث يتم نقلها مع سيارات ومرافقين مسلحين، وعليه يضاف تكاليف إضافية لنقلها ولحراستها وفحصها الامني في ميناء اشدود.

فالمطلوب توفير ماكينات الفحص المناسبة لمنع تنزيل البضائع واعادة تحميلها وتلفها وكذلك عدم فك الصناديق وفتحها وتأخيرها أو إعادتها إذا لم تكن ضمن المواصفات المناسبة المطلوبة ولم توضع في خشب بالتس موسوم حسب معايير إسرائيلية لإثبات خلوه من الحشرات والامراض الزراعية والفيروسات.

* أيضا التأكيد على الجانب الاسرائيلي بالاكتفاء بقيام الجانب الاردني باجراء الفحص الامني على البضائع الفلسطينية الخارجة الى الاردن فقط، وذلك لعدم اعطاء المبرر للجانب الاسرائيلي استيفاء الرسوم العالية من المصدرين الفلسطينيين.

ه- عدم سماح اسرائيل لبضائع اردنية تحمل شهادة مواصفات اردنية ومعترف بها عالميا من دخول الضفة الغربية إلا بعد اجراء فحوص خاصه بها من معهد المواصفات الاسرائيلية وتكبد تكاليف اضافية عالية.

و- التاكيد على ضرورة تواجد الجانب الاسرائيلي

على المعبر التجاري حتى انتهاء فترة الدوام وليس انتهاء تواجد السيارات (يفتح الجسر حتى الساعة 12.00 ليلا).

ز- إعطاء اولوية متبادلة للسلع الاردنية والفلسطينية في العطاءات تبادلي.

ثالثا: تدعيم فرص الاستثمار والشراكات الثنائية في البلدين وتوفير الشروط المطلوبة للمستثمرين من البلدين:

أ- قانون وزارة الداخلية والاقامة والحدود / لعمل الاقامة في الاردن بناء على قرار مجلس الوزراء تم معاملة الفلسطينيين حملة الجوازات المؤقتة كباقي الجنسيات حيث كان يطلب ايداع مبلغ خمسين الف دينار اردني وأصبح يطلب مائة الف دينار أرد ني.

ب- عدم امكانية تسجيل المشاريع الاستثمارية في الاردن بالاسماء الشخصية للمستثمرين الفلسطينيين.

ج- حق التملك وتسجيل الاملاك والعقارات والمركبات وحق الحصول على رخصة السياقة الاردنية غير ممكن للمستثمر الفلسطيني اسوة بالمستثمر العربي.

د- معاملة الفلسطيني معاملة المستثمرالعربي في امتيازات قانون تشجيع الاستثمار او تسجيل الشركات.

تأسيس الشركات المساهمة الخاصة بانواعها المختلفة على ان يعامل الفلسطيني كشريك ضمن القانون أسوة بالجنسيات الاخرى بنسبة مشاركة 49%.

ه- تطوير مركز للمعلومات وقواعد بيانات مشتركة حول التجارة وفرص الاستثمار لدى الاتحاد والجمعية «مركز للاعمال والمعلومات»

و- عقد سلسلة من ورشاة العمل والندوات واللقاءات الثنائية لرجال الاعمال لتوضيح وتحديد المشاكل والمعيقات وحلها، وتوفير معلومات عن قوائم السلع والحصص وآليات تنفيذها.

ز- التعريف بفرص الاستثمار الممكنة في البلدين، وتطوير الاستثمارات والشركات المشتركة باشكالها المختلفة (شركات قابضة، شراكات ثنائية، شركات مساهمة عامة.. الخ).

ح- مطلب تسجيل البنوك الفلسطينية ومزاولة عملها في الاردن لم يتحقق.

رابعا: دعم المبادرة الفلسطينية في حملة التصدي لمنتجات المستوطنات في الاسواق العربية والدولية.

خامسا: اخراج مشروع المنطقة الحرة والمنطقة الصناعية المشتركة على الحدود الى حيز الوجود. (سيتم توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين في اجتماعات الدورة الثانية للجنة العليا الاردنية الفلسطينية).

سادسا: التعاون المشترك لخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل وخاصة الخريجيين الجدد.

بمشاركة وفد فلسطيني رافق لي مانشنغ الملحق التجاري الصيني في فلسطين

افتتاح معرض المنتجات الصينية السادس في عمان

اقيم في الأردن في الفترة من 17 – 20 تشرين الثاني 2009 معرض المنتجات الصينية السادس بحضور وزير الصناعة والتجارة الاردني المهندس عامر الحديدي والسفير الصيني في عمان يوهونغ يانغ والعديد من السفراء والملحقيين التجاريين في المنطقة من سوريا ولبنان وفلسطين وغيرها، هذا وشارك الملحق التجاري في السفارة الصينية في رام الله لي مان شينغ بمرافقة وفد من اتحاد رجال الاعمال الفلسطينيين ممثلا برئيسه محمد مسروجي واعضاء الاتحاد محمد علي ابو شهلا وعامر العسيلي وايمن نيروخ وماجد معالي امين عام الاتحاد وغيرهم.

وقال الوزير الحديدي خلال حفل الافتتاح ان العلاقات الأردنية الصينية ذات مستوى جيد على الصعد كافة، مشيرا الى سعي الاردن لتنشيط التبادل التجاري وزيادته بالاتجاهين. وأضاف ان المعارض وتبادل المؤتمرات الاستثمارية من أهم أدوات تنشيط التبادل التجاري وزيادة مستوى الاستثمارات المشتركة ولاسيما ان الأردن يشهد قصص نجاح استثمارات عديدة من الصين. واشار الحديدي الى ان النجاحات التي حققتها المعارض السابقة ادت الى زيادة عدد العارضين، وفرص التعريف بالبيئة الاستثمارية في المملكة. ودعا رجال الأعمال الأردنيين والصينيين إلى زيادة الروابط بينهم ودراسة اقامة استثمارات مشتركة مبديا استعداد الحكومة لدعم وتشجيع المستثمرين الصينيين وتقديم التسهيلات الممكنة لهم.

و قال السفير الصيني في عمان يو هونج يانغ ان معرض المنتجات الصينية في الاردن حقق نتائج ايجابية منذ انطلاقه لاول مرة عام 2004 وتمثل ذلك في ارتفاع عدد العارضين الى نحو 350 شركة. واضاف ان المعرض يعتبر منصة استثمارية لتطوير الفرص الاستثمارية بين البلدين وزيادة التبادل التجاري في الاتجاهين ومع دول المنطقة. واشار يانغ الى ان البلدين يتمتعان بعلاقات وطيدة بدعم من القيادة في البلدين الصديقين، ما اثمر عن زيادة الاستثمارات ونمو التبادل التجاري الى مستويات غير مسبوقة، مؤكدا ان الحكومة الصينية تشجع باستمرار الشركات الصينية على الاستثمار في الاردن للمزايا الاستثمارية التي يوفرها.

لقاء لي مانشنغ الملحق التجاري الصيني في مقر اتحاد جمعيات رجال الأعمال مع ممثلين من جهاز الإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد وسلطة المياه.

حفل استقبال للمشاركين الفلسطينيين في دورات مختلفة عقدت في جمهورية الصين الشعبية خلال العام 2009 بحضور وزير الخارجية الفلسطيني د. رياض المالكي وسعادة السفير الصيني الجديد وانغ تشيانغ.

د. مقيد الشامي مدير التدريب الدبلوماسي / وزارة الخارجية يتحدث

طلال أبو غزالة:

مسيرة النجاحات والتميز

تتقدم أسرة مجلة رجل الأعمال الفلسطيني من سعادتكم بأجمل التهاني والتبريكات بالعام الجديد مع تمنياتنا القلبية الصادقة لكم بموفور الصحة والعافية والمزيد من النجاحات.

هل بالإمكان إعطائنا لمحة سريعة عن مجموعة طلال ابو غزالة الرائده /وأهم النجاحات في مسيرتها؟

كانت بدايتنا المتواضعة في دولة الكويت بتأسيس شركة مهنية في مجال المحاسبة عام 1972، ومنها انطلقنا في مسيرة من العمل الدؤوب والبناء وصولا الى مجموعة طلال أبو غزاله الدولية، المؤسسة العربية للخدمات المهنية الدولية والتي تضم عدة شركات متعددة التخصصات ومتعددة اللغات والثقافات تعمل في مجال تقديم الخدمات المهنية المتخصصة في حقول المحاسبة والتدقيق والاستشارات الإدارية والمالية والتدريب والملكية الفكرية والخدمات القانونية وتقنية المعلومات وبناء القدرات ومعلومات الائتمان والترجمة، والاستشارات المالية واستشارات التعليم، وخدمات رأس المال، وتسجيلات أسماء المجال، وغيرها.

وقد حققت المجموعة سجلاً مميزاً من النجاحات في مجمل النواحي؛ وأصبحت شركات المجموعة من حيث قيمة ونوعية لخدمات التي تقدمها ومنزلتها عالمياً تحتل مراكز الصدارة. فمثلا تعد طلال أبوغزاله للملكية الفكرية أكبر شركة ملكية فكرية في العالم، كما تعد طلال أبوغزاله وشركاه الدولية من أكبر الشركات العالمية في حقل التدقيق والمحاسبة ومن هنا فهي الشركة الوحيدة العضو في منتدى الشركات من خارج النصف الغربي من العالم. وينطبق ذلك على شركات أخرى مثل أبوغزاله القانونية وأبوغزاله الدولية للترجمة.

كما أن اتسعت شبكة عملائنا كماً ونوعاً بصورة واسعة لتضم مؤسسات دولية هامة، وحكومات، ومؤسسات تمويل عالمية وعربية، وشركات رائدة في مجالات العمل التجاري والمالي والمصرفي والصناعات والتأمين وغيرها من المجالات.

هل بالامكان إعطائنا نبذه عن مكاتب المجموعة المنتشرة في العالم وأهم الخدمات التي تقدمها؟

بلغ عدد مكاتب المجموعة في الدول العربية ودول الجوار72 مكتباً، إضافة الى شبكة من المكاتب التمثيلية تجاوزت 180 مكتباً في جميع أرجاء العالم. وتنتشر هذه المكاتب في العواصم والمدن الرئيسية في جميع الدول العربية، وفي الشرق الأوسط وآسيا، ومكاتب تمثيلية في أوروبا وأمريكا الشمالية. وتركز في أعمالها على الخدمات المهنية للشركات العربية العاملة في الوطن العربي أو التي تسعى لدخول الأسواق العالمية، والشركات العالمية التي لديها عمليات في الدول العربية أو تسعى لتوسيع استثماراتها في الدول العربية. وهدفنا الأسمى هو بناء القدرات العربية في مختلف المجالات بما يخدم الاقتصادات العربية ويرفدها بعناصر القوة والاستمرارية والنمو والتنمية.

ما هي رسالة وأهداف المجموعة؟

تتلخص رسالة المجموعة في تقديم سلسلة متكاملة من الخدمات المهنية وفقاً للمعايير الدولية ذات العلاقة والعمل الدائم علي تأهيل موظفينا للوصول إلى أعلى المستويات الدولية للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للوطن العربي ضمن إطار الاقتصاد العالمي.

ونسعى دوماً إلى مساعدة مجتمع الأعمال العربي في تطوير أعماله ومواجهة تحدياته وفق انجع الحلول. ومع أن الاستمرار بممارسة الأعمال هو بالضرورة أحد أهدافنا، إلا أننا نركز على المشاكل التي يمكننا معالجتها والحلول التي يمكننا تقديمها لعملائنا.

ما هي الخدمات التي تقدمها المجموعة للمؤسسات والهيئات الفلسطينية؟

نحرص على أن نقدم للمؤسسات والهيئات الفلسطينية، العام منها والخاص، جميع الخدمات المهنية وفق المعايير الدولية التي تساعدها على الصمود في وجه الاحتلال الصهيوني الغاشم وحصاراته العدوانية التي تهدف الى خنق الاقتصاد الفلسطيني، مع التركيز على بناء القدرات الفلسطينية. إلا أن الأهم أن المجموعة تنشط في مجال المسؤولية الاجتماعية نحو بناء الإنسان الفلسطيني وتنمية الموارد البشرية الفلسطينية والرقي بها لأعلى المستويات وفق أحدث الأساليب العلمية.

فعلى صعيد مهنة المحاسبة والتدقيق، حرصنا منذ سنوات عديدة على بناء قدرات الإنسان الفلسطيني من خلال تقديم المنح الدراسية للمحاسبين الفلسطينيين الراغبين في الحصول على مؤهل محاسب عربي مهني

نضع إمكانيات المجموعة في خدمة رجل الأعمال الفلسطيني

معتمد ACPA. وعلى صعيد شامل آخر، سننفذ قريبا، بالتعاون مع السلطة الوطنية الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية المشاركة، مشروع "نوافذ طلال أبوغزاله للمعرفة" والذي يقضي بإنشاء وتشغيل وإدارة 35 مركز معرفة مجتمعي في المناطق الفلسطينية على غرار تجربتنا الناجحة جدا في العاصمة الأردنية عمان، وذلك لخدمة طلبة الجامعات بشكل خاص وتنمية مهاراتهم وربطهم بواسطة الشبكة المعلوماتية لمواكبة عجلة التطور المعرفي في العالم؛ ولخدمة المجتمع الفلسطيني بشكل عام، وتعزيز أهداف التنمية والتطور وكسر الحصار الصهيوني. وقد تم بالفعل توقيع مذكرة تفاهم من أجل تأسيس نوافذ المعرفة خلال تشرين الثاني من العام 2009 والذي مثل من الجانب الفلسطيني فيها معالي المهندس خالد القواسمي وزير الحكم المحلي. أضف إلى ذلك أنشطة التدريب المختلفة التي تعمل على تقديمها مكاتبنا في الضفة الغربية وقطاع غزة كذلك حرصنا على ترسيخ مبدأ الشفافية لدى المؤسسات والقطاعات التي تقوم بتقديم خدمات مهنية لها من خلال المساهمة في بناء معايير الحوكمة في المؤسسات الفلسطينية.

ما هي المشاريع التي تنفذها المجموعة في الاراضي الفلسطينية لتطوير الاقتصاد الفلسطيني؟

إن كل ما يتم بناءه في الوطن العربي يكون الفلسطيني هو المستفيد الأساسي بشكل خاص، كما أننا نولي أهمية كبيرة لعدد من المشاريع التي تقوم مؤسستنا بتنفيذها لتطوير قدرات الإنسان الفلسطيني من خلال تطوير قدراته حيث نقوم بتدريب 100 طالب سنوياً من الطلبة خريجي الجامعات للمساهمة في دمجهم في سوق العمل، كما تم الاتفاق على تنفيذ مشروع نوافذ طلال أبو غزاله للمعرفة بالتعاون مع السلطة الوطنية الفلسطينية، كذلك الاستمرار في تقديم المنح الدراسية لأبنائنا التي استفاد منها ما يزيد عن 1600 طالب وهذا كله ينصب في تعزيز القدرات المهنية للطلبة والخريجين على حد سواء هذا بالإضافة إلى عقد الدورات المهنية المجانية للعديد من المؤسسات العامة، كما نقوم بجهود كبيره من أجل نقل المعرفة، بواسطة ترجمة كافة المعايير المهنية وتزويد المؤسسات المهنية في فلسطين والوطن العربي من أجل تمكينهم من مواكبة ما يستجد من أحداث ومعايير مهنية.

وننفذ حالياً برنامج لدعم قدرات وزارة التربية والتعليم ودعم تدريب الطاقم التعليمي في المدارس وينفذ هذا البرنامج بالتعاون مع دورلينكس – المنطقة العربية – مكتب عمان، وقد بدأ المشروع في آذار 2007 والمتوقع استكماله في نهاية 2010 والتي تستهدف 1000 معلم.

وقد وضعنا الخطة ليكون مكتبنا في فلسطين أحد المكاتب الرئيسية للمجموعة وبناء مجمع لكافة الأنشطة والتي تحتوي على العديد من الأنشطة ومنها غير الربحية وتحقيق أهداف تعليمية، وقد تم بالفعل شراء قطعة أرض.

كيف تقيمون العلاقات بين مجموعة طلال ابو غزالة والقطاع الخاص الفلسطيني، وتوقيعكم مؤخرا مذكرة تفاهم وتعاون مع إتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين؟

لقد جاء توقيع هذه المذكرة ترسيخاً لقناعاتنا وقناعات مجتمع الأعمال الفلسطيني بترابط مصالحنا وأهدافنا الخاصة والعامة، حيث

> لو لم تكن فلسطين بيئة استثمارية جذابة لما كان الاحتلال، ولولا أنها ما زالت تتمتع بهذه الصفة إضافة الى صفاتها الروحية والتاريخية والجغرافية والمناخية الأخرى لما استمر الاحتلال الصهيوني بهذه الشراسة والعدوانية

أننا قادرون على مساعدة مؤسسات الأعمال الفلسطينية على التطور والتقدم والنجاح في تحقيق أهدافها بما يصب في مصلحة إنعاش الاقتصاد الفلسطيني وتخفيف آثار الاحتلال وحصاره وفتح آفاق جديدة للتنمية والتوسع في الأعمال محلياً وعربياً ودولياً وخلق فرص توظيف جديدة لأبنائنا في الأراضي المحتلة والوطن العربي. فهل هناك علاقة أقوى من الايمان بوحدة الأهداف، والتعاون الوثيق لما فيه خير للجميع؟

كما أننا نضع إمكانيات المجموعة في خدمة رجل الأعمال الفلسطيني الذي يرغب في الانطلاق بأعماله إلى رحاب الوطن العربي والعالم.

كيف تنظرون الى الاوضاع الاقتصادية في ظل استمرار الاحتلال الاسرائيلي؟

كان وما زال إيماني مطلقاً أن أساس مشاكلنا الاقتصادية في فلسطين بشكل خاص والعالم العربي بشكل عام هي هذا الاحتلال الصهيوني البغيض لفلسطين لأن الكيان الصهيوني (وأنا رجل أعمال واقتصادي وأتحدث عن الاقتصاد) قائم على مبدأ الحرب والعدوان ويؤمن بأن القوة العسكرية لن تكون مؤثرة إلا إذا كانت مدعومة بقوة اقتصادية أو مالية. وتاريخ الكيان الصهيوني معروف بأنه عاش على ابتزاز الأموال من الدول الغربية على مدى عقود طويلة وحتى وقتنا الحالي. ولكن مع تطورات العالم المتسارعة وفشل سياسة القوة العسكرية والحرب سواء من جانب الكيان الصهيوني أو أصدقائه المحافظين الجدد والتي جرّت أمريكا الى مستنقعات؛ كانت وما زالت سياسة الكيان المحتل تقوم على عدم السماح بقيام كيان اقتصادي فلسطيني أو كيان اقتصادي عربي قوي بحيث يكون له تأثير في سياسات المنطقة وسيستمر في انتهاج هذه السياسة إلى أن تحدث تغيرات اقتصادية جذرية وأعتقد أن ذلك ممكن مع بروز قوى اقتصادية عملاقة على مستوى العالم.

هل اصبحت فلسطين بيئة استثمارية جذابة وما هي جهودكم في هذا الخصوص؟

لو لم تكن فلسطين بيئة استثمارية جذابة لما كان

يمتاز الاقتصاد الفلسطيني بوجود العديد من الفرص المتاحة، ومقاومته للصدمات

الاحتلال، ولولا أنها ما زالت تتمتع بهذه الصفة إضافة الى صفاتها الروحية والتاريخية والجغرافية والمناخية الأخرى لما استمر الاحتلال الصهيوني بهذه الشراسة والعدوانية. إن جميع التصرفات الصهيونية، حتى بعد ما سمي باتفاقيات السلام، كانت ومازالت تعيق تحول فلسطين أو الأجزاء التي تحت إشراف السلطة الوطنية الفلسطينية الى منطقة جذب استثماري، سواء من خلال العدوان العسكري أو المعوقات الإدارية والجمركية التي تفتعلها الحكومة الصهيونية أو إشاعة الفلتان الأمني وعدم نشر الاستقرار، أضف إليها الحصارات المتكررة والمتنوعة التي تفرضها من وقت لآخر على الأرض والإنسان الفلسطيني.

ونحن في مجموعة طلال أبوغزاله نعمل كل ما نستطيع فعله ونضع كل إمكانياتنا، لمساعدة مسيرة التنمية الفلسطينية وتعزيز بناء القدرات الفلسطينية، في شتى الميادين التنموية.

ويمتاز الاقتصاد الفلسطيني بوجود العديد من الفرص المتاحة، ومقاومته للصدمات حيث صمم ليعيش في ظروف استثنائية تحت الاحتلال ولا يوجد شيء أصعب من الاحتلال وهذا سبب يجعله يقاوم أي أزمة اقتصادية عالمية أو إقليمية.

ما هي رؤيتكم لتداعيات الازمة المالية العالمية وهل هي على وشك الانتهاء؟

قلت منذ البدء أن الأزمة ستلازمنا خلال العقد المقبل على الأقل، وهذا ليس تشاؤماً مني بل قناعة استقيتها من التقارير التي اطلعت عليها من مصادر غربية وأمريكية تحديدا حيث ولدت الأزمة. ولعلك تذكر أن الأزمة بدأت مالية أي في أسواق المال ثم تحولت خلال عام 2009 الى أزمة نقدية والآن هي في طور التحول الى أزمة اقتصادية، وأخطر تداعياتها هما الركود والكساد.

ما هو مدى تأثيرها على المنطقة العربية برأيكم؟

بلا شك أننا كجزء من هذا العالم ومن نظام العولمة الذي ساد العالم في العقد الماضي قد تأثرنا جميعا بالأزمة. وقد تباينت آثار وعواقب الأزمة بقدر ارتباط الدولة، أو حتى المؤسسات، بالاقتصادات الغربية وتحديداً والأكثر سوءاً بالاقتصاد الأمريكي. فكلما كان هذا الارتباط وثيقا زادت الآثار السلبية للأزمة على الدولة أو المؤسسة التي لم يكن انتهاجها او سعيها لهذا الارتباط الوثيق خطأ في حينه بكل المقاييس. فمثلا دولة كسوريا التي كانت الولايات المتحدة تفرض عليها عقوبات ومقاطعة اقتصادية، هي الأقل تأثرا بالأزمة.

ولكن في المجمل كانت المنطقة العربية من أقل المناطق تأثراً بالأزمة. واستطاعت معظم الدول العربية أن تحتوي الأزمة منذ البدايات. وإذا كان الحديث قد كثر عن دبي، فذلك يعود الى التطور والازدهار الكبير الذي شهدته دبي والإمارات بشكل عام في السنوات القليلة التي سبقت الأزمة حتى أصبحت دبي واحدة من أهم أسواق المال العالمية وتحتل المرتبة الثالثة بعد أمريكا وبريطانيا، يضاف الى ذلك النهضة العمرانية العملاقة التي شهدتها دبي. والمعروف أن قطاعي المال والعقار (سبب نشوء الأزمة) كانا أكثر القطاعات تأثراً.

ما هو الدور المطلوب من الحكومات العربية ومجتمع الأعمال العربي في مواجهة الأزمة؟

ربما بعكس الكثير أرى أن في هذه الأزمة فرصة يجب على الحكومات العربية ومجتمع الأعمال العربي استغلالها على أكمل وجه قبل فواتها.

العالم الذي عرفناه قبل الأزمة انتهى الى غير رجعة.

> أنصح رجال الأعمال والمستثمرين الفلسطينين والعرب بأن يتجهوا الى الاستثمار في المشروعات الانتاجية والخدمية الصغيرة وان يبتعدوا عن محاولة حل مشاكلهم ومواجهة تحديات أعمالهم من خلال اللجوء للاقتراض

فالدول العظمى لم تعد عظمى كما كانت لأنها كانت ثمانية وأصبحت الآن عشرين اي أنها قبلت في عضوية ناديها إثني عشر عضوا جديدا لم تكن تقبلهم في السابق، والعدد مرشح للزيادة. وأمريكا التي كانت اقتصاديا تدعي أنها "إذا عطست فسيصاب العالم بالزكام" أصبحت الآن تقول وعلى لسان رئيسها أن ازدهار أمريكا يعتمد على ازدهار الصين. ونجم الدولار الذي كان ساطعاً بصفته إمبراطور النظام النقدي العالمي وملاذ إحتياطيات جميع دول العالم في أفول، والأهم حسب الدراسات الغربية والأمركية بشكل خاص أن الثروة ورؤوس الأموال ستبدأ بالرحيل، إن لم تكن قد بدأت فعلاً بالرحيل، من الغرب والشمال الى الشرق والجنوب. أي أن وجه العالم يتغير، وأن خياراتنا التي كانت محدودة في السابق اصبحت تتسع وتتنوع شيئا فشيئاً في ظل الظروف الجديدة التي توصف نفسها. وإذا لم نستفد من دروس هذه الأزمة فإننا لن ننجح في الخروج من آثارها. ويجب أن نتوقف عن تصديق الأكذوبة الكبرى "الإستثمار الأجنبي المباشر" التي كان الغرب يقنعنا بها ليفرض علينا تغييرات تخدم مصالحه، لأن الثابت وعلى عكس ما يدعي أن الاستثمارات العربية في الدول الغربية تفوق أضعافاً مضاعفة لاستثمارات هذه الدول وشركاتها في المنطقة العربية.

وعلى الدول العربية أن تعمل وبسرعة على حل المشاكل التي تعاني منها مجتمعاتها وفي مقدمتها الفقر والبطالة، والعمل على ربط مخرجات التعليم بحاجة سوق العمل فيها وبناء قدراتها الانتاجية سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات وصولا الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة.

في الختام ماهي رسالتكم الى اخوانكم رجال الاعمال الفلسطينيين و المستثمر العربي ؟

أنصح رجال الأعمال والمستثمرين الفلسطينين والعرب بأن يتجهوا الى الاستثمار في المشروعات الانتاجية والخدمية الصغيرة وان يبتعدوا عن محاولة حل مشاكلهم ومواجهة تحديات أعمالهم من خلال اللجوء للاقتراض.

وهناك السوق الافتراضي الذي أوجدته ثورة تقنية المعلومات والاتصالات والذي يفتح آفاقا كونية واسعة للعمل والربح دون حواجز أو معوقات أو قيود بيروقراطية أو غيرها.

TAGITRAINING

مجموعة طلال أبو غزاله للتدريب المهني
Talal Abu-Ghazaleh Professional Training Group

مجموعة طلال أبو غزاله للتدريب المهني (تاجي للتدريب) TAGITRAINING هي عضو في مجموعة طلال أبو غزاله (تاجو) TAGO، والتي تقدم منذ سبعة وثلاثين عاماً خدماتها في التدريب المهني والتي تتضمن تنفيذ دورات متخصصة في قطاعات تدريبية متنوعة من خلال مراكزنا المنتشرة في العالم.

البرنامج التدريبي - (الضفة الغربية) لعام ٢٠٠٩-٢٠١٠	
الإدارة الكفؤة للمشتريات و المخازن	الغش و الخطأ ومسؤولية مدقق الحسابات وفقا لمعايير التدقيق الدولية
أوراق عمل مراجع الحسابات الداخلي وكيفية ترتيبها والتخطيط لعمليات المراجعة	المحاسبة المالية لغير المحاسبين
تدقيق المخاطر	تحديد الاحتياجات التدريبية وتأهيل منسقي ومشرفي التدريب
إعداد الموازنات التقديرية	التحليل المالي المتقدم
ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة	التدقيق الداخلي الأهداف، المفهوم و الإجراآت
إستراتيجية التسويق ومهارات البيع	كتابة تقارير التدقيق الداخلي
التحليل المالي المتقدم بإستخدام أوراق العمل أكسل	مهارات التعيين وإجراء المقابات
المحاسبة للجمعيات والمؤسسات غير الربحية	اطار إعداد وعرض القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية
	معايير التدقيق الدولية وتطبيقاتها

بالاضافة لعدد من الشهادات المهنية مثل:

1- Business Diploma Human Resource Management Module (HRM)
2- Arab Certified Quality Manager (ACQM)

لمزيد من المعلومات حول البرامج التدريبية أعلاه أو برامج المجموعة في الدول الاخرى يرجى زيارة موقعنا الالكتروني: www.tagitraining.com
أو الاتصال على الارقام التالية: ٠٢٢٩٨٨٢٢٠ / ١ بريد الكتروني: ramallah.training@tagitraining.com

"TAGITI aims at providing you with professional and high-quality services; in addition to the best Information Technology solutions in order to fully satisfy your objectives."

Talal Abu-Ghazaleh Information Technology International (TAGITI)

TAGITI aims at providing you with professional and high-quality services; in addition to the best Information Technology solutions in order to fully satisfy your objectives.

Our services include the following:

• IT Audit	• ICT consulting
• Security Audit	• Business solutions
• Business Continuity and Disaster Recovery	• Website development and audit
• Enterprise Resource Planning	• ISO 27001

Our offices in Palestine:
Ramallah: Tel. 02-2988220/1 Fax 02-2988219, **Gaza:** Tel. 08-2824166 Fax 08-2840387
info@tagiti.com / www.tagiti.com/ www.tagorg.com

قرار تطبيق قانون التقاعد الحكومي على القطاع الخاص

تشكيل لجنة من هيئة التقاعد العام والقطاع الخاص لدراسة حيثيات القرار

طرحت الحكومة الفلسطينية قانون التقاعد العام بهدف انشاء مؤسسة الضمان الاجتماعي لتوفير أكبر قدر من الضمان الاجتماعي للموظف، وتأمين مورد مالي ثابت للموظف المتقاعد وأسرته من بعده عند انقطاع مورد الوظيفة. على ان يتم توسيع هذه المؤسسة بالتدريج لتشمل جميع المواطنين حسب قدرات السلطة الفلسطينية وبالتعاون مع الجهات المانحة وخاصة البنك الدولي الذي دعم أعمال الإصلاح لضمان إدارة رشيدة للصندوق، ومن أجل تطبيق القانون الذي أعتبرمنقوصاً، تقرر وضع نظم إجراءات ولوائح للإصلاح في النظام التقاعدي.

وقد انشئت هيئة التقاعد الفلسطينية بموجب قانون التقاعد العام رقم 7 لسنة 2005، الذي تم إقراره من قبل المجلس التشريعي بتاريخ 7 نيسان 2005، وهي الجهة المسؤولة عن تطبيق أنظمة التقاعد في فلسطين، وهي تتمتع بالشخصية الاعتبارية، والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق أغراضها.

وقانون التقاعد رقم 7 الذي تمت المباشرة بتطبيقه اعتبارا من الأول من أيلول العام 2006 يقوم على فلسفتين هما: نظام المنافع المحددة، التي تصرف كراتب شهري، وتكون نسبة مساهمة الحكومة فيها 9% من الراتب، بينما تبلغ نسبة مساهمة المشترك 7% من الراتب فقط. وأما الفلسفة الثانية هي نظام المساهمات المحددة، التي تصرف كمكافأة، يشارك فيها كل من الحكومة والمشترك بنسبة 3% من الراتب.

وتحرص هيئة التقاعد الفلسطينية على تنفيذ القوانين دون ان تتكبد خزينة الدولة بخسائر مادية. بيد ان الهيئة تواجه عبئا كبيرا بسبب حجز الاموال الفلسطينية في البنوك الاجنبية حيث كانت قيمة هذه الاموال تبلغ 156 مليون دولار بحيث تضاءلت الى 120 مليون دولار.

وفي وقت لاحق في منتصف العام 2007 صدر مرسوماً من الرئيس باشراك القطاع الخاص الفلسطيني في صندوق التقاعد الحكومي وفق القانون القائم المعمول به على ان يتم تنظيم الية الاشتراك من خلال لائحة تصدر من رئيس الوزراء.

وقد كانت هذه مفاجئة للقطاع الخاص باعتباره يمثل الجزء الاكبر من الايدي العاملة الفلسطينية وبالتالي لا يحتاج إلى صدمة إقتصادية جديدة كما حدث عند إطلاق قانون العمل الفلسطيني الذي ما زال يعاني بسببه القطاع الخاص.

وكانت وجهة نظر القطاع الخاص من هذه المسألة ايجاد نظام تقاعد عصري يلبي احتياجات جميع الاطراف.

وعلى اثر ذلك عقدت في رئاسة مجلس الوزراء جلسة مؤخرا كانت تستهدف الزام القطاع الخاص بتنفيذ القرار باثر رجعي من العام 2007 الا ان تدخل ممثلي القطاع الخاص في الجلسة حال دون ذلك حيث تم خلال الجلسة طرح موقف القطاع الخاص من هذه القضية. وطلبت مهلة للتشاور

ما بين مؤسسات القطاع الخاص ولرفع مذكرة بخصوصه للدائرة القانونية في مجلس الوزراء.
وعليه عقد مركز تطوير القطاع الخاص التابع لجمعية رجال الاعمال الفلسطينيين ورشة عمل سلط فيها الضوء على قانون التقاعد الحكومي في القطاع الخاص.

ورشة عمل مركز تطوير القطاع الخاص

ونورد فيما يلي الملخص التنفيذي للورشة، أن هنالك إجماع في أوساط القطاع الخاص الفلسطيني بأهمية توفير نظام تقاعد شامل للقطاع غير الحكومي، قادر على توفير راتب تقاعدي بشكل منتظم ودائم ومستمر في حالات الشيخوخة أو الإصابة بعجز كلي أو جزئي، أو للورثة في حالة الوفاة، علماً بأن أنظمة التقاعد هي من أهم ركائز السياسة الاقتصادية والمالية والاجتماعية في العالم. ويعي القطاع الخاص ويدرك بأن نظام التقاعد، بالإضافة لكونه أحد العناصر الأساسية للسياسة المالية للدولة، فإن له انعكاسات أساسية على سياسات التشغيل ومكافحة البطالة والفقر ورفع مستوى الدخل ومستوى المعيشة والاستثمار والتمويل والنمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل؛ وبالتالي على الاستقرار والأمن الداخلي.
لقد تنامى الاهتمام خلال العشرين عاماً الأخيرة بأنظمة التقاعد الشامل لجميع العاملين في القطاع العام والخاص، وللعاملين لحسابهم أيضاً، عن طريق إصلاح أنظمة التقاعد القائمة، سواءً في الدول الصناعية والمتقدمة، أو في الدول النامية أو الناشئة. لذا فقد قامت كثير من الدول بإعادة صياغة أنظمتها التقاعدية التي كانت قائمة على ما يسمى بنظام المنافع المحددة(DB -Defined Benefits)، والانتقال بها إلى أنظمة تقاعد ممولة ذاتياً بالكامل، وتعمل بشكل مستقل إدارياً ومالياً، وفقاً لما يسمى بنظام المساهمات المحددة (Defined Contributions-DC)، مستفيدةً من تجربة دول أمريكا اللاتينية في هذا المجال، وفي مقدمتها تشيلي، والتي أصبح ينظر إلى نموذجها باعتباره النظام الأمثل في العالم.

> بدأت بوادر الاهتمام ببناء نظام تقاعد شامل في فلسطين في أعقاب قيام السلطة الوطنية، وكانت باكورة هذه البوادر إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم (3) لسنة 2003، والذي تمَ إلغاؤه في وقت لاحق والاستعاضة عنه بإصدار قانون التقاعد العام رقم (7) لسنة 2005 بعد إقراره من المجلس التشريعي

قانون التأمينات الاجتماعية

لقد بدأت بوادر الاهتمام ببناء نظام تقاعد شامل في فلسطين في أعقاب قيام السلطة الوطنية، وكانت باكورة هذه البوادر إصدار قانون التأمينات الاجتماعية رقم (3) لسنة 2003، والذي تمَ إلغاؤه في وقت لاحق والاستعاضة عنه بإصدار قانون التقاعد العام رقم (7) لسنة 2005 بعد إقراره من المجلس التشريعي. ولقد جاء هذا القانون وللأسف مبنياً على نظام المنافع المحددة الذي ثبت فشله عالمياً، لما يرتبه من التزامات مالية كبيرة على خزينة السلطة لن تكون قادرة على تحملها. ولقد أثبتت التجربة في السنوات الأربع الماضية صحة هذا الرأي، إذ أن العجز في ميزانية هذا النظام جاوز حاليا (1.2) بليون دولار أمريكي.
ولقد عمل المشرّع الفلسطيني خيراً لدى إصداره القانون المذكور عندما تم استثناء القطاع الخاص من وجوب الخضوع لإحكامه، مما حدا بالقطاع الخاص للعمل بجدية ومسؤولية عالية لإجراء البحوث والدراسات المالية والاكتوارية لوضع نظام تقاعد خاص به. ومن أهم الجهود التي تمت بهذا الشأن الدراسة التي أعدتها مؤسسة (Portland Trust) في العام 2007، والتي توصلت إلى التوصيات التالية:

ضرورة فصل نظام التقاعد الحكومي عن نظام تقاعد القطاع الخاص؛

اعتماد نظام تقاعد ممول ذاتياً بالكامل للقطاع الخاص؛

الحفاظ على إبقاء العناصر الأساسية المكونة لنظام التقاعد الحكومي ونظام التقاعد الخاص متقاربان، بهدف تسهيل إمكانية انتقال الأيدي العاملة والخبرات بين مختلف القطاعات الاقتصادية؛

إدارة نظام تقاعد القطاع الخاص من قبل مؤسسات مهنية متخصصة تابعة بالكامل للقطاع الخاص، باستخدام أفضل الممارسات العالمية في عملية استثمار أموال المتقاعدين.

ادخال التعديلات

لقد تبنى القطاع الخاص هذه التوصيات بشكل كامل وجدي، وبدأ يعمل لتحقيقها، ووظّف الخبراء ونسّق الجهود للخروج بنظام تقاعد حديث متكامل قائم على أسس علمية واكتوارية ومالية تضمن الاستمرار والتطور له. إلا أن القطاع الخاص تفاجأ في 2007/8/23 بصدور القرار بقانون رقم (5) لسنة (2007) لتعديل قانون التقاعد العام رقم (7) لسنة 2005، والذي تم بموجبه إدخال بعض التعديلات على قانون التقاعد الموحد رقم (7) لسنة 2005 ، أهمها ما جاء في المادة (8) من القانون الأصلي، والتي كانت تنص على جوازيه انتفاع مؤسسات العمل الأهلي والمجتمع المدني والقطاع الخاص بقانون تقاعد القطاع العام؛ حيث نص التعديل الوارد في المرسوم على إلزام القطاع الخاص بالخضوع للقانون المذكور (بدلاً من منحه الخيار بهذا الشأن كما كان في النص الأصلي).
لقد ترتّب على التعديل السالف الذكر أن أصبح القطاع الخاص، وباقي الأطراف الذين شملهم التعديل الجديد بموجب المرسوم، ملزمين

القطاع الخاص يطالب بايجاد نظام تقاعدي خاص به ويعكف على اجراء الدراسات والاستعانة بالخبراء

بالاشتراك بنظام التقاعد العام بكامل_عناصره المالية والادارية والاستثمارية. ولقد تم هذا التعديل وللأسف دون التشاور مع مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وجاء مخالفاً لتوصيات جميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة التي تقدم المساعدة والدعم الفني للسلطة الوطنية الفلسطينية، كالمؤسسات الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث أن تطبيقه سيحمّل الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية أعباءً مالية كبيرة لن تكون قادرة على تحملها، لا من مواردها الخاصة ولا حتى من الدول المانحة. فالنظام الحالي يمنح مزايا كبيرة ومكلفة جداً للمتقاعدين، لا يوجد مثيل لها حتى في أغنى الدول الرأسمالية في العالم، بما فيها أمريكا والمانيا وبريطانيا واليابان، والتي بدأت جميعا بالتحول من نظام المنافع المحددة إلى نظام المساهمات المحددة المبين تفاصيلها أعلاه.

اعباء مالية كبيرة

إن نظام التقاعد الحكومي الفلسطيني الحالي يرزح أمام أعباء مالية كبيرة فرضتها خصوصية الأوضاع الداخلية الفلسطينية، سببها إحالة الآلاف ممن خدموا في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية على التقاعد، واعتماد نظام تقاعد مبكر غير مسبوق يعطي الحق لمن هم في سن الخامسة والأربعين للتقاعد بعد خمسة عشر سنة من العمل. وإذا أضيف إلى ذلك التسهيلات التي منحت لمتقاعدي الأجهزة الأمنية والوزراء وأعضاء المجلس التشريعي والمحافظين فإن العجز المالي الذي سيلحق بميزانية السلطة نتيجة تطبيقه سيتعاظم سنة بعد أخرى ، فكيف إذا أضيف إليه موظفو القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي؟!!.

إن ما تمّ بيانه أعلاه، يجعل من الضروري ومن الواجب تجنيب ميزانية السلطة أعباءً إضافية ناتجة عن تطبيق أنظمة التقاعد الحكومي على موظفي القطاع الخاص. وعليه، وتطبيقاً وانسجاماً مع سياسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي دأبت السلطة الفلسطينية خلال السنوات الأربع الأخيرة على تبنيها قولاً وفعلاً، ورغبةً من القطاع الخاص في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين، وإكراماً لمن خدموا وبذلوا عشرات السنين من العمل الدؤوب في خدمة هذا البلد المناضل الصابر، فإن القطاع الخاص الفلسطيني، ومن واقع حرصه على الأموال العامة وميزانية السلطة، وحرصه أيضا على الحفاظ على حقوق العاملين لديه ولدى مؤسسات المجتمع المدني والأهلي، وعدم المقامرة في مستقبلهم ومستقبل أبناءهم وعائلاتهم فإن المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص بعث مؤخرا برسائل الى الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء الدكتور سلام فياض والى وزيرالاقتصاد الوطني الدكتور حسن ابو لبده شرح فيها موقفه من قانون التقاعد الحكومي وطالب باعداد مسودة نظام جديد يؤسس لنظام تقاعد غير حكومي عصري، مبني على أساس نظام المساهمات المحددة (Defined Contributions - DC) المنسجم مع التوجهات العالمية، ويدار من قبل مؤسسات متخصصة من القطاع الخاص، وذلك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية وتخضع هذه المؤسسات لرقابة هيئة سوق راسمال والمؤسسات الاخرى الرقابية ذات العلاقة في البلد.

> **قانون التقاعد المتعلق بالقطاع الخاص بحسب DC سيؤدي للمحافظة على مدخرات اصحاب العمل والعاملين في هذا القطاع ويحفظها من الضياع ويؤمن للعاملين ولعائلاتهم ولاولادهم وشيوخهم الحياة الكريمة الامنة**

ان التعامل مع قانون التقاعد المتعلق بالقطاع الخاص بحسب الاسس السالفة الذكر سيؤدي للمحافظة على مدخرات اصحاب العمل والعاملين في هذا القطاع ويحفظها من الضياع ويؤمن للعاملين ولعائلاتهم ولاولادهم وشيوخهم الحياة الكريمة الامنة من تقلبات الدهر كما انه سيحول دون تحمل خزينة السلطة مزيدا من الاعباء المالية التي ستجبرها على تعميق الاعتماد والتبعية للدول المانحة.

وقد حول الدكتور سلام فياض الرسالة الى الدكتور سعدي الكرنز بصفته رئيس مجلس ادارة هيئة التقاعد العام.

الاجتماع بالدكتور سعدي الكرنز

وفي اعقاب ذلك اجتمع وفد مصغر يمثل المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص بالدكتور سعدي الكرنز رئيس مجلس إدارة هيئة التقاعد العام بطلب منه وضم الوفد كل من محمد مسروجي امين سر المجلس رئيس اتحاد رجال الاعمال الفلسطينيين واحمد هاشم الزغير رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية و محمد نافذ الحرباوي رئيس مجلس إدارة بال تريد ومهدي المصري رئيس مجلس ادارة اتحاد الصناعات الفلسطينية وماجد معالي امين عام اتحاد رجال الاعمال الفلسطينيين.

واستمع وفد المجلس التنسيقي من الدكتور الكرنز الى شرح وافي حول قانون التقاعد الحكومي والتغيرات التي طرأت عليه والتي نصت على إلزام القطاع الخاص بالخضوع للقانون المذكور، وعن

الإجراءات واللوائح الجديدة المطبقة والشفافية وبخاصة الإدارة لأموال الصندوق وإستثمارها.

وقال الكرنز ان الهدف من القانون كان إيجاد قانون شامل وموحد لكافة الموظفين في القطاع العام، وكذلك القطاع الخاص والقطاع الأهلي في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية والذين لم يكونوا مشمولين في القوانين السابقة.

واضاف ان الرؤية المطروحة بخصوص قانون التقاعد العام هو ايجاد مؤسسة ضمان اجتماعي يتم توسيعها بالتدريج حسب قدرات السلطة الفلسطينية تكون قادرة على ان تتحمل ملف الضمان الاجتماعي في فلسطين والى ان تكون هذه الهيئة قادرة على العمل فانها تواصل عملها في المجالات القادرة عليها .

واكد الكرنز ان صندوق التقاعد الجديد يدور حول دخول القطاع الخاص الى هذا الصندوق وفق النظام المعمول فيه وقال انه حسب قناعته فان هذا الاجراء سيكون في صالح القطاع الخاص الذي امامه خيارين اما ان يستند الى قانون التقاعد الحكومي وان يبدأ في التدرج والالتحاق بهذا النظام وهذا سيكون لصالحه او ان القطاع الخاص ينشأ نظام تقاعد غير حكومي وهناك حاجة لصياغة نظام لائق يستند على قانون التقاعد الاساسي وضمن اليات عمل واضحة لتنظيم عمل صناديق خاصة.

وراى انه في حال شارك القطاع الخاص في التقاعد الحكومي سيتم ذلك وفق نظام يشمل لائحة تفصل الية اشتراكه لضمان حماية الصندوق العام.

واضاف الكرنز انه في حال كانت رغبة القطاع

من اليمين ماجد الحلو وماجد معالي

لقاء يجمع د. سعدي الكرنز ومحمد مسروجي، مهدي المصري، أحمد هاشم الزغير، محمد نافذ الحرباوي وماجد معالي

الخاص في ان يكون جزءا من تطبيق قانون التقاعد العام بامكانه ذلك وعندها ستكون جهة تمثيلية مستقبلا للقطاع الخاص في مجلس ادارة الهيئة.

تشكيل لجنة

وتقرر في نهاية الاجتماع تشكيل لجنة من الجانبين لاعطاء مهلة زمنية وتمكين القطاع الخاص من الاستعانة بالخبراء لاجراء الدراسات التفصيلية المتخصصة التي تبين المصلحة والايجابيات والسلبيات سواء بالتوجه الى الانضمام الى صندوق التقاعد العام او التوجه لتأسيس صناديق غير حكومية مستقلة والاستفادة من عامل الوقت لانه يصب في مصلحة الطرفين.

وعليه تم الإجتماع الأول للجنة من جانب القطاع الخاص في مقر إتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين توصلت إلى ما يلي:

ضرورة ان يصار إلى صياغة ورقة موقف من قبل القطاع الخاص تسلم إلى الدكتور سلام فياض من خلال وزير الإقتصاد الوطني د. حسن أبو لبدة في الإجتماع الوزاري للجنة الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي ستعقد شهر كانون الثاني 2010 لوقف وتجميد إلزام القطاع الخاص بالتنفيذ، وإعطاءه الفرصة لعمل الدراسات الإكتوارية والجدوى لإعتماد التوجه المناسب والنظام المطلوب له مستقبلاً من خلال الإستعانة بخبراء من البنك الدولي/ IMF ومنظمة العمل الدولي ILO وخبراء آخرين دوليين ومحليين مثل هيئة سوق رأس المال كهيئه رقابيه حيث تقرر أيضاُ الإستفادة من الدراسة التفصيلية للجدوى الإقتصادية التى يقوم بها بنك فلسطين المحدود حول صناديق التقاعد مع نهاية العام 2009.

هذا وفي لقاء ضم ماجد الحلو مدير عام هيئة التقاعد الحكومي وماجد معالي أمين عام إتحاد جمعيات رجال الأعمال مقرر المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص في مقر الإتحاد، أبلغه الأخير فيه قرار مجلس إدارة المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص في اجتماعه الأخير باعتماد التوجه والاستمرار لاجراء الدراسات المطلوبة. وفي هذا السياق بين مدير هيئة التقاعد الحكومي ضرورة عقد ورشة عمل تعرف بالتغييرات واللوائح والاجراءات المتبعة حالياً في تطبيق قانون التقاعد وللتعرف على مخاوف القطاع الخاص لمعالجتها.

> إذا كانت رغبة القطاع الخاص في ان يكون جزءا من تطبيق قانون التقاعد العام بامكانه ذلك وعندها ستكون جهة تمثيلية مستقبلا للقطاع الخاص في مجلس ادارة الهيئة.

السفير التركي السابق د. اورجان اوزيرل "رجل الأعمال الفلسطيني":

أُشجع رجال الاعمال الفلسطينيين للتواصل مع نظرائهم الاتراك

اكد السفير التركي د. اورجان اوزير الذي انهى مهام عمله مؤخرا في الاراضي الفلسطينية في حوار مع «رجل الاعمال» ان تركيا ساهمت في بناء المؤسسات الفلسطينية مشيرا الى ان قطاع الاعمال الخاص الفلسطيني يعمل جاهدا ليتمكن من ان يستمر و يتطور في ظل الظروف الراهنة.

واشاد السفير اوزير بالقطاع الخاص الفلسطيني وقال ان اصحاب الاعمال يستحقون كل التقدير على جهودهم وانا واثق انهم اذا ركزوا على تحسين البنية التحتية في فلسطين و تمكنوا من ايجاد قنوات خارجية ليتوسعوا فان القطاع الخاص الفلسطيني سيزدهر.

وفيما يلي اهم ما جاء في الحوار:

س: ما هو تقييمكم للجهود التي بذلتموها لتطوير العلاقات الفلسطينية التركية على مدار الأربع سنوات الماضية؟

ج: اولا اريد ان اشكرك على وقتك للحديث عن هذا الموضوع. لقد عملت في فلسطين لمدة اربع اعوام وتسع شهور وحاولت دائما التأكيد على الروابط الاقتصادية حتى قبل استلامي لمهامي في القدس. احد الامور التي عملت عليها كانت تشجيع الوكالة التركية للتنمية ان تلعب دورا اكثر فعالية في فلسطين و حاولت استقطاب عدد من المؤسسات التنموية التركية مثل الهلال الأحمر لزيادة التعاون مع المؤسسات الفلسطينية. و استطيع القول انه خلال سنوات عملي هنا ساهمت تركيا في العديد من انشطة البناء المؤسساتي ليس فقط في غزة و انما في الضفة الغربية والقدس ايضا. لا اريد الدخول في التفاصيل حول هذه المشاريع و لكننا عملنا مع وزارتي التخطيط والاقتصاد الوطني لتحديد اولويات المشاريع لتنسجم المشاريع المنفذة مع خطة الوزارة.

س: ما هي الانجازات الاقتصادية التي قدمتها تركيا للشعب الفلسطيني؟

ج: في البداية كانت رؤيتي انه بدلا من اعطاء السمكة الافضل ان اصيد السمكة واتعلم كيف احقق افضل استفادة ممكنة من هذه السمكة بعد صيدها. وبالتالي ليس فقط تنفيذ مشاريع البنية التحتية و لكن ايضا دعم برامج التدريب. ولقد ارسلنا عدد لا بأس به من الفلسطينيين للتدريب والعودة الى هنا للمساهمة بالمهارات و المعلومات التي اكتسبوها خلال التدريب في عملهم ومؤسساتهم. الفكرة هنا ان على الفلسطينيين ان يحاولوا خلق اوضاعهم الاقتصادية والاستفادة منها و لقد ساهمت تركيا في هذه العملية.

الهلال الأحمر له مكتب دائم وموظفين في غزة كما ان الوكالة التركية للتنمية ستفتح مكتب لها في غزة وهذا يدل اننا نفضل العمل من داخل غزة و ذلك لنضمن ان المشاريع تنفذ بفعالية اكبر. كما ان الهلال الاحمر له مقر وبناية في رام الله و بالطبع فان الوكالة التركية لها مكاتب في رام الله و لذلك اردنا ان نكون في الميدان لتكون مساهمتنا مفيدة. بالطبع غزة تحتاج الى كل شيء تقريبا كالمدارس و المستشفيات و الطعام و المياه ..... و بالتالي فان تركيا تحاول ان تساهم في هذه المشاريع و لذلك فان الوكالة التركية و الهلال الاحمر بنوا مدارس مؤقتة و بيوت صغيرة لمساعدة اهالي غزة مواجهة فصل الشتاء و لكن مرة اخرى واجهنا صعوبات.

س: كيف ترى العلاقات الاقتصادية و خاصة التجارية بين تركيا و فلسطين؟

ج: سؤال جيد و مهم، لا بد من القول هنا اننا عندما ننظر للارقام الرسمية نجد حوالي 15-16 مليون دولار كتجارة مباشرة بين تركيا و فلسطين و لكنها في الواقع اكبر من ذلك حيث انها ممكن ان تصل الى 300-500 مليون دولار

القطاع الخاص الفلسطيني يحاول جاهدا للنمو والتطور رغم الظروف الراهنة

واسرائيل تصدر لفلسطين بعد ان تستورد من تركيا. كما تعلم، فإن غالبية المنتجات تستوردها التجارة الاسرائيلية وبعد ان تصل الى اسرائيل تصدر الى الاراضي الفلسطينية و بالتالي لو اتيح المجال للتجارة المباشرة بين تركيا و فلسطين فان الارقام ستصل الى 500 مليون دولار واكثر.

س: هل هناك مشاكل تعترض اقامة مشاريع ثنائية بين البلدين ؟

ج: كما تعلم فان مشاريع البنية التحتية تحتاج الى تصاريح من السلطات الاسرائيلية لاستيراد بعض المواد الاولية اللازمة لعمليات البناء. وطبعا هناك معيقات تضعها الحكومة الاسرائيلية على استيراد بعض المواد. الامر الثاني هو الحصول على تصاريح للبدء حتى بهذه المشاريع على سبيل المثال اردت ان ادمج مشاريع التبادل الثقافي مع التنمية الاقتصادية و اردت ان ارمم بقايا آثار العثمانين هنا لتكون مفتوحة امام السائحين بعد الترميم وقد حددنا الابنية التي سنرممها. كما كان هناك مشروع ترميم "السبيل" من ايام العثمانيين للسياح ولكننا بالطبع واجهنا صعوبات في الحصول على هذه التصاريح.

س: كيف يمكن تطوير العلاقات بين رجال الاعمال في كل من تركيا و فلسطين؟

ج: هناك مجلس يجمع بين رجال الاعمال الفلسطينين و الاتراك ولكن لسوء الحظ لم تسمح الاوضاع لئن يكون هذا المجلس فاعلا بالشكل الكافي في الماضي. و انا اريد ان احيي هذه العملية و لكن طبعا رجال الاعمال يواجهوا صعوبات في تنفيذ الاعمال المختلفة مع تركيا لان تركيا تنفذ هذه المشاريع من خلال قنوات اسرائيلية و الفكرة كانت دراسة امكانية ايجاد قنوات تجارية مباشرة بين تركيا و فلسطين. اظن انها فكرة جيدة لرجال الاعمال الفلسطينيين العمل عليها بجدية مع شركائهم الاتراك.

س: كيف تقيمون دور القطاع الخاص الفلسطيني؟

استطيع ان اقول انه مذهل. هناك رجال اعمال عصاميين يعملون رغم كل الصعاب وهم ناجحون ومميزون وكذلك ممثلي القطاع الخاص وبعض المشاريع الريادية مثل روابي فهو مشروع جيد لانه لا يركز فقط على بناء المدينة السكنية وانما على استمرارها و اكتفاءها. مثلا كانوا يعملون من خلال منتدى انقرة لبناء وحدة صناعية في فلسطين كما تذكر بدأنا في ايرز من غزة و لكن بسبب التغيرات السياسية في غزة فقد اضطررنا الى تغيير الخطة. والآن نحاول ان نركز على جنين ولكن لا يكفي ان نبني منطقة صناعية فقط وانما المهم كيف نلبي احتياجات الناس التي تعيش هناك، كيف تؤمن لهم الغذاء، كيف توفر لاطفالهم المرافق التعليمية، و بالتالي فهو مشروع مدني وحين يكون هناك مدينة صناعية سيكون بجوارها مدينة مجهزة بالمدارس والمستشفيات و مراكز التسوق ليتمكن العاملين في المنطقة الصناعية من الاستفادة من هذه العملية و ليساهم القطاع الخاص الفلسطيني في هذه المشاريع.

س: ما هو انطباعكم عن الاقتصاد الفلسطيني؟

بالطبع فلسطين خاضعة للاحتلال والاحتلال يفرض العديد من المعيقات و لكن اقول ان قطاع الاعمال الخاص الفلسطيني يعمل جاهدا ليتمكن من ان يستمر و يتطور في ظل الظروف الراهنة. ويستحق اصحاب الاعمال كل التقدير على جهودهم ولكننا نعلم ان هناك حدود لا يستطيعون تجاوزها فيما يخص توسيع نطاق عملهم مع دول اخرى. ولكني واثق انهم اذا ركزوا على تحسين البنية التحتية في فلسطين و تمكنوا من ايجاد قنوات خارجية ليتوسعوا فان القطاع الخاص الفلسطيني سيزدهر. كما ترى انا اؤمن بالنتائج و اعمل بجد لارى النتائج

> هناك حدود لا يستطيعون تجاوزها فيما يخص توسيع نطاق عملهم مع دول اخرى. ولكني واثق انهم اذا ركزوا على تحسين البنية التحتية في فلسطين و تمكنوا من ايجاد قنوات خارجية ليتوسعوا فان القطاع الخاص الفلسطيني سيزدهر

س: ما هو شعورك و انت تغادر فلسطين؟

عندما ساغادر فلسطين ساظل اشعر ان هناك عمل لم يكتمل بعد بالرغم من اننا واجهنا صعوبات واحباطات كثيرة في الماضي ولا زلنا نتعرض لها في الوقت الراهن. بالطبع ساكون اسعد بكثير حين يطبق حل الدولتين والحل النهائي بتحقيق دولة فلسطينية مستقلة عندها كل شيء سيتغير و العلاقات التجارية و الاقتصادية بين تركيا و فلسطين ستكون مختلفة.

س: هل هناك رسالة توجهها للفلسطينيين؟

المتطلب الاول من الفلسطينيين هو ان يتوحدوا وان ينفذوا مشاريع فلسطينية موحدة ولذلك نحن في تركيا نأمل في المستقبل القريب ان يكون هناك مصالحة فلسطينية بين جميع الاحزاب و ان تتحقق الوحدة الوطنية كمطلب اساسي لاي نجاح.

بعد عودتي الى تركيا، ساتقاعد و لكني تلقيت عدة عروض لادرس في معاهد اقتصادية و العمل على استراتيجيات. و كذلك مع الاعلام لاشارك في برامج واكتب مقالات.

وفي الختام تتقدم اسرة مجلة رجل الاعمال الفلسطيني من سعادة الصديق السفير الدكتور ارجان اوزير باحر واصدق التمنيات له بموفور السعادة والتوفيق في حياته الجديدة وان يديم الله عليه الصحة والعمر المديد.

المتطلب الاول من الفلسطينيين هو ان يتوحدوا وان ينفذوا مشاريع فلسطينية موحدة

السفير الصيني السابق لدى السلطة الفلسطينية لـ «رجل الأعمال الفلسطيني»:

اتمنى للشعب الفلسطيني ان يحقق حلمه في اقامة دولته المستقله

السفير الصيني لدى السلطة الفلسطينية يانغ ويقوه انهي مؤخرا عمله في الاراضي الفلسطينية وقد ساهم السفير على مدار اربع سنوات في توطيد العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين واشرف على العديد من المشاريع لخدمة للشعب الفلسطيني.

«رجل الاعمال» التقت السفير الصيني قبيل مغادرته مدينة رام الله متوجها الى بكين قبل توجهه الى مملكة البحرين لمزاولة عمله الجديد هناك واجرت معه الحوار التالي:

س : نود في البداية ان تعطينا لمحة موجزة عن السيرة الذاتية عن شخصكم الكريم وماضيكم العملي ؟

ج: تخرجت من الجامعه عام 75 والتحقت بالخارجية الصينية وعملت في قسم الترجمة في الخارجية لمدة 3 سنوات ، ثم سافرت الى القاهره لدراسة اللغه العربيه في كلية الاداب.

وفي العام 1978 عدت الى مقر الخارجيه كمترجم وبعد ذلك توجهت الى تونس في العام 1983 وبقيت هناك لمدة 5 سنوات كمترجم مع السفير وزرت الكثير من المحافظات و المدن وكانت لدينا اتصالات وثيقه مع الرئيس الراحل ياسر عرفات رحمه الله وابو جهاد و ابو اياد وابو اللطف والكثير من الاصدقاء و بعد تونس رجعت الى الصين الى مقر الخارجيه وعملت كنائب رئيس قسم الشرق الاوسط بما فيها مصر و الاردن و سوريا واسرائيل و فلسطين و سافرت الى هذه الدول مع كبار المسؤلين الصينيين و بعد هذه الفتره مع وفود كثيرة من فلسطين برئاسة ابو عمار .

و في العام 1994 عملت في قطر كنائب للسفير هناك لمدة عامين و نصف ثم انتقلت الى ابو ظبي للعمل هناك كمستشار لمدة 3 سنوات ونصف ثم انتقلت الى دبي وعملت هناك 4 سنوات ومن هناك جئت الى فلسطين .

س: ما هو تقييمكم للجهود التي بذلتموها لتطوير العلاقات الفلسطينية الصينية على مدار الاربع سنوات الماضية؟

ج: حتى يومنا هذا امضيت في فلسطين اربع سنوات الا شهر و نصف و في هذه الفتره تعززت العلاقات بين الصين و فلسطين في فترة رعاية و عناية سادت البلدين وخاصه في المجالات التجارية و الاقتصادية.

بذلت جهودا مع طاقم السفاره من اجل توحيد علاقات التعاون المثمر مع الجانب الفلسطيني.

س: ما هي الانجازات الاقتصادية التي قدمتها دولة الصين الصديقة للشعب الفلسطيني؟

ج: حققنا انجازات كبيرة خلال السنوات الماضيه ونفذنا العديد من المشاريع اهمها: مشروع المقر الجديد لوزارة الخارجية و في الرابع من اكتوبر العام 2008 جرى توقيع الاتفاقية الثنائية و الثلاثية بين فلسطين و الصين لانجاز هذا المشروع بحضور الرئيس ابومازن وعدد من المسؤلين والوزراء وفي نفس اليوم شارك الرئيس في وضع حجر الاساس واشاد بالجهود الصينية لانجاز هذه المشروع بالتعاون مع برنامج الامم المتحده الانمائي Undp .

الان يسير المشروع على ما يرام وبسبب الطلبات لزيادة المساحة و الطوابق نحن على وشك التوصل الى الاتفاق الثلاثي ونتمنى انجاز المشروع باسرع وقت ممكن في فتره وجيزه.

كانت هناك زيارات متبادلة بين الشعبين الفلسطيني و الصيني وقد زار الكثير من الاصدقاء فلسطين بما فيه مسؤول كبير في الحزب ووزير الخارجية ، و في هذه الفتره استقبلت المبعوث الخاص للشرق الاوسط ثمانية مرات واجتمع بالرئيس عباس الذي استقبله في اجواء حارة وكذلك مع اعضاء الحكومة.

كل ذلك دفع عملية تطور العلاقات بين الشعبين، من جانبنا نحن نهتم بتطوير هذه العلاقات بين السفارة الصينية وبين الدوائر الحكومية ومكتب الرئاسة و الوزراء و الوزارات المختلفة

النمو الاقتصادي مرهون بازالة الاحتلال الاسرائيلي
مرتاحون من تطور العلاقات الصينية الفلسطينية

وكذلك مع المحافظات والبلديات والاتحادات والجمعيات وافتخر بالقول اننا زرنا جميع المحافظات في فلسطين، وفي الايام الاخيره زرت محافظات قلقيليه وجنين واخر محافظة زرتها كانت طوباس برفقة المحافظ سامي مسلم و هو صديقي منذ ايام تونس، ومن خلال هذه الجولات التفقديه والزيارات لمسنا عن كثب اواصر الصداقة والمحبة والاخوة بين الشعبين الصيني والفلسطيني، نشعر كأننا بين الاصدقاء، ومن جانبنا اكدنا على الموقف الصيني الثابت تجاه قضية الشعب الفلسطيني العادلة ونتمنى لهذا الشعب ان يحقق حلمه في اقامة دولته المستقله وعاصمتها القدس الشريف في اسرع وقت ممكن.
رغم انني ساغادر رام الله الا انني ساتابع ما يجري في الاراضي الفلسطينيه ونتمنى ان يتحقق حلم الفلسطينيين بجهود المجتمع الدولي والاصدقاء.

س: كيف ترى العلاقات الاقتصاديه وخاصه التجارية بين الصين وفلسطين وهل انت راض عنها ؟ وكيف تقيمون هذا التعاون؟

ج: في الحقيقة نحن مرتاحين من تطور العلاقات ولكننا غير راضون من هذا المستوى، فانا زرت معظم المحافظات و الاتحادات والغرف التجارية وناقشنا هذا الموضوع مع رجال الاعمال، وهناك عقبات وصعوبات ومشاكل اهمها تسهيل دخول البضائع ورجال الاعمال وهذا يعتبر امر اساسي في العلاقات التجارية بين الصين وفلسطين ونقترح ان تتدخل الاوساط السياسيه حتى نجد السبل الكفيله لحل هذه المشاكل.
اعتقد ان الحل الوحيد هو ان ينال الشعب الفلسطيني استقلاله وحصوله على سيادته الكاملة مما يسهل الامر في التبادل التجاري والزيارات بين البلدين فلسطين والصين وكذلك بين فلسطين ودول اخرى.

س: هل تم حل مشاكل التجار و رجال الاعمال بخصوص منح الفيزا الى دولة الصين الشقيقه واهمها الفيزا المتعدده السفرات ولمدة عام؟

ج: انا اؤيد تمديد المدة الى عام وكما وعدت خلال زيارتي الى مدينة الخليل قبل عدة اشهر فاننا ندرس هذا الاقتراح، وبدانا بتنفيذ هذا الموضوع وهناك من يحمل تأشيرة فيزا لمدة عامين وعام وهناك شروط لذلك فمن يسافر من رجال الاعمال عدة مرات نمنحه فيزا لمدة عام او سنتين ومن الممكن متابعة هذه القضية بين اتحاد رجال الاعمال الفلسطينيين مع السفير الصيني الجديد واركان السفارة هنا على الفور.

س: لماذا لم تنعقد اللجنه الاقتصاديه الفلسطينيه الصينية المشتركه حتى الان؟

ج: في الواقع اللجنة لم تنعقد بسبب الاوضاع السياسية التي تمر بها الاراضي الفلسطينيه ونأمل ان تستأنف اللجنه اجتماعاتها في الاوقات المناسبه خدمة للجانبين الفلسطيني و الصيني.

س: نتيجة تجربتكم في السنوات الماضيه كيف تقيمون القطاع الخاص الفلسطيني؟

ج: لقد زرت بعض الشركات الفلسطينية الخاصه واعتقد ان هذه الشركات لعبت وستلعب دورا كبيرا في تنشيط الحياة الاقتصادية و التجارية في فلسطين، طبعا هناك تعاون بين الشركات الخاصة و الشركات العامة ، اعتقد ان هناك حاجه للاستفاده من خبرات الدول الاخرى وهناك ضروره وحاجة ملحة لتبادل الزيارات بين رجال الاعمال سواء من الشركات العامة او الخاصة.
وبالنسبه لاتحاد رجال الاعمال الفلسطينيين فقد طلبت بان يكون له دورا كبيرا في هذا المجال وخاصة من خلال مجلس الاعمال المشترك ولا بد من وضع الية لتنفيذ هذه الفكرة في العام القادم.

س: ما هو انطباعكم عن الاقتصاد الفلسطيني؟

ج: اعتقد ان الاقتصاد الفلسطيني له امكانيات كبيرة لكنه في الوقت الحاضر يواجه مشاكل وعقبات وهي الاحتلال والاغلاق، وهناك جهود من قبل الخبراء الاجانب بالتعاون مع الشركات العامة و الخاصة من اجل تطوير البنية التحتية وهذا موضوع مهم وهذا بحاجة الى جهود مشتركة من قبل المجتمع الدولي على المستوى السياسي، وهناك تطور فأنا وزملائي زرنا بعض الشركات المتطورة من الناحية التقنية والادارية، ولكن هناك مشاكل في التصدير من ناحية ان التكنولوجيا ليست كما ينبغي واذا تحررت هذه الاراضي ونالت استقلالها عندها سنشهد حركة نمو واسعة بمعنى اخر ان التطور مرهون بازالة الاحتلال الاسرائيلي.
رغم اننا نعيش في هذه الظروف العصيبة لا بد ان ندرس امكانية تطوير النشاط الاقتصادي حسب الظروف الحالية والتطوير المطلوب والمنشود والتنافسية المطلوبة ستبقى محدودة ما دام الاحتلال جاثما على الاراضي الفلسطينية.

س: ما هو شعوركم وانتم تغادرون فلسطين و تنتقلون للعمل في مملكة البحرين الشقيقة؟

ج: انا اشعر كما قال لي زملائي الفلسطينيين يعز علينا الفراق ونشعر بالحزن لمغادرتك فلسطين وانا اشاركهم نفس الشعور لاننا اصدقاء ورفاق ونعمل لهدف واحد وهو تطوير العلاقات الفلسطينية الصينية، عشنا معا كعائلة واحدة سادتها المحبة والصداقة والتعاون فالانسان عندما يعيش مع اصدقائه واحبائه يتولد لديه شعور صادق خاصة ان الحديث يدور عن العيش في فلسطين وعندما اغادر هذا البلد، طبعا اشعر بالحزن و هناك وعد مع الاصدقاء بان نبقى على تواصل واتصال ونتبادل المعلومات والاخبار حتى تبقى قلوبنا حية مع بعضنا البعض ولا اقول وداعا وانما اقول الى لقاء.
وفي الختام تتقدم اسرة مجلة رجل الاعمال الفلسطيني من سعادة الصديق السفير يانغ ويقوه باحر واصدق المشاعر والتمنيات له بموفور السعادة والنجاح في عمله الجديد والصحة والعمر المديد.

مسؤولية في ظروف إستثنائية

في لقاء خاص لمجلة «رجل الأعمال مع « معالي وزير الاقتصاد السابق كمال حسونة أحد أركان الحكومة الثانية عشر والتي شكلت في ظروف إستثنائية، حيث تحمل بشكل فريد وغير مسبوق مسؤولية وأعباء ثلاث وزارات ومؤسساتها شبه الحكومية في آن واحد، توجهنا لمعالي الوزير السابق للخوض في جوانب هذه التجربة وكيف تكيف في إدارة هذه الأعباء ، ومعرفة سر النجاح وما هي أبرز النتائج والإنجازات لهذه الحقبة على صعيد الوزارات الثلاث على وجه الخصوص؟

ويقول حسونة انه قبل عامين ونصف في ظروف استثنائية تحمل دولة رئيس الوزراء د. سلام فياض مسؤولية رئاسة الحكومة بالاضافة الى وزارتي المالية والخارجية ،وباقي الوزراء الاخريين تحملوا مسؤولية وزارتين او وزارة واحدة وبالنسبة لي كان لي شرف تحمل مسؤولية ثلاث وزارات:

وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وزارة الاشغال العامة والاسكان ووزارة الاقتصاد الوطني التى جمعت وزارة التجارة ووزارة الصناعة ووزارة التموين بالاضافة الى الهيئات الثلاث التابعة لوزارة الاقتصاد الوطني وهي هيئة تشجيع الاستثمار ومؤسسة المواصفات والمقاييس وهيئة المناطق الصناعية ، وهذا يبين حجم المسؤولية والعمل المطلوب انجازه.

لذلك بذل جهد غير عادي من اجل ادارة الوزارات وتسيير الاعمال من قبل رئيس الوزراء ومن الوزراء الذين تحملوا مسؤولية وزارتين وبالنسبة لي ثلاث وزارات اذ لم يبق لاحد منا وخاصة رئيس الوزراء ايام او ساعات للراحة اذ كان يستمر العمل في ايام العطل وفي نهاية الاسبوع ، مما كان له الاثر المباشر في تحقيق انجازات في شتى المجالات الامنية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية والمالية.

وكان من اهم اسباب النجاح وتحقيق انجازات على الارض:

١- دعم سيادة الرئيس ابو مازن لرئيس الوزراء وللحكومة ووضوح الرؤية والاصرار على الانجاز.
٢- هنالك عناصر مشتركة وقاسم مشترك في طبيعة العمل الاساسي للوزارات وعلى سبيل المثال الوزارات الثلاث التى تحملت مسؤولية ادارتها (الاقتصاد الوطني والاتصالات والاشغال والاسكان) كلها مرتبطة بقطاع الاعمال اعمال تجارية وعطاءات ومفاوضات واتفاقيات.
٣- معظم المستفيدين والمراجعين في الوزارات الثلاث من القطاع الخاص.
٤- وحدة القانون والتعليمات الخاصة بمتابعة متطلبات العاملين في الوزارات الثلاث وتنفيذ استحقاقاتهم القانونية.
٥- ومن اهم اسباب القدرة على الانجاز بالنسبة للوزارات الثلاث التعاون مع وكلاء الوزارات والمساعدين والمدراء العامون الذين يتمتعون بمهنية عالية في تخصصاتهم وبالثقة والاخلاص في العمل ، ومن حسن حظي انهم كثر في الوزارات الثلاث مما دفعني الى تفعيل وتنشيط الدائرة القانونية والدائرة المالية والادارية ودائرة المراقبة والعاملون في مكتب الوزير.

ويضيف انه كان لتوزيع العمل بين المسؤولين المذكورين من خلال التكامل بين الجميع نتائج عملية واثر مباشر في الانجاز.

مع العلم لم يحدث اي اختلاف في وجهات النظر او تعارض في اتخاذ اي قرار قطعيا وانما التفاهم والانسجام كان سائدا بين الوزير والمسؤولين الا بشكل محدود وكانت هناك بعض الصعوبات في وزارة الاقتصاد الوطني التى جمعت العاملين في وزارة التجارة و العاملين في وزارة الصناعة والعاملين في وزارة التموين اذ لم تتم عملية الدمج هذه بشكل مريح وكذلك الانسجام بين الجميع لم يكتمل حسب الاصول.

ويقول حسونة انه للاسباب التى ذكرتها سابقا تحققت على الارض انجازات مختلفة في شتى المجالات ومن قبل جميع الوزارات ، اهمها على سبيل المثال من الوزارات الثلاث).

١- فتح السوق للقطاع الخاص وترخيص عشرات الشركات في مختلف القطاعات التقنية والاتصالات
٢- اعداد مشروع قانون تنظيم هيئة قطاع الاتصالات.
٣- تطوير دوائر البريد ونظام التوزيع السريع والربط الدولي بحيث اصبحت فلسطين عضوا في الاتحاد العالمي للبريد.
٤- تطوير مركز التدريب الحكومي التابع للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
٥- تطوير العلاقة والشراكة مع القطاع الخاص من خلال وزارة الاقتصاد.
٦- تسجيل وترخيص عشرات الشركات في شتى القطاعات الاقتصادية.
٧- تفعيل دور دائرة حماية المستهلك.
٨- اعداد مشاريع قوانين تجارية وصناعية.
٩- عقد اتفاقيات تسويق المنتجات الفلسطينية مع دول عربية واوروبية،
١٠- شق وتعبيد طرق في جميع مدن وقرى الضفة الغربية.
١١- طرح ٢٦٠ عطاء خلال عام عن طريق لجنة العطاءات المركزية التابعة لوزارة الاشغال العامة.
١٢- اعادة بناء عدد من البيوت التى دمرت في شتى مناطق الضفة.
١٣- اعادة بناء المقاطعات التى دمرتها اسرائيل وبنايات اخرى للسلطة الوطنية.
١٤- دعم وتشجيع القطاع الخاص على تبني مشاريع عقارية سكنية ومراكز تجارية.

واختتم حديثه بالقول باختصار الانجازات التي قامت بها الحكومة الثانية عشر لم تنجزها حكومات سابقة بالرغم من الانقسام والفلتان الامني والظروف الاقتصادية الصعبة عند استلام المهمة.

شركة باصات عبد الحي شاهين

ABD ELHAY SHAHEEN BUS CO.

1800-100-200

WWW.SHAHEEN.PS

الاردن وفلسطين يوقعان 16 اتفاقية وبروتوكول تعاون ومذكرة تفاهم

أعلن في عمان مؤخرا عن انجاز اتفاقية لاقامة منطقة تجارة حرة بين الاردن وفلسطين الى جانب انشاء مركز لوجستي لتسهيل حركة التجارة بين البلدين.

واختتمت في وزارة الصناعة والتجارة اجتماعات اللجنة التحضيرية للجنة العليا الاردنية الفلسطينية المشتركة بالتوقيع بالاحرف الاولى على محضر الاجتماع الذي شمل الصيغ النهائية لـ 16 اتفاقية وبروتوكول تعاون ومذكرة تفاهم.

ووقع محضر الاجتماعات عن الجانب الاردني وزير الصناعة والتجارة المهندس عامر الحديدي وعن الجانب الفلسطيني وزير الاقتصاد الوطني السابق باسم خوري بحضور عدد من المسؤولين من الجانبين.

وشملت الاتفاقيات التي تم التباحث حولها على مدار يومين مذكرة تفاهم للتعاون الصناعي، البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم للتعاون الصناعي، مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الحجر الصحي النباتي، مذكرة تعاون في مجال الصحة الحيوانية والحجر الصحي البيطري، بروتوكول تفاهم للتعاون والتكامل الزراعي، مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الإرشاد الزراعي، بروتوكول للتعاون في مجال الطاقة برنامج تنفيذي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي برنامج تنفيذي في مجال التربية والتعليم بروتوكول معدل لتأسيس مجلس الأعمال الأردني الفلسطيني المشترك بين جمعية رجال الأعمال الأردنيين واتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينيين.

وأعرب وزير الصناعة والتجارة المهندس عامر الحديدي عن أمله في ان تؤدي اجتماعات اللجنة التحضيرية الى تطوير العلاقات بين البلدين وعلى كافة الأصعدة، خاصة وأنها تنعقد بعد مضي اثني عشر عاما على انعقاد اللجنة السابقة وذلك بسبب الظروف الصعبة والقاسية التي يعاني منها الفلسطينيين.

وأكد الحديدي حرص الأردن على إيجاد السبل الكفيلة بتعزيز وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الجانب الفلسطيني ووضع التصورات المستقبلية لها ورفع مستوى التعاون الاقتصادي والتنسيق بين البلدين على المستوى الثنائي والعربي، موضحا أن مسؤولية رفع حجم التبادل التجاري بين البلدين تقع على عاتق القطاعين العام والخاص . وسجلت المبادلات التجارية بين الأردن وفلسطين وفق إحصائيات وزارة الصناعة والتجارة قرابة 90 مليون دولار في العام 2008 ونحو 33 مليون دولار خلال النصف الأول من هذا العام 2009 نتيجة الصعوبات والعراقيل التي يضعها الجانب الإسرائيلي.

وجدد الدعوة للجانب الفلسطيني للانضمام إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية المتوسطية (أغادير) والتي نأمل منها المساهمة في تعزيز تكامل اقتصادات الدول العربية الأطراف فيها من خلال تراكمية المنشأ وبالتالي زيادة فرص التصدير إلى الاتحاد الأوروبي في ضوء اتفاقيات الشراكة التي تربط الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية. كما تم الاتفاق على التنسيق ثنائيا باتجاه ترتيب اجتماع ثلاثي يضم الجانب الإسرائيلي لبحث كافة الصعوبات والمعوقات التي يضعها الجانب الإسرائيلي أمام حركة التبادل التجاري سواء في مجال النقل آو مجال المواصفات وغيرها من الأمور التي سوف تساعد الجانبين في هذا الاتجاه.

من جانبه، اكد وزير الاقتصاد الوطني الفلسطيني السابق باسم خوري أن أهمية الاجتماع تأتي في انعقاده بعد مرور اثني عشرة عاما مما يشكل انجازا واضحا لعودة فلسطين الى حضنها العربي وذلك بالانفتاح على العمق العربي والإسلامي من البوابة الاردنية.

وأثنى خوري على دعم الاردن لرغبة الجانب

الفلسطيني بالانضمام الى منظمة التجارة العالمية بعد رفض الجانبين الامريكي والاسرائيلي لطلب الانضمام، مشيرا الى رغبة الدولة الفلسطينية بالاندماج في عمقها العربي الاقتصادي لافتا إلى انها جاهزة لاستحقاقات هذا الاندماج.

وشدد خوري على ضرورة العمل على تجاوز المعيقات الاسرائيلية في مختلف المجالات لزيادة وتنويع التبادل التجاري واطر التعاون الاقتصادي المختلفة، داعيا القطاع الخاص ومؤسساته المختلفة لزيادة التعاون المشترك بين الجانبين.

واعرب عن امله باستضافة اللجنة العليا المشتركة في فلسطين قريبا لما لها من اثر ومعنى في العلاقات الاردنية الفلسطينية.

وبدوره عرض امين عام وزارة الصناعة والتجارة الدكتور منتصر العقله ابرز ما تم مناقشته في اجتماعات اللجنة الفنية، مشيرا إلى انه تم التوصل الى الصيغة النهائية لاتفاقية منطقة تجارة حرة بين البلدين، والاتفاق على عقد اجتماع ثلاثي مشترك للوقوف على مختلف المعيقات في مجالات النقل والمواصفات والاجراءات الجمركية وتطوير المعابر.

وقال الدكتور العقلة ان الجانبين اتفقا على انشاء لجنة مشتركة من كبار المسؤولين من الجانبين لتعمل على وضع التصورات اللازمة لمستقبل العلاقات الاقتصادية الاردنية الفلسطينية ومتابعة حل المشاكل الناجمة عن المعيقات التي يضعها الجانب الاسرائيلي على التبادل التجاري بين الاردن وفلسطين، وأوضح أن سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة وبالتعاون مع شركة تطوير العقبة سيقومان بتقديم عدد من التسهيلات والخصومات على بدلات خدمات الميناء للبضائع الفلسطينية المارة ترانزيت عبر الاردن الى الدول المجاورة واعطاء الاولوية للبضائع الفلسطينية في عمليات المناولة والتخزين وانجاز المعاملات الجمركية وتوفير قطع اراضي كمواقع للتخزين والخدمات اللوجستية للبضائع الفلسطينية.

وبين ان اللجنة بحثت استيراد كتل الحجر والرخام من فلسطين، الى جانب تصدير الدواء الاردني الى فلسطين والاتفاق على البدء باجراءات تسجيل الدواء الاردني في فلسطين ليتم بعد ذلك التباحث بشكل مشترك مع الجانب الاسرائيلي للسماح بدخول الدواء الاردني الى الاسواق الفلسطينية.

وأوضح العقلة انه لغرض اعطاء القطاع الخاص دور أكبر في التبادل التجاري بين البلدين وتسهيل اجراءات مرور البضائع تم التوصل الى مذكرة تفاهم حول تصور مشترك لانشاء مركز لوجستي على جانبي الحدود.

وقال انه لغرض دعم جهود الطرفين في تشجيع

د. عامر الحديدي ود. باسم خوري يوقعان الإتفاقيات

الاستثمارات المشتركة في البلدين، تم الاتفاق على المبادىء والأسس العامة التي سيتم اعتمادها لاتفاقية منع الازدواج الضريبي التي سيبدأ الجانبان مفاوضات بشأنها وفي مجال الاستثمار، بين العقلة ان الجانبين قد توصلا الى صيغة نهائية لاتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات.

وفي مجال النقل ، أكد الجانبان على أهمية التنسيق المشترك في مواقف البلدين بخصوص الترتيبات والمشاريع الاقليمية الخاصة بالنقل، والتنسيق لعقد اجتماع ثلاثي اردني-فلسطيني-اسرائيلي لتفعيل برتوكول النقل البري للاشخاص والبضائع الموقع بين الجانبين الاردني والفلسطيني، وكذلك تفعيل البروتوكول الخاص بموضول النقل door to door لتسهيل التبادل التجاري بين الجانبين الاردني والفلسطيني، و التنسيق بخصوص اعادة تأهيل جسر الامير محمد لاستخدامه كمعبر تجاري بين البلدين، الى جانب التنسيق بخصوص انشاء وتشغيل مطار فلسطين الدولي في أريحا ودعم جهود الجانب الفلسطيني في هذا الاطار.

كما اتفق الجانبان على مواضيع الربط الكهربائي والتعاون المشترك في مجال الغاز الطبيعي والتعاون في مجال استثمار البنية التحتية للمنظومات الكهربائية، الى جانب مواضيع التعاون في مجال سياسة المنافسة، والتعاون الصناعي، والتعاون في مجالات المعارض والمواصفات والمقاييس والجمارك والثقافة والصحة والتعليم العالي والتربية والتعليم ، وتم التوصل الى مذكرات تفاهم وبرتوكولات تعاون وبرامج تنفيذية في معظم هذه المجالات.

من جانبه قال وكيل وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني عبد الحفيظ نوفل أن العلاقة التجارية الفلسطينية الأردنية مرت بثلاث مراحل رئيسية شكلت الإطار المرجعي لهذه العلاقات وهي مرحلة الأمل والتي بنى خلالها الجانبان آمالا عالية بإمكانية إحلال البضائع والمنتجات الإسرائيلية بالأردنية ورفع مستويات التبادل التجاري بين البلدين الى 300 مليون دولار، موضحا أن هذا الإنجاز لم يكن ليتحقق بسبب بدء الانتفاضة الثانية في العام 2000.

أما المرحلة الثانية -بحسب نوفل- فهي مرحلة الصدمة والرغبة في المحافظة على البقاء بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية السيئة التي مر بها الشعب الفلسطيني جراء الحصار الإسرائيلي، مشيدا بدور الأردن الذي كان بمثابة الرئة والمتنفس الوحيد للضفة الغربية.

وبين نوفل أن المرحلة الثالثة ستتضمن إعادة العمل وتجاوز المعيقات الإسرائيلية من خلال الربط الكهربائي بين البلدين وإقامة مراكز خدمات على جانبي الحدود لايجاد تسهيلات للمصدرين والمستوردين في البلدين، مؤكدا رغبة الجانب الفلسطيني في الاستفادة من التسهيلات وخدمات الترانزيت التي يقدمها ميناء العقبة

وكان وزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة الاردنية الدكتور نبيل الشريف قد اعلن في وقت سابق ان اجتماعات اللجنة العليا الاردنية الفلسطينية المشتركة قد تم تأجيلها على مستوى رئيسي الوزراء إلى وقت لاحق بناء على طلب فلسطيني.

وأضاف الشريف أن التأجيل جاء بطلب من رئيس الوزراء الفلسطيني د. سلام فياض الذي اتصل برئيس الوزراء نادر الذهبي يطلب التأجيل بسبب انشغالات الجانب الفلسطيني حيث سيوقع في وقت لاحق.

وزير الاقتصاد الوطني يرعى الورشة الختامية ليوم الجودة العالمي وتطوير منتاجاتنا الوطنية

تتويجا لاحتفالاتها بيوم الجودة العالمي اقامت مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية في فندق بست ايسترن ورشه عمل تحت عنوان «نحو تطوير جودة منتجاتنا الوطنية» برعاية رئيس مجلس إدارتها وزير الاقتصاد الوطني د. حسن أبولبدة، وبمشاركة د.حازم الشنار مدير عام المؤسسة ومهدي المصري رئيس الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية ومحمود حسين الوكيل المساعد في وزارة الزراعة وعدد اخر من اعضاء مجلس ادارة المؤسسة، وبحضور ممثلي مؤسسات القطاع الخاص والاتحادات الصناعية القطاعية والمهنية وأصحاب المصانع والشركات.

ولدى افتتاحه الورشة أكد الوزير أبو لبدة أن الوزارة والوزارات المختلفة ستعمل على دعم مؤسسة المواصفات والمقاييس بإدارتها الجديدة وطاقمها لتأخذ دورها الريادي في إرساء قواعد الجودة في فلسطين، وانه سيقدم لها كل وسائل الدعم المادي والمعنوي لتحقيق هذا الهدف وان المؤسسة بصدد وضع استراتيجيه جديدة بالتعاون مع مجلس إدارتها ومع شركائها، مؤكدا على النقلة النوعية بجودة المنتجات الوطنية للمصانع التي تتوجه للحصول على شهادات المؤسسة، داعيا كافة المصانع إن تتوجه إلى المؤسسة للاستفادة من خدمات المؤسسة ومن كادرها الفني صاحب الخبرة والكفاءة العالية.

بدوره أشاد مهدي المصري رئيس اتحاد الصناعات ونائب رئيس مجلس ادارة المؤسسة بجهود كادرها ومستواه الفني وسعيه بإدارته الجديدة لموائمة إستراتيجية المؤسسة وبرامجها مع احتياجات الصناعة. ودعا محمود حسين الى توثيق التعاون بين المؤسسة ووزارة الزراعة للنهوض بجودة المنتجات الزراعية الفلسطينية وقدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية.

من جانبه شدد مدير عام المؤسسة د. حازم الشنار، على أن كادر المؤسسة الإداري والفني يعمل على إرساء قواعد الجودة في كافة مناحي الحياة ولجعل الجودة منهاجا لا طفرة. مبينا أن المؤسسة قامت بإعداد حوالي 1000 مواصفة حتى هذا التاريخ لتحقيق هذا الهدف، موضحا أن هذه المواصفات اعتمدت على المراجع العربية والإقليمية والدولية وتمت موائمتها لتتناسب مع الواقع الفلسطيني الخاص. كما أشار الى جهود المؤسسة لإنشاء مختبرات معيارية لها لإجراء فحوصات الجودة ومدى مطابقة السلع مع المواصفات بالتعاون مع الجامعات والقطاع الخاص، منوها إلى أن جهود المؤسسة أدت إلى الارتقاء بجودة منتجات المصانع والمنشآت التي توجهت للحصول على علامات الجودة، داعيا باقي المنشآت الصناعية للاقتداء بها. وقال د. الشنار إن عنوان احتفال المؤسسة هذا العام هو تطوير جودة المنتجات الفلسطينية، هدف لا شعار. منوها إلى ضرورة استفادة الصناعة الفلسطينية من اتفاقيات الاعتراف المتبادل مع الدول العربية، مؤكدا أن المؤسسة ستعمل جاهدة للوصول الى أعلى درجات التنافسية للمنتجات الفلسطينية .وتعزيزمكانتها في السوقين المحلي والدولي

ثم قام د.أبو لبده وباقي الخطباء بتوزيع الشهادات والجوائز التقديرية على الفائزين الثلاثة في مسابقة الزيت الذهبي التي نظمتها المؤسسة بالتعاون مع وزارة الزراعة ومجلس الزيت الفلسطيني ومركز التجارة الفلسطيني والمشاريع العاملة في المجال وبدعم من الاتحاد الأوروبي والتعاون الفرنسي والتعاون السويسري. كما قام أسامة أبوعلي من بالترديد وممثلا عن القائمين على المسابقة بتقديم شهادتي تقدير لموظفي المؤسسة القائمين على البرنامج لدورهما المميز فيه.

وفي مداولات الورشة أوضح المهندس هيثم أبو ريان مدير مكتب المؤسسة بالخليل مفهوم ومبادئ الجودة لتكون المرجعية والأساس الذي ترتكز عليه الصناعة وتطوير جودة المنتجات الفلسطينية. وشرح المهندس حيدر حجه مدير دائرة الجودة والتأهيل بالمؤسسة آلية وأهمية الحصول على شهادة الجودة الفلسطينية للمصانع والشركات، في حين عرض المهندس محمد السيد مدير دائرة العلاقات والتعاون الدولية اتفاقيات التعاون والاعتراف الدولية بشهادة الجودة الفلسطينية، والقى المهندس جمال صوالحه محاضرة عن أهمية المعايرة والقياس الوطنية في رفع جودة المنتجات الفلسطينية، وعرض المهندس احمد الجلاد مفهوم اعتماد مختبرات الفحص لإجراء الفحوصات على تلك المنتجات.

وقد أقيم على هامش الورشة معرض للمنتوجات الوطنية الحاصلة على شهادة الجودة الفلسطينية.

من اليمين د. حازم الشنار، محمود حسين، د. حسن أبو لبدة ومهدي المصري

الوزير الجرباوي يدعو لوضع استراتيجيات لمواجهة ظاهرة الهجرة

حذر وزير التخطيط والتنمية د.علي الجرباوي ، من تبعات تفاقم ظاهرة الهجرة في المجتمع الفلسطيني، مشددا على ضرورة وضع استراتيجيات لمواجهة هذه الظاهرة.

وقال الجرباوي في افتتاح المؤتمر الوطني للسكان والتنمية الذي عقد بمدينة رام الله تحت عنوان ‹قضايا سكانية وتبعات تنموية، ‹إن لهجرة الشباب تأثير على الرأسمال البشري والاجتماعي للمجتمع الفلسطيني، وهو ما يحتم ايلاء موضوع التهجير أهمية خاصة، بما يشمل أنواع التهجير المختلفة مثل الهجرة الداخلية، وهجرة أدمغة وهجرة الشباب›.

وأضاف:› يجب مراجعة كافة أشكال هذه الهجرة ووضع سياسات واستراتيجيات لمواجهة هذه الظاهرة، حيث أن قضية السكان قضية محورية في العملية التنموية لا يمكن أن تكون عنصرا محايدا في عملية التنمية أو أن تبقى خارجها، وهي قضية تؤثر وتتأثر بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها›.

وقدمت خلال المؤتمر عدة دراسات، أشارت إلى اتساع ظاهرة الهجرة الخارجية والداخلية، حيث أشارت معظم هذه الدراسات إلى أن الهجرة الداخلية تركزت في معظمها في محافظات وسط الضفة(القدس، ورام الله).

وتابع الجرباوي: ‹ولتحقيق التأثير الايجابي المتبادل بين قضايا السكان والتنمية يتطلب وجود بيئة داعمة تتضافر وتتفاعل فيها الإبعاد السياسة، والتشريعية، والاقتصادية، والثقافية مع ضرورة اتخاذ كافة التدابير الفعالة لإدماج قضايا السكان في عمليات ومراحل التنمية المختلفة›.

ولفت إلى انه وبالرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة والمجتمع والقطاع الخاص والمجتمع الدولي لتحسين كافة الأوضاع إلا أن استمرار الاحتلال واستمرار القتل والتدمير المنهج للرأسمال البشري الفلسطيني، يؤدي إلى تقويض الانجازات التنموية.

وأضاف: ‹إن استمرار ذلك يجعل من قدرتنا على تحقيق منهاج عمل المؤتمر والأهداف الإنمائية غاية في الصعوبة، ما يدفعنا لتعجيل كافة الإجراءات المتاحة للعمل على إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة›.

وتابع: ‹جاء برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان ليؤكد على العلاقة التكاملية بين السكان والتنمية، وعلى أهمية إدماج الأبعاد السكانية في عمليات التخطيط التنموي، وفلسطينيا تشير نتائج تعداد 2007 للسكان والمساكن إلى أن عدد السكان بلغ 3.7 مليون نسمة وهذا يعني أن عدد السكان ازداد خلال 10 سنوات 866 ألف نسمة وهو ما نسبته 30% من عدد السكان عام 1997، عدا عن توقعات استمرار زيادة نسبة الشباب خلال السنوات القادمة›.

وأشار الجرباوي إلى أن الوزارة بدأت منذ سنوات بإعداد دراسات حول موضوعات سكانية مختلفة، وحوارات ونقاشات إلى جانب مشروع تشكيل لجنة وطنية للسكان كإطار مؤسسي يراعي إدماج الإبعاد السكانية في عملية التخطيط التنموي ومتابعة سير عمل تحقيق الأهداف السكانية.

ولفت إلى أن برنامج الحكومة (إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة) يتضمن محاور تعزز مختلف جوانب القضايا السكانية، والارتقاء بنوعية التعليم ورفع مستوى الخدمات بالشراكة مع القطاعين الخاص والمدني.

وشدد على ضرورة تطوير نظم المعلومات وتحليل البيانات وانجاز الدراسات حول ارتباط الديمغرافية بالتنمية لإتاحة الفرصة أمام مراجعة السياسات والإستراتيجية المطبقة، مؤكدا الالتزام بمراجعة الإطار المؤسسي المطروح لمعالجة قضايا السكان، وهي اللجنة الوطنية للسكان وضرورة تفعيلها للقيام بمسؤولياتها.

بدورها، أكدت القائم بأعمال رئيس جهاز الإحصاء علا عوض على أهمية النظام الإحصائي الرسمي كركن أساسي من أركان المجتمع المدني لأي دولة، الأمر الذي أولته السلطة الوطنية اهتماما خاصا.

وأشارت إلى أهمية قضية السكان والتنمية التي تعد واحدة من ابرز القضايا الحيوية، مضيفة: ‹انه ومما لا شك فيه فان المتغيرات السكانية مخاطرها وانعكاساتها في شتى المجالات، ولا بد من تسليط الضوء على هذه المخاطر›.

فيما أعربت ممثلة صندوق الأمم المتحدة للسكان في فلسطين باربارا جورجي عن استعداد الصندوق لدعم وتعزيز الحوار الوطني حول القضايا التنموية كالصحة الإنجابية، والمساواة بين الجنسين من خلال توفير البيانات والدراسات اللازمة، لإدماج قضايا السكان في التنمية وفي الخطط الوطنية في مجالات التعليم والصحة. وشارك إتحاد رجال الأعمال الفلسطينية ممثلاً بأمينه العام في هذا المؤتمر والتحضيرات السابقة له.

UNITED
المتحدة
للأوراق المالية

الرؤية المستقبلية للحكم المحلي

عقد عدة ورش عمل لإعداد الخطة الإستراتيجية عبر القطاعية للحكم المحلي

في إطار إعداد الخطة الإستراتيجية عبر القطاعية لقطاع الحكم المحلي واستمراراً لورش العمل السابقة التي عقدتها وتعقدها وزارة الحكم المحلي فقد تم عقد ورشة عمل تكميلية في مدينة أريحا والتي جاءت ضمن خطة التشاور نتجت عن اللجنة الفنية لإعداد الخطة وقد شارك في الورشة إضافة إلى وزارة الحكم المحلي عدد من الوزارات ذات العلاقة وممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وأكاديميين من جامعات مختلفة وصندوق البلديات واتحاد الصناعات وجمعيات رجال الأعمال والنقابة الوطنية لموظفي الهيئات المحلية وذلك بحضور ممثلين عن الدول المانحة (مستمعين) وناقش المجتمعون نقاط الضعف والقوة والفرص والتحديات التي تواجه قطاع الحكم المحلي الفلسطيني والرؤية المستقبلية لذلك القطاع في إطار الخطة التي وضعتها الحكومة لإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينيةوفي نهاية الورشة تم التوافق من قبل الجميع على اعتماد مبادئ الحكم الرشيد في إدارة منظومة الحكم المحلي خلال الفترة التي حددتها الحكومة والعمل من أجل جعل الخطة الاستراتيجية توافق الخدمات المقدمة للمواطنين وزيادة درجة الرفاهية لهم وقد أبدت الوزارة استعدادها لإعطاء أهمية وزيادة درجة اللامركزية للهيئات المحلية بشكل تدريجي وتهدف الخطة إلى وضع إستراتيجية للوزارة خلال الأعوام الخمس القادمة وتعكس هذه الخطة الواقع الحقيقي للوزارة وتطلعاتها نحو المستقبل وآلية الوصول إليها وتنفيذها وقد جاءت هذه الورشة استكمالاً لورشة العمل التي عقدت في فندق البست إيسترن في مدينة رام الله بحضور 30 بلدية من الشمال والوسط والجنوب من مختلف بلديات (أ) و(ب) في اطار التشاوروالتشارك مع البلديات حيث ناقش الحضور الرؤيا وتحليل الواقع ونقاط القوة والضعف والفرص والتحديات والاهداف الاستراتيجية التي تم التوافق عليها

ومن الجدير ذكره أن الموعد النهائي لانتهاء تلك الخطة هو 2010/1/15 وتأتي ورش العمل هذه بدعم من مؤسسة التعاون الدولي آل CHF وبتمويل من Usaid.

توقيع مذكرة تفاهم لإدراج نادي باليستينو التشيلي في سوق فلسطين المالي

وقّعت سوق فلسطين للأوراق المالية ونادي «باليستينيو» التشيلي، مذكرة تفاهم لإدراج النادي في البورصة الفلسطينية.

ووقع المذكرة الرئيس التنفيذي للسوق أحمد عويضة، ورئيس النادي سلفادور سعيد، وذلك على هامش الملتقى النوي الثالث لسوق رأس المال الفلسطيني، والذي عقد بحضور وفد من تشيلي يضم ع ددا من رجال الأعمال من أصل فلسطيني، لإضافة إلى العشرات من الخبراء ورجال الأعمال من فلسطين والأردن وتونس والإمارات والولايات المتحدة.

وبموجب المذكرة، سيتم إدراج 10% من أسهم النادي التشيلي للتداول في سوق البورصة الفلسطينية. ويبلغ رأسمال النادي 5 ملايين دولار، وقال عويضة: إن إدراج جزء من أسهمه للتداول في السوق الفلسطينية « يكتسب أهمية معنوية كبيرة، خصوصاً أن القائمين على النادي هم من كبار رجال الأعمال، ما يتيح لهم التعرف عن قرب على السوق الفلسطينية، والتأكد من سلامة الأنظمة والإجراءات المتبعة فيها، والمستوى العالي من الشفافية التي تتمتع بها».

وأضاف: كما أن النادي محبوب جداً من قبل الجالية الفلسطينية في تشيلي، التي يزيد عدد أفرادها على 300 ألف نسمة، وبالتالي فإننا نرى في إدراج جزء من أسهمه وسيلة مهمة للغاية لبناء علاقات مع هذه الجالية التي تضم عدداً كبيراً من رجال الأعمال وأصحاب الشركات

وتوقع عويضة أن يبدأ التداول على أسهم نادي «باليتسينيو» في البورصة الفلسطينية خلال شهر، «حيث سيعقب توقيع المذكرة إتخاذ الإجراءات القانونية للإدراج من قبل الجانبين»، مشيراً في هذا السياق إلى أن النادي التشيلي «بدأ فعلاً إجراءات تسجيلية كشركة أجنبية عاملة في فلسطين لدى وزارة الإقتصاد الوطني».

من جهته، قال عيسى: إن إدراج أسهم «باليستينيو» في سوق فلسطين للأوراق المالية «خطوة رمزية لكنها مهمة جداً، وتعكس إهتمامنا في الإستثمار هنا، فنحن معنيون بالإستثمار في فلسطين وسنقوم بذلك».

ولفت عيسى إلى أهمية الإستثمار في النوادي الرياضية، «حيث كرة القدم في نهوض وتطور في شتى أنحاء العالم، وأسهم النادي متداولة في أسواق مالية عديدة والأن في فلسطين».

وتحدث عيسى عن التجربة الإقتصادية التشيلية، ودور الجالية الفلسطينية فيها، مؤكداً أن لدى رجال الأعمال التشيليين من أصل فلسطيني « الكثير للمساعدة في تطوير الإقتصاد الفلسطيني، ونؤمن بقوة أن النموذج التشيلي قابل للتطبيق في فلسطين».

وتأسس نادي «باليستينيو»في العام 1920 على أيدي مجموعة من رواد الجالية الفلسطينية هناك، «ارادوا أن يكون للفلسطينيين هناك مؤسسة تمثيلية، وهو حوالي 300 ألف فلسطيني هناك، وقريب جداً من المجتمع التشيلي، وهو الوحيد في العالم الذي يحمل ألوان وأسم فلسطين».

ويزور فريق النادي الأراضي الفلسطينية حالياً برفقة الوفد التشيلي المشارك في ملتقى سوق رأس المال، وخاض عدة مباريات مع فرق محلية في محافظات مختلفة.

أبوغزاله للاستشارات حاصلة على ترخيص ادارة الاصدارت الاولية والثانوية للاسهم والاوراق المالية وتقديم الخدمات المرتبطة بها بموجب قانون الاوراق المالية رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٤ من هيئة سوق راس المال الفلسطينية. أما الخدمات التي نقوم بتقديمها:

- إعداد نشرات إصدار الأسهم
- متابعة وإدارة الاكتتاب بالأسهم
- تقييم الشركات وتقييم الاسم التجاري (الشهرة)، وتقييم أسهم الشركات
- إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية
- تسجيل الشركات وإعداد النظام الداخلي وعقد التأسيس والأنظمة المالية والإدارية
- الاندماج والاستملاك
- الخصخصة
- زيادة رأس المال والتسجيل لدى مراقب الشركات
- الأعمال المحاسبية المتعلقة بتصفية الشركات
- إعداد ومراجعة المعلومات المالية الواردة في بيانات الإصدار
- فحص الاتفاقيات المالية الخاصة كعقود الإنتاج وحقوق الامتياز بالإضافة إلى الخدمات الأخرى التي تقوم المؤسسة بتقديمها في مجال التدقيق الداخلي والخارجي والتدريب والملكية الفكرية والخدمات القانونية وتقنية المعلومات وبناء القدرات والتوظيف ومعلومات الائتمان والترجمة القانونية وإدارة المشاريع

مكاتبنا في فلسطين: رام الله: هاتف: (٠٢/٢٩٨٨٢٢٠/١) / فاكس (٠٢/٢٩٨٨٢١٩)
بريد الكتروني tagco.ramallah@tagi.com / موقع الكتروني www.tagorg.com
غزة: هاتف: (٠٨/٢٨٢٤١٦٦) (٠٧/٢٨٢٦٩١٧) / فاكس: (٠٨/٢٨٤٠٣٨٧)

نعمل بجهد لنبقى في المقدمة

وزير الأقتصاد يعلن عن تشكيل المجلس الفلسطيني لحماية المستهلك

أعلن د. حسن أبو لبدة وزير الإقتصاد الوطني، عن تشكيل المجلس الفلسطيني لحماية المستهلك في إجتماع رسمي شارك فيه رؤساء المؤسسات في القطاع الخاص بالإضافة إلى ممثليها في المجلس. وأشار الوزير أبو لبدة أن المجلس يتألف من ممثلين عن العديد من المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني ذات العلاقة بحماية المستهلك.

وأوضح الوزير أبو لبدة أن تشكيل المجلس جاء انسجاماً مع نصوص قانون حماية المستهلك الذي تناولت أحد مواده أهمية تشكيل هذا المجلس والذي تناط به العديد من المهام المتعلقة بتنظيم السوق وضبط جميع المتغيرات التي تحكم عملية تدفق وتداول السلع والمنتجات. وأضاف الوزير أن الهدف من هذا المجلس هو المشاركة في رسم العلاقة وتنسيقها ما بين كافة الجهات ذات العلاقة بحماية المستهلك، والعمل على توحيد الجهود الرقابية للجهات التنفيذية، ودعم وتعزيز دور المستهلك في الإقتصاد الوطني والحفاظ على الأمن الغذائي وسلامة الأسواق الداخلية التي تصب في حماية المواطن الفلسطيني. وإنبثقت عن المجلس لجنة لتنظيم السوق الداخلي لمتابعة تفاصيل ذلك ووضع الأدوات المناسبة والحلول.

وزارة الزراعة تعقد اجتماع موسع خاص باستراتيجية القطاع الزراعي الفلسطيني

تحت رعاية ومشاركة وزير الزراعة الدكتور اسماعيل دعيق، قامت وزارة الزراعة بعقد ورشة عمل لمناقشة الاستراتيجية للقطاع الزراعي (االرؤية المشتركة) .وشارك في الورشة وكيل وزارة الزراعة والمدراء العامون ومدراء دوائر الزراعة والبيطرة في المحافظات.

حيث تم مناقشة المسودة الاولية محتويات الاستراتيجية وتم التركيز على رؤية القطاع الزراعي لتحليل الواقع الزراعي والاهداف الاستراتيجية والسياسات القطاعية والتدخلات الواردة بالاستراتيجية وتم وضع الملاحظات التي تعكس وجة نظر كافة الخبراء والمعنيين في وزارة الزراعة علما بان هناك الفريق الوطني لاستراتيجية القطاع الزراعي والذي يضم في عضويتة برئاسة وزير الزراعة كل من الوزارات الحكومية والمؤسسات الحكومية اضافة المنظمات الاهلية والقطاع الخاص ذات العلاقة وبعضوية التعاون الاسباني ومنظمة الاغذية والزراعة الدولية حيث ان الفريق الوطني سيعمل على المراجعة النهائية لمسودة الاستراتيجية لتعكس وجهة النظر الشمولية والوطنية للاستراتيجية وذلك قبل ارسالها الي وزارة التخطيط والتنمية الادارية .

وتمحورت مواضيع الاجتماع الذي عقد حول الرؤية المشتركة لتنمية القطاع الزراعي الفلسطيني حيث يبحث امكانيات النهوض بالقطاع الزراعي من وضعة الحالي والتحديات التي تواجه القطاع الزراعي بما في ذلك تلك التي يفرضها الاحتلال بالاضافة الى التحديات التي يسببها المستوى المتواضع للتنظيم والادارة الزراعية او التي تفرضها تقلبات المناخ وحول عملية صباغة الاستراتيجية ثم الاخذ بعين الاعتبار الفرص المتاحة للنهوض بالقطاع الزراعي وضرورة اطلاق طاقات القطاع الخاص باعتبارة المحرك الرئيسي للنمو الزراعي كما سيتم مناقشة البرامج الممكنة والمشاريع المكونة لها وتحديد الاولويات من اجل التعبير عن الاستراتيجة الجديدة وكذلك مراجعة القضايا المتعلقة بالمؤسسات ذات الصلة بصورة وكذلك موارد الميزانية والمساءلة عن البرامج في وقد حضر الاجتماع العديد من المؤسسات الحكومية وممثلي الدول المانحة والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية والفلسطينية والتي لها نشاط في تقديم الخدمات وتنفيذ مشاريع تهدف الى النهوض بالقطاع الزراعي .

وقد اوضح د دعيق وزير الزراعة خلال افتتاح هذا الاجتماع باهمية هذه الاجتماعات في زيادة التنسيق والتعاون وقدم رؤيا حول التدخلات التي ستقوم وزارة الزراعة بتنفيذها والتي يغلب عليها الطابع التنموي الذي يهدف الى تطوير القطاع الزراعي.

نحقق لك أحلامك

قرض بيت الأحلام

السلفة الدائمة

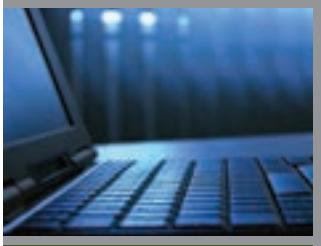

قرض الحاسوب

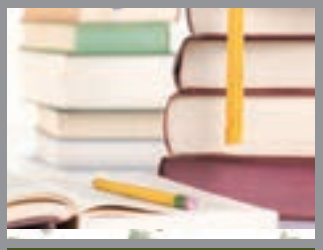

علم أولادك

قروض المهنيين

قرض المشتريات

قرض سيارتك المفضلة

قروض
المشاريع الصغيرة والمتوسطة

قرض ريح بالك

قرض بدون شرط تحويل الراتب

القرض السريع

بنك القدس
Quds Bank

بنك الوطن والمواطن

لمزيد من المعلومات، يرجى الإتصال على الرقم المجاني: 1800-110-110

www.qudsbank.ps

"شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري» تفوز بجائزة النزاهة للعام الحالي

فازت شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري، أمس، بجائزة النزاهة للعام 2009 عن فئة الشركات المساهمة العامة، وهي جائزة سنوية يمنحها الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة «امان».

وعزت لجنة التحكيم قرارها منح الجائزة للشركة «لشفافيتها في التعامل، ولتطبيقها قواعد الحوكمة».

وكان «أمان» نظم حفلاً في رام الله، أمس، برعاية شركة فلسطين للتنمية والاستثمار المحدودة «باديكو» للإعلان عن الفائزين بجوائز النزاهة والشفافية للعام 2009، وحضره العديد من مؤسسات المجتمع المدني، وممثلون على الكتل البرلمانية وممثلون عن القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية.

وعقب مدير عام الشركة عيسى قسيس على هذا الفوز بقوله «ان الجائزة تعني الكثير بالنسبة لنا، حيث ان زبائننا المباشرين هم البنوك، وهذا يعني أن كل معاملاتنا معها يجب ان تتم حسب الاصول وبوضوح تام، وبعد التأكد من توفر كافة المعايير المطلوبة، كنسبة السيولة».

كذلك، فإن النزاهة والشفافية في التعامل تنعكس برزمة المعلومات الكاملة التي يوفرها الموقع الالكتروني للشركة، كشروط التمويل ونسبة الفائدة الثابتة، وإجراءات التسجيل والرهن، «حيث يتم التعامل مع كل هذه الامور بشفافية تامة، ما جعلنا وكلاء للمواطنين إمام البنوك»، قال عيسى.

وأضاف: «من شأن حصولنا على هذه الجائزة ان يساعدنا في إدراج أسهم الشركة في سوق فلسطين للاوراق المالية، وكذلك في إصدار السندات المالية في المستقبل».

وتنشط الشركة في مجال تقديم قروض طويلة الأجل، تصل مدة سدادها الى 25 عاماً، وينص عقد تأسيسها على اصدار سندات في السوق المحلية والأسواق الدولية، لزيادة التمويل المتاح لأنشطتها.

وقال قسيس «إدراج الشركة في سوق فلسطين للأوراق المالية مرتبط بقانون السندات، الذي لم يصدر بعد».

وأضاف «جائزة النزاهة والشفافية تعطي مصداقية وثقة كبيرة في السندات التي نعتزم إصدارها في المستقبل».

من جهة أخرى، أشار قسيس إلى دخول الشركة في اتفاقيات مع بنوك ومطورين وجمعيات إسكان لتمويل عدة مشاريع إسكانية، كمشروع الحي الدبلوماسي، ومشروع فلل في أريحا تعتزم تنفيذه شركة القدس للاستثمارات العقارية.

وقال: الشركة تخطو خطوات كبيرة لتصبح احد المحركات الأساسية في النظام المالي الفلسطيني، مشيرا الى ان الشركة «تعد خطة للأعوام 2010 . 2012، تشكل مصادر التمويل محورها الاساسي».

وشارك منيب المصري، رئيس مجلس إدارة «باديكو» أعضاء مجلس إدارة مؤسسة أمان ولجنة التحكيم في تسليم الجوائز لأبطال النزاهة.

وتأتي رعاية «باديكو» لحفل الشفافية من خلال إدراكها لأهمية الحكم الرشيد ونظام المسألة والشفافية.

وأكد المصري أن الجوائز لا تكمن في قيمتها المالية وإنما تكمن في قيمتها المعنوية في تكريم أولئك الجنود المجهولين الذين يتمتعون بالنزاهة في عملهم والشجاعة في كشف حالات الفساد مهما كان حجمها أو من يقف وراءها، مضيفاً «إننا كنا وما زلنا السباقين في القطاع الخاص إلى الالتزام بمبادئ وقيم النزاهة باعتبارها مكونات أساسية من متطلبات الديمقراطية والحكم الصالح في فلسطين، وإننا سعدنا جداً بدعم جوائز هذا العام التي تتمتع بمصداقية كبيرة لدى الشعب الفلسطيني».

بنك الإسكان للتجارة والتمويل

بهدف توفير الوقت والجهد وتسهيلاً لمتعامليه

بنك الإسكان للتجارة والتمويل يدشن ١١ صرافا آليا جديدا

رام الله – أعلن بنك الإسكان للتجارة والتمويل عن قيامه بتدشين احد عشر صرافا آليا جديدا في كل من مدينة رام الله " مجمع برج الشيخ التجاري، مركز التسوق برافو 4"برافو توفير" في شارع القدس، مبنى المجلس المحلي في بلدة بدو، و بلدة بيرزيت بمبنى الجامعة مقابل كلية العلوم" و في محافظة الخليل " الحاووز محطة التحرير مفرق دورا وعين سارة مقابل البوليتكنيك" وفي مدينة جنين " بالجامعة العربية الأمريكية " وآخر في قباطية-الشارع الرئيسي، وفي مدينة نابلس " موقع الكنيسة الإنجيلية الأسقفية شارع رفيديا " وفي مدينة بيت ساحور "محطة المحروقات الحديثة" و في مدينة بيت جالا" مبنى بلدية بيت جالا".

وذكر السيد محمود التكروري المدير الإقليمي للبنك إن التوسع في خدمة شبكة الصرافات الآلية هي من الأولويات الأساسية التي يوليها البنك الاهتمام الأكبر وذلك بهدف التسهيل على جمهوره من المتعاملين وتقديم أفضل الخدمات المصرفية بالسرعة الممكنة، حيث يأتي هذا التوسع الكبير للبنك ضمن الخطة الإستراتيجية الهادفة إلى تقديم الخدمات المتنوعة للمتعاملين وتوفير الوقت والجهد عبر تدشين صرافات آلية جديدة في مناطق مختلفة، انطلاقاً من حرص البنك على إضافة المزيد من التسهيلات لزبائنه.

وأكد التكروري أن بنك الإسكان قام بتحديث نظام الصراف الآلي والبطاقات بنسخة محدثة بما يتوافق مع متطلبات الفيزا العالمية، و قد تم إضافة السحب بعملة الدولار على شبكة الصرافات الآلية.

وتجدر الاشارة إلى أن البنك يمتلك تسعة عشر صراف آلي تعمل بأسلوب حديث ومتطور على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع، وبهذا يرتفع عدد الصرافات العاملة إلى ثلاثين صرافا تنتشر في مختلف أنحاء البلاد، ومن ناحية أخرى يستعد بنك الإسكان للتجارة والتمويل لإطلاق المزيد من أجهزة الصراف الآلي في مطلع العام القادم.

شركة بال غاز
للخدمات والتوزيع م.خ.م

كانت فكره إنشاء شركه متخصصة في مجال خدمات الغاز المركزي في فلسطين حلم حتى تحقق بالعام 1996 ، حيث تم إنشاء قسم خاص للغاز المركزي يعمل من خلال شركه العزوني لتعبئه الغاز وتوزيعه وتم شراء صهريج غاز خاص للغاية المذكورة وباشرت الشركة العمل في تقديم خدمات الغاز المركزي من خلال توعيه جمهور المواطنين لميزات الغاز المركزي واعتمدت الشركة سياسة علميه في نشاطاتها حيث تم تدريب طاقم عمل يشمل مهندسين وفنين ليشكلوا فريقا مميزا يقدم الخدمات لجمهور زبائن الشركة على مدار الساعة.

الا ان الظروف السياسية وتعقيدات العمل خلال السنوات الماضية حالت دون توسع نشاطات الشركة حسب ما كان مخطط لها،وبعد فك الاحتكار والسياسة الاقتصادية الرشيدة للحكومة تم توسيع نشاطات الشركة وفصل خدماتها عن شركه العزوني بانشاء شركه متخصصة في مجال خدمات الغاز المركزي وضبط توريد الغاز هي شركه بال غاز.

اعتمدت بال غاز سياسة خاصة لتزويد العمارات والمجمعات السكنية بخدمات الغاز المركزي حسب نظام الفاتورة وأصبح عدد المشتركين في محافظات الشمال والوسط أكثر من ألفي مشترك ،بالأضافه إلى مئات المشاريع الصناعية والزراعية التي تم تزويدها بالغاز ومعدات الغاز ضمن أعلى المواصفات.

تهدف الشركه الى تطوير خدماتها لتغطي كافه محافظات الوطن من خلال مراكز خدمات مشتركين تقدم خدماتها للمشتركين على مدار الساعة وتقوم ببيع وتسويق معدات الغاز من أشهر الشركات العالمية.

اننا نسعى بكل جهد الى تطوير صناعه الغاز المركزي لما في ذلك من أهميه للقطاعات الصناعية والزراعية والتجارية المختلفة بالأضافه إلى الميزات التالية:

- الحفاظ على البيئة ،حيث ان الغاز مصدر طاقه نظيف لا يلوث الأرض والهواء والمياه الجوفية ولا يؤذي طبقه الأوزون.
- تخفيض الكلفة حيث ان الغاز ارخص من مصادر الطاقة الأخرى .
- الراحه والسهولة لمستخدمي الغاز المركزي.
- الامـان من خلال تنكات الغاز الخاصة والمصنعة خصيصا للغاية المذكورة والتي يتم تركيبها خارج المنازل او المشاريع الصناعية،التجارية ، الزراعية ضمن اعلي المواصفات.

ماهو الغاز الكربوني المكثف LPG.

الغاز الكربوني المكثف والمعروف باسمLPG (Liquified Petroleum Gas)هو غاز صناعي ناتج عن تكرار البترول ويتكون من مزيج من Butane بنسبه 40% والبروبان بنسبه 60% ويمتاز بإصدار غازات عند احتراقه، Co2 بنسبه 19%لكل Kwb اقل نسبه من الغازات المنبعثة عند احتراق مشتقات البترول الأخرى.

شركه بال غاز هي الرائدة في مجال خدمات الغاز المركزي حيث استثمرت في المشاريع الصناعية والتجارية والزراعية والسكنية بتركيب تنكات غاز ضمن انظمه تزويد مختلفة ومتابعه تزويدها بالغاز باستمرار وبدون انقطاع وتم شراء شاحنات غاز جديدة عدد اثنان هذا العام، وتعمل الشركه الان على توسيع خدماتها لتشمل محافظات الجنوب لتكون الشركه الاولى في مجال الغاز المركزي على مستوى الوطن .

ان اجمالي استهلاك السوق الفلسطيني للغاز في محافظات الضفه الغربيه بلغ بالعام 2008 78الف طن ويشكل الغاز المركزي ما نسبته 10% من إجمالي الاستهلاك ،مما يشير إلى حجم سوق واعد.

شركة السيد للمجوهرات
Al-Sayyed Co. for Jewellary
Al-Sayyed Co. for Jewellary
Hebron - Palestine - فلسطين – الخليل
Tel.: 02-2228547 - Fax: 02-2229638
E-mail : supertec@palnet.com

الاقتصـــاد المقـــدســـي:

يواجه التاجر المقدسي تحديات البقاء، ويواجه ظروفا صعبة أوقعته بها الظروف السياسية العامة... بحيث بات الحافز لديه للبقاء في القدس ضعيفا، وبحيث بدأ يسعى للإستثمار اما في مدن الضفة الغربية، أو في الخارج، وأبقى محله التجاري في القدس مفتوحا من باب رفع العتب، أو كمركز اعتاد عليه.

ولا نكاد نستمع الى تاجر مقدسي الا وهو يشكو، يشكو من الضرائب، ويشكو من الارنونا، ويشكو من قلة المتسوقين، ويشكو من المنافسة سواء كانت منافسة التجار الاسرائيليين، أو منافسة تجار الضفة الغربية.

تاجر الخضار لا يمكنه احضار خضاره من الضفة، هو مجبر على شرائها من السوق الاسرائيلي ، ولذلك فان اسعار الخضار والفواكه في القدس أعلى من أسعارها في الضفة.

ومحلات المواد التموينية والبقالة لا يستطيعون احضار البيض من الضفة، وسعر البيض الاسرائيلي ضعف سعره في الضفة.. وقس ذلك على اللحوم والدجاج.

هؤلاء أيضا يواجهون منافسة من محلات رامي ليفي وما شابهها، التي تتبع أسلوبا يجذب اليها المتسوقين العرب، فيهربون من الشراء من المحلات العربية، ويتجهون الى مثل هذه المحلات، وهم لا يدرون أن اجمالي مشترياتهم من المحلات الاسرائيلية هذه محصلته أكبر مما لو اشتروها من التجار العرب، ذلك أن مثل هذه المحلات، تقوم بتخفيض أسعار مائتي سلعة الى ما دون تكلفتها الحقيقية، وترفع أسعار السلع الأخرى، وهي تصل الى ما يزيد عن ألفي سلعة. هم يعوضون خسارتهم من هذه السلع " المحروقة السعر" بربحهم الكبير من السلع الأخرى الأكثر عددا.

وتجار الهدايا التذكارية "السوفينيرز" يشكون من أن السواح في المدينة لا يدخلون محلاتهم ولا يشترون منها، ذلك أنهم يتعرضون الى محاربة أدلاء السياحة الاسرائيليين، الذين ينصحون السواح بعدم الشراء من المحلات العربية، مشوهين سمعة المحلات العربية بشكل كبير.

فنادقنا العربية عليها طلب أكثر مما لديها من غرف وأسرة فنصف فنادقنا فقط يعمل، والباقي بحاجة الى تجديدات وتصليحات حتى يتمكن من العودة للعمل، والتجديدات هذه بحاجة الى استثمار، وأصحاب هذه الفنادق واجهوا توقفا تاما عن العمل لأربع سنوات أو أكثر، استهلكوا فيها مدخراتهم، فلم يعودوا يستطيعون العودة للعمل بقواهم الذاتية.

وأما باقي التجار، فمشاكلهم الضريبية، وارتفاع المبالغ التي يدفعونها للضريبة وللبلدية وللتأمينات الاجتماعية والصحية وصندوق التقاعد، تجعلهم مضطرون لزيادة هامش ربحهم، ويتواجهون بالطبع بمنافسة أصحاب البسطات، الذين لا يدفعون ايجارا لمحل أو ضرائب أو كهرباء وخلافه، ويبيعون نفس السلع الموجودة في المحلات بالطبع بسعر أقل.

والبنوك العربية، لا تعطي تسهيلات لتجار القدس، وتحتج دائما بعدم السيطرة على الضمانات المقدسية، لأن القدس تحت الاحتلال والسيطرة الاسرائيلية، والاقتصادي المقدسي ربما يتسائل: ما نسبة الديون المشكوك في تحصيلها لتجار القدس؟ وهل تجار رام الله أو نابلس ديونهم المشكوك في تحصيلها أقل نسبة أم أكثر؟! هل فقط تتمسك البنوك بذرائع واهية للهروب من دورها التنموي.

بعض التجار والمقاولين المقدسيين لا يستطيعون الدخول في

نظـــرة للأمـــام؟

عزام توفيق أبو السعود
www.azzam-abusaud.com

مناقصات في الضفة، ممولة من جهة أجنبية ، لأن شروط تلك المناقصات تقديم فاتورة صفرية، والإقتصادي المقدسي لا يستطيع الحصول على هذه الفاتورة، فتضعف أمامه سبل المنافسة.

لا تتوفر في القدس منطقة صناعية مؤهلة للعرب فقط، ولا نستطيع بنائها في الوقت الحالي في ظل الاوضاع السياسية الحالية ..

تلك بعض النماذج من مشاكل تجار القدس وصناعيي القدس، وهناك غيرها طبعا، وهي ما تستدعي منا وقفة للتساؤل: هل نستسلم أم نبحث عن وسائل لانعاش القدس؟ وذلك لاعطاء محلات القدس العربية ميزة تنافسية عالية، بحيث نتمكن من الصمود ومواجهة هذه المعيقات الكثيرة...

معظم فنادقنا مثلا، يتم تزويدها باحتياجاتها اليومية وغير اليومية من قبل تجار اسرائيليين، يحملون عيناتهم ولا يكلون من عرضها على أصحاب الفنادق ومسئولي المشتريات فيها.. لماذا لا يكون لدينا تجار متخصصون، أو حتى شركة متخصصة لتوريد احتياجات الفنادق والمطاعم من ورق التواليت والصابون والشامبوهات ومواد التنظيف وأدواتها ،والمواد الغذائية ، والأطباق والأدوات المنزلية والبشاكير والمفارش والبرادي واللحوم والدواجن والاسماك والادوات الكهربائية، بعضها يحتاج الى تعبئة بالطريقة التي يفضلها الفندق، وتحمل شعاره أيضا .. لماذا نترك هذا الامر حكرا على الموردين الاسرائيليين، ونكتفي بنصيب يسير من هذا السوق الكبير؟

لماذا نستمر في بيع الهدايا المصنوعة في الصين أو الهند أو غيرها، ولا نعيد بناء صناعة الهدايا اليدوية الصنع هنا، حتى يأخذ السائح معه من بلادنا هدية حقيقية مصنوعة بايدينا؟

يحتفظ بها ويدفع لنا ثمنا عاليا هو مستعد لدفعه اذا تأكد أنها صناعة الارض المقدسة أو صناعة القدس، وتمثل شيئا وفنا مقدسيا. ولماذا نبقي على التذكارات التقليدية، ولا نطورها ، مع وجود عدد جيد وممتاز من فنانينا الذين يمكنهم تصميم وتحديث الهدايا التذكارية بصورة أكثر عصرية، وأكثر فنية تبقي روح القدس التي نريدها فيها.

لماذا لا نبدأ بحملة مضادة لحملات أدلاء السياحة الاسرائيليين، لنثبت عكس ما يقولون، لماذا لا نتوقف عن عرض هدية ما بمائة دولار، فاذا ساومنا السائح أكثر نبيعها له بخمسة دولارات؟! لماذا لا نبيع شيئا لا يجده السائح الا عندنا؟ ولماذا ندع السائح يهرب من أيدينا ليذهب كل مساء الى القدس الغربية، ليرفه عن نفسه؟ لماذا لا نريه ثقافتنا وتراثنا بطريقة تجذبه أكثر الينا؟ السواح ينفقون 7% فقط مما يخصصونه كمصروفات لرحلتهم عندنا، وينفقون 93% من مخصصاتهم في أسواق ومطاعم ومقاهي القدس الغربية؟

وأخيرا لماذا لا يشكل تجار الجملة عندنا تجمع "كرتيل" للمشتريات، فبدلا من أن يشتري عشرة تجار متفرقين احتياجاتهم يمكن لهذا الكرتيل أن يشتري للجميع بكلفة أقل تستطيع المنافسة؟ لماذا لا نبدأ بتلك السلع " المحروقة" وان احتاج الامر فالنحرق أيضا سعر بعض هذه السلع؟؟ هذه بعض أفكار علينا أن نطورها ونطور غيرها لاستعادة الحياة للإقتصاد المقدسي.

هذه خطوات بسيطة وأولية تسبق التفكير باقامة مشاريع كبيرة، نحن نعرف أن الحصول على تراخيص لها تستغرق سنوات وسنوات .. فهل من مجيب.

بطاقة رجل أعمال

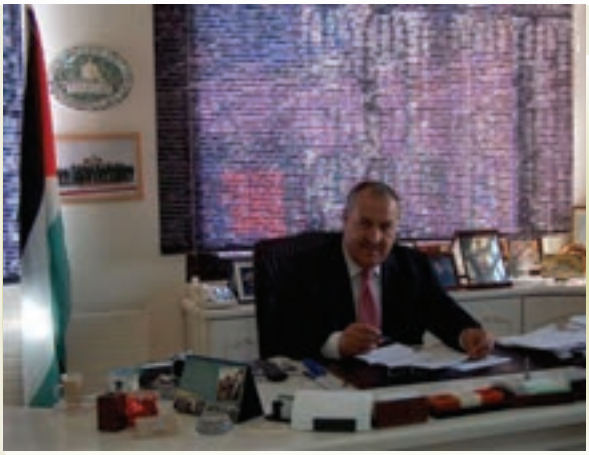

مازن توفيق رشيد سنقرط

مواليد القدس بتاريخ 1954/11/30
الدراسة الثانوية: الكلية الابراهيمية في القدس – توجيهي علمي
الدراسة الاكاديمية: هندسة انتاج صناعي وادارة انتاج مع مرتبة الشرف من جامعة Nottingham في بريطانيا
متزوج واب لخمسة ابناء
مكان السكن: القدس

التحصيل العلمي

السبب الرئيسي للتحصيل الاكاديمي والعلمي كان للعمل ضمن ما اسسه الحاج توفيق سنقرط من بينة تجارية كبيرة حيث عمل فيها لعشرات السنوات في محلات تجارية للاقمشة بالجملة والتحف الشرقية داخل اسواق البلدة القديمة، والذي وجه ابناؤه وانا واحد منهم لدراسة تخصصات علمية تاتي للعائلة بنقلة نوعية من التجارة الى الصناعة.

وبناءً على هذه التوجهات وبعد التخرج عام 1980 مستمدين من خبرة الآباء في العمل التجاري الشريف والمسؤول مع الشركاء من الزبائن والمؤسسات وبعد دراسات سوقية مستفيضة بدأنا في انشاء شركة سنقرط للمنتوجات الغذائية في المنطقة الصناعية لمدينة رام الله على قطعة ارض اقل من 2 دونم.

التوسع الافقي

ويقول سنقرط انه بناءً عليه بدأ التوسع الافقي في زيادة خطوط الانتاج من البسكويت والشوكولاتة والحلويات وزيادة التوسع التسويقي في داخل السوق الفلسطيني والاسواق الاقليمية، حيث ابتدأنا العمل بتسعة من العاملين فقط الى ان اضحت شركة سنقرط خلال وقت قياسي تعتبر كبرى شركات تصنيع الحلويات في فلسطين من حيث الطاقة الانتاجية لانتاج اكثر من 60 صنف من الحلويات المختلفة ويعمل فيها حوالي 220 موظف وعامل.

هذا الانجاز الذي حصل كان ضمن الفريق الاسري لمجموعة سنقرط مع الاخوة الابناء وبرعاية الآباء، خلال فترة النمو هذه تشكلت نواة لفريق العمل والتطوير من مازن واخوانه مروان ومحسن وكامل وسليمان للتفكير بالتوسع الاستثماري في داخل فلسطين كاولوية للعائلة والذي بموجبه تم انشاء مصنع حديث ومتطور لصناعة الاعلاف وبطاقة انتاجية كبيرة وبمخزون استراتيجي للمواد الاولية والجاهزة، وبدات العائلة تفكر بتنويع الاستثمار في المجالات الاقتصادية الاخرى التي تشكل مصدرا هاما للنمو الاقتصادي في فلسطين من خلال ميزات نسبية وتنافسية حيث تم انشاء تلفريك ومجمع السلطان السياحي في مدينة اريحا والذي يتكون من فندق سعته 70 غرفة وتلفريك اريحا بسعة 750 راكب بالساعة ومطاعم وكافتيريا ومحلات تجارية للتحف الشرقية في المنطقة التي تعتبر الواقعة بجانب تل اريحا الذي يمثل 10000 عام من الحضارة

والانسانية وسجل هذا المشروع في موسوعة جينيس العالمية بسبب المسافة الذي يقطعها بين المحطتين العلوية والسفلية وان المحطة العلوية منه تقع تحت سطح البحر.

ويضيف سنقرط عندما ازدادت المنافسة في السوق الفلسطيني بعد اتفاق اوسلو وتبني اقتصاد السوق ازدادت المنافسة في السوق الفلسطيني ودخول منتجات غذائية من اسواق اقليمية كثيرة انشأنا شركة الاسواق الوطنية الكبرى التي تعنى باستيراد المواد الغذائية والاستهلاكية من اسواق عالمية مختلفة. وذلك استثمارا للبنية التحتية المتوفرة بما فيها المبيعات والتسويق والعلاقات المهنية والاجتماعية التي بنيت مع التجار والموزعين والهدف تخفيض التكاليف وزيادة المبيعات والاستغلال الافضل للموارد من المصادر المتاحة.

القطاع الزراعي

اما في القطاع الزراعي والذي بدات المجموعة التفكير فيه منذ عام 2005 لانشاء شركة زادنا للتصنيع الزراعي وبشراكة مع المزارعين المحليين في واحة فلسطين الخضراء مدينة طوباس وهذا المصنع اليوم ينتج المخللات بانواعها من الخيار والزيتون والفلفل والباذنجان مروراً بالبازيلاء والبازيلاء مع جزر والحمص والشطة وغيرها، ويصدر حوالي 60% من انتاجه الى الاسواق الامريكية والاوروبية والعربية والاسرائيلية. وتوسعت الاستثمارات في الزراعة وايضاً في مدينة طوباس وتحديداً في واد الفارعة بانشاء شركة الاعشاب الطبية على مساحة 150 دونم مغطاه بالبيوت البلاستيكية ومركز للتغليف وتعبئة الاعشاب والتي تنتج حوالي 25 صنفاً من الاعشاب

الطبية والطازجة ويصدر 100% من المنتج النهائي الى السوق الارميكي والاوروبي والروسي.
وزيادة في استثمارات القطاع الزراعي انشات مزارع خاصة للبندورة الكرزية بانواعها في منطقة العوجا وبشراكة مع مزارعين آخرين لزراعة الفلفل الحلو والبندورة والتمور ،كما انشأنا مركز لتعبئة وتغليف وتوضيب الخضار الطازجة على مساحة 2500 متر مربع في منطقة العوجا، تصدر 100% من منتجاته الى الاسواق الاوروبية والروسية والامريكية.
ويقول سنقرط عملت المجموعة في عهدنا ان تبقى البوابة الاقتصادية مفتوحة مع الدول العربية من خلال الاردن ، انشأت شركة اجيال للتوكيلات والتسهيلات والتي تعمل على بناء شركة العلاقات التجارية مع الاسواق العربية وبالاتجاهين.
وفي الثلاث سنوات الاخيرة عملت المجموعة على تطبيق مبادئ الحوكمة من خلال هيكلة القطاعات وتحديد السياسات وتعيين الكوادر البشرية المؤهلة في الدوائر الرئيسية كدائرة التشغيل والمبيعات والتسويق والتطوير والمالية والتدقيق الداخلي والخارجي والتعاقد مع الخبراء من الشركات الاستشارية الكبرى محليا ودوليا والذي بموجبه اضحت المجموعة تعمل في خمسة قطاعات رئيسية ومنظمة وهي: قطاع الصناعة، قطاع السياحة، قطاع الزراعة، قطاع التجارة، وتكنولوجيا المعلومات. ويعمل في المجموعة 500 موظف بوظائف دائمة وحوالي 500 موظف بوظائف موسمية ويعيلون اكثر من 5000 شخص موزعين على مناطق الجغرافيا الفلسطينية في اكثر من 75 مدينة وقرية ومخيم فلسطيني.

الخبرات والعلاقات خارج اطار العائلة:

قبل قدوم السلطة كنا قد اسسنا مع مجموعة من الصناعيين الاخرين لجنة صناعة رام الله ومن ثم المبادرة في انشاء غرف صناعة والتي لم ترى النور آنذاك بسبب منع الاحتلال اقامتها وقد كان لنا الشرف عام 1995 تأسيس وبعد قدوم السلطة اول اتحاد صناعي تخصصي للصناعات الغذائية الفلسطينية مع مجموعة من الزملاء بنفس المهنة ورأسنا مجلس ادارته لدورتين متتاليتين والذي اضحى ان يكون افضل اتحاد تخصصي يضم في عضويته 170 شركة في الضفة الغربية وقطاع غزة اضافة الى ذلك اسسنا مركز التجارة الفلسطيني «بال تريد» وكنت اول رئيس لمجلس ادارته حيث تلقينا في ذاك الوقت اول هبة مالية من الوكالة الامريكية للتعاون الدولي لدعم وانشاء بال تريد وذلك مع مجموعة من رجال الاعمال الزملاء والتي اضحت مؤسسة لتنمية الصادرات الفلسطينية تمثل فلسطين داخليا وخارجيا كما اسسنا مع مجموعة من الصناعيين الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية وتحت مظلته الاتحادات الصناعية المتخصصة وراسنا مجلس ادارته لدورة كاملة، وايضا كنت من الاعضاء المؤسسين لجمعية رجال الاعمال في القدس وسعينا مع زملائنا في القطاع الخاص ومن خلال ترأسنا لبعض مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني على انشاء ومأسسة القطاع الخاص الفلسطيني ضمن المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الذي اصبح يشكل شريكا رئيسا للقطاع العام.

وزارة الاقتصاد الوطني

وفي فترة رئاستنا للمجلس حافظنا على دورية اللقاءات بين الحكومة ممثلة بوزارة الاقتصاد والوزارات ذات العلاقة وما بين مؤسسات القطاع الخاص ومن ثم تولينا حقيبة وزارة الاقتصاد

الوطني في حكومة الاخ احمد قريع «ابو علاء» من نهاية شهر 2005/2 الى نهاية شهر 2006/3 كاول وزير لوزارة الاقتصاد الوطني من خلفية القطاع الخاص والتي اعطتنا فرصة كبيرة في تسخير كافة الخبرات التي اكتسبناها وبناء شبكة علاقات قوية ، حيث ومن خلال تحملنا مهام الوزارة سعينا الى ترسيخ الشراكة مع القطاع الخاص الفلسطيني ومأسسة هذه العلاقة ، اعداد خطة كاملة لانعاش الاقتصاد في قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي منها ، بناء منظومة من القوانين والتشريعات والاجراءات الادارية المحفزة للاستثمار، التخطيط الامثل لمؤسسة المواصفات والمقاييس، وتحديد اولويات التوسع في المناطق الصناعية الداخلية والخارجية، وتنظيم السوق الداخلي وزيادة ايرادات السلطة والدخول كمراقبين ولاول مرة في منظمة التجارة العالمية WTO وتوسيع الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول الاجنبية والعالمية وغيرها، وايضا طرح مبادرة الانفتاح الاقتصادي بين فلسطين والاردن من الناحية الشرقية من خلال المبادرة اليابانية والتي حصلنا على قرارها عام 2005 وتحضير رزمة كبيرة من اتفاقيات الانفتاح الاقتصادي مع الاردن والجهة الشرقية وكذلك اتفاقيات مشابهة مع جمهورية مصر العربية من الجهة الجنوبية.
ويشير سنقرط الى انه خلال السنة الماضية انشأنا مع مجموعة من رجال الاعمال مجلس الاعمال الروسي الفلسطيني ونحن اعضاء فيه وانشأنا مجلس الاعمال البريطاني الفلسطيني، ولي الشرف ان اكون عضو مجلس ادارة صندوق الاستثمار الفلسطيني بمرسوم رئاسي خاص وعضو مجلس ادارة شركة عمّار وشركة الخدمات التجارية التابعة لصندوق الاستثمار الفلسطيني اضافة الى ذلك مديرا اقليميا للاتحاد العربي للصناعات الغذائية المنبثق عن جامعة الدول العربية كمؤسسة عربية ودولية.

تهنـــــئة بالأعيـــــاد

تتقدم اسرة مجلة رجل الاعمال الفلسطيني بالتهاني والتبريكات بمناسبة اعياد الميلاد المجيدة وعيد الاضحى المبارك ورأس السنة الهجرية والميلادية جعلها اعياد مباركة وفد تحققت امال شعبنا بالحرية والاستقلال.

كل عام وأنتم بخير

تهنـــئة

تتقدم اسرة مجلة **رجل الاعمال الفلسطيني**
من السفير البولندي
بوغسلاف اغودك
بالتهاني والتبريكات بمناسبة تعيينه سفيرا جديدا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية متمنين له مزيدا من التوفيق والنجاح ومبروك.

تهنـــئة

تتقدم اسرة مجلة **رجل الاعمال الفلسطيني**
من معالي وزير العدل السابق القاضي
فريـــد الجـــلاد
بالتهاني والتبريكات بمناسبة تعيينه رئيسا للمحكمة العليا ولمجلس القضاء الاعلى متمنين له مزيدا من التوفيق والنجاح في خدمة وطنه وشعبه ومبروك.

تهنـــئة

تتقدم اسرة مجلة **رجل الاعمال الفلسطيني**
من معالي الدكتور
حسن ابو لبده
بالتهاني والتبريكات بمناسبة تعيينه وزيرا للاقتصاد الوطني متمنين له مزيدا من التوفيق والنجاح في خدمة وطنه وشعبه لتعزيز التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني.

تهنـــئة

تتقدم اسرة مجلة **رجل الاعمال الفلسطيني** من
عضو جمعية رجال الاعمال
احمد محمد العمري
مدير عام شركة المحيط للمقاولات والاستثمار بمناسبة حصول شركته على براءة الذمة المالية من البنك العقاري المصري العربي
متمنين له ولشركته مزيدا من النجاحات.

تهنـــئة

تتقدم اسرة مجلة **رجل الاعمال الفلسطيني**
من السفير الصيني الجديد لدى السلطة الوطنية
وانغ تشيانغ
بالتهاني والتبريكات بمناسبة تعيينه سفيرا لدى السلطة الوطنية الفلسطينية متمنين له طيب الإقامة والتوفيق في توطيد العلاقات بين الشعبين الصديقين.

تهنـــئة

تتقدم اسرة مجلة **رجل الاعمال الفلسطيني**
من الصديق
أحمـــد الحـــلو
بالتهاني والتبريكات بمناسبة تعيينه مديراً عاماً لدائرة الضرائب متمنين له مزيدا من التوفيق والنجاح في تطوير أداء الضرائب وخدمة وطنه وشعبه ومبروك.

تهنـــئة

تتقدم اسرة مجلة **رجل الاعمال الفلسطيني**
من عضو الجمعية الحاج
مأمون السعد
بالتهاني والتبريكات بمناسبة ادائه لمناسك الحج لهذا العام جعله الله حجا مبرورا وسعيا مشكورا وذنبا مغفورا وتجارة لن تبور.

تهنـــئة

تتقدم اسرة مجلة **رجل الاعمال الفلسطيني**
بالتهاني والتبريكات
من الصديق
يوسف عامر عبد الفتاح الذبابنة
لتسلمه مهامه الجديدة في وزارة الاقتصاد الوطني في مكتب الوزير .

تهنـــئة

تتقدم اسرة مجلة **رجل الاعمال الفلسطيني** ونهاد أسعد أمين عام إتحاد شركات التأمين بالتهاني والتبريكات للأستاذ
أنـــور الشـــنطي
بمناسبة تسلمه إدارة صندوق حوادث الطرق متمنين له دوام الصحة والتوفيق في عمله الجديد.

تهنئة

تتقدم اسرة مجلة رجل الأعمال الفلسطيني من الصديق

فؤاد الشوبكي

بالتهاني والتبريكات بمناسبة تعيينه قائم باعمال مدير الجمارك متمنين له مزيدا من التوفيق والنجاح في تطوير أداء الجمارك وخدمة وطنه وشعبه ومبروك.

تهنئة

تتقدم اسرة مجلة رجل الأعمال الفلسطيني بالتهاني والتبريكات من شركة فلسطين لتمويل الرهن العقاري بمناسبة فوزها بجائزة النزاهة للشركات المساهمة العامة لعام 2009 وذلك تقديرا لجهودها في تعزيز الحكم الرشيد في عملها متمنين لها مزيدا من التطور والنجاحات.

تهنئة

تتقدم اسرة مجلة رجل الأعمال الفلسطيني من عضوي الجمعية

السيد رشيد عزوني

والدكتور إياد عزوني

بالتهاني والتبريكات بمناسبة تأسيس شركة بال غاز وإنطلاق نشاطها على مستوى الوطن.

الأعضاء الجدد

أسرة مجلة رجل الأعمال الفلسطيني ترحب بالأعضاء الجدد المنتسبين لجمعية رجال الأعمال الفلسطينيين في الربع الأخير من العام 2009

إعداد: مراد داود صلاح
منسق دائرة العضوية والنشاطات
جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين

السيد يعقوب حنا عيسى سعاده
صاحب و مدير عام
شركة بال مارك

السيدة عصماء محمد سعيد عبد الرحمن قصراوي
مدير عام شركة الهدف
للاستثمار و الاوراق المالية

السيد أيمن ياسر عارف الفاخوري
صاحب ومدير عام مؤسسة توب
سيستيم للالمنيوم

السيد طالب مصطفى احمد بدير
صاحب ومدير عام شركة المنيوم
الامل للتجارة والتعهدات

السيد عدوان راغب حمدان برغوثي
مدير عام الشركة المتخصصة
للخدمات الطبية

السيد عصام محمد سعيد عبد الرحمن قصراوي
نائب رئيس مجلس ادارة شركة
الهدف للاستثمار والاوراق المالية

السيد ساهر طالب مصطفى بدير
شريك شركة المنيوم الامل
للتجارة والتعهدات

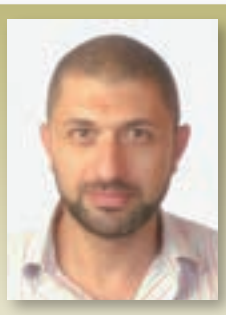

السيد عمر صلاح عطا الله
مدير عام شركة القدس
للتجارة والسياحة

أداء التجارة الخارجية الفلسطينية: قراءة إحصائية

صالح الكفري
مدير عام الإحصاءات الاقتصادية

يتكون الناتج المحلي الاجمالي (GDP) من مجموعة مكونات اساسية وهي التكوين الرأسمالي الاجمالي (الاستثمار) والانفاق الاستهلاكي النهائي (للأسر المعيشية والحكومة ومنتجي الخدمات الخاصة التي لا تهدف الى الربح وتخدم الاسر المعيشية) وصافي الميزان التجاري أو صافي الصادرات من السلع والخدمات (ناتج الطرح بين اجمالي الصادرات والواردات). ويشكل صافي الميزان التجاري من اجمالي المكونات الأخرى حوالي الثلث (36%) في الاراضي الفلسطينية بالاسعار الجارية للعام 2007 ولكن بعجز. أي يستهلك العجز في الميزان التجاري اكثر من ثلث الناتج المحلي الاجمالي. وبوصف آخر، لو افترضنا ان قيمة الصادرات تساوي قيمة الواردات الفلسطينية لأرتفع الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني بالاسعار الجارية بأكثر من النصف، أي لإرتفع من 4.7 مليار دولار في العام 2007 الى 7.3 مليار دولار. مما يبين ذلك اثر ودور الموازنة بين الصادرات والواردات في النمو الاقتصادي مما يستدعي تسليط الضوء عليها. الشكل (1) يبين اثر العجز التجاري على تقليص قيمة الناتج المحلي الاجمالي عبر السنوات الماضية. ومن هذا المنطلق من الضروري دراسة اتجاه الاداء العام للتجارة الخارجية خلال السنوات الماضية ومعرفة الى اين نحن ماضون وما هو دور القطاع الخاص والعام في تقليص الفجوة في صافي الميزان التجاري بل رفعه لصالح الصادرات.

شهدت السنوات الماضية زيادة العجز في الميزان التجاري الفلسطيني بشكل ملحوظ، وهذا مؤشر سلبي على الاداء العام للتجارة الخارجية الفلسطينية والتي مصدرها اداء القطاع الخاص من جانب واداء القطاع العام في تشجيع الاستثمار واتخاذ السياسات الملائمة التي من شأنها رفع مستوى الصادرات او تقليص الواردات والاعتماد على الانتاج المحلي وبالتالي رفع مستوى التشغيل والذي بدوره خفض معدلات البطالة، مع عدم التغاضي عن القيود التي يضعها الاحتلال الاسرائيلي اما من خلال قيوده على المعابر والحدود او اجراءاته داخل الاراضي الفلسطينية والتي تقلص من احتمالات التوجه للاستثمار طويل المدى. الشكل (2) يبين وبكل وضوح تدني مستوى الصادرات اذا ما قيست بالارقام القياسية للاسعار، بينما هناك نمو سريع لقيمة الواردات منذ العام 2002، بعد الركود الذي حدث خلال السنوات الاولى لانتفاضة الاقصى. وبالتالي من الواضح ان الاعتماد الوطني يزداد للتوجه للمنتجات الاجنبية ومنها اسرائيل عوضا عن المنتج المحلي، حيث نمت الواردات منذ العام 2002 بمعدل 16% أي اعلى من النمو في السكان او النمو الاجمالي للاقتصاد او النمو في الصادرات. وبالتالي فان العجز في صافي الميزان ازداد بمعدل 16% في ظل ثبات تدني الصادرات ونمو متسارع للواردات مما يقلل من النمو الاقتصادي الفلسطيني ككل. من جانب آخر، ازدياد الواردات جاء نتيجة الزيادة في استيراد المواد الاستهلاكية وليس المواد التي تدخل في الصناعة او السلع الرأسمالية. وهذا مؤشر سلبي اضافي على اداء القطاع الخاص في تنمية الاستثمارات والصناعات المحلية. حيث يبين الشكل (3) وبكل وضوح زيادة نسبة الواردات من المواد الاستهلاكية على حساب السلع الاخرى،

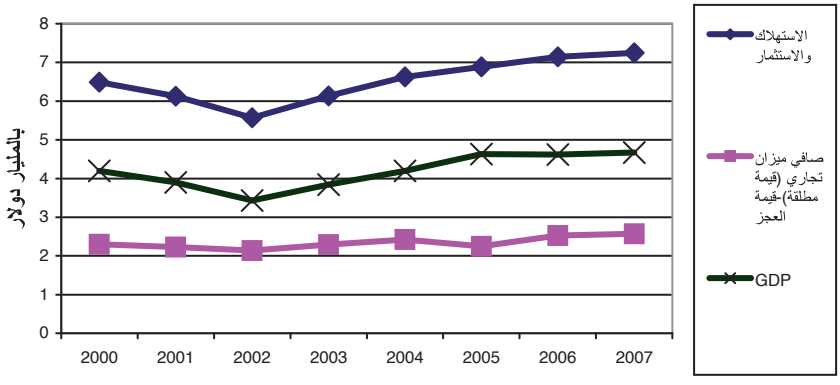

شكل (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومكوناته 2000-2007
المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2008. الحسابات القومية بالاسعار الجارية والثابتة (2000-2005). رام الله – فلسطين.
المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2009. الحسابات القومية بالاسعار الجارية والثابتة-المنقح (2004-2007). رام الله – فلسطين.
صافي الميزان التجاري يغطي السلع والخدمات.

وهذا مؤشر على زيادة التوجه للسلع غير الداعمة لنمو الاقتصاد ككل على المدى المتوسط والبعيد، وهذا يعني توجه الاقتصاد الفلسطيني ليكون اقتصادا استهلاكيا اكثر من ان يكون اقتصادا منتجاً. فقد وصلت نسبة الزيادة في الواردات من السلع الاستهلاكية ما بين عامي 2006 و2007 الى اكثر من 6%.

المستفيد الأكبر من ارتفاع الواردات الفلسطينية كانت اسرائيل، حيث شكلت الواردات من اسرائيل 74.5% من اجمالي الواردات في العام 2007، بارتفاع نسبته 15% مقارنة مع عام 2006. وطبيعة الواردات السلعية من اسرائيل تأتي في الغالب للاستهلاك اليومي والقابل للتصنيع المحلي لو أتيحت الفرصة لذلك.

في ظل معاناة الأراضي الفلسطينية من ارتفاع في البطالة وتوفر العرض من العمالة، لا بد من العمل على توفير البيئة الملائمة لتشجيع الاستثمار واستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محلياً. ولا يمكن ان يتحقق ذلك دون تحقق التعاون الكامل بين الاطراف الثلاث (الحكومة، القطاع الخاص، والمستهلك الفلسطيني) والعمل بشكل متوازي لتحقيق الهدف في رفع مستوى الانتاج المحلي كمياً ونوعياً واستبداله بالمنتج الاجنبي وكنتيجة طبيعية سيقلل من نسب الفقر والبطالة، وبالتالي ينمي الاقتصاد الوطني وينعشه على المدى القريب والبعيد. فالعمل المتوازي للاطراف الثلاث يأتي من خلال عمل الحكومة على وضع السياسات الرامية لتشجيع الاستثمار المحلي وادارة التجارة الخارجية والعلاقة التجارية مع العالم الخارجي، وكذلك قيام القطاع الخاص بتنمية صناعاته حسب متطلبات السوق وبكميات وجودة واسعار منافسة، يقابل ذلك رفع الوعي لدى المستهلك الفلسطيني بأهمية التوجه للمنتج المحلي عوضا عن المنتج الاجنبي من خلال اتجاهين، الاول الوعي الوطني والثاني رفع الرضى لديهم بالمنتج المحلي.

إن الأعراف والمواثيق الدولية المتبعة في مجال التجارة الخارجية في ظل عدم وجود سيطرة على المعابر والحدود كما هو الحال في الأراضي الفلسطينية تسمح بالقيام بالتصدير عبر أي بلد مجاور دون أية قيود أو رسوم.

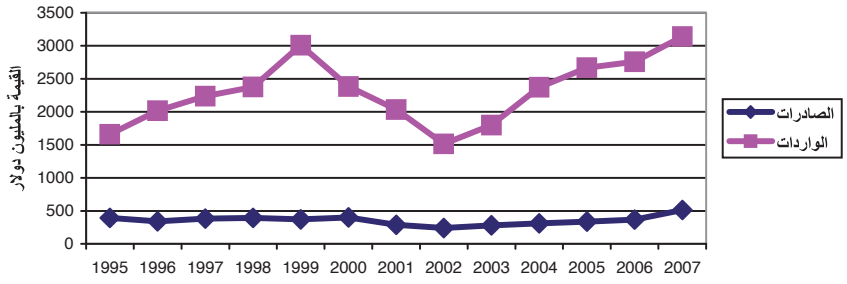

شكل (2): الصادرات والواردات من السلع بالمليون دولار 1995-2007
المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2008. احصاءات التجارة الخارجية-السلع والخدمات: 2007. نتائج اساسية. رام الله – فلسطين.

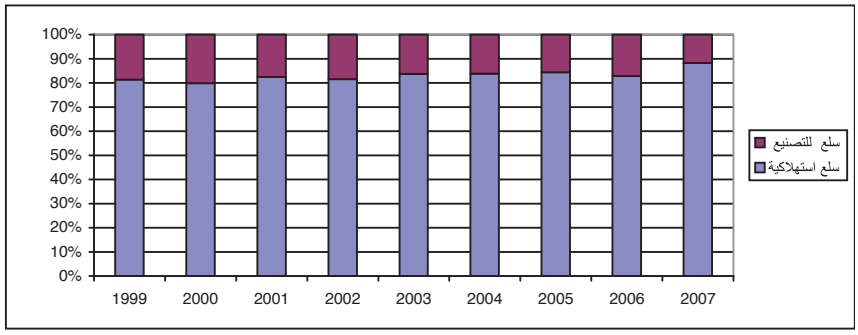

شكل (3): التوزيع النسبي للواردات حسب نوعها (استهلاكي/غير استهلاكي) 1999-2007
المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2008. تقارير احصاءات التجارة الخارجية-السلع والخدمات: 2000-2008. نتائج اساسية.
رام الله – فلسطين.

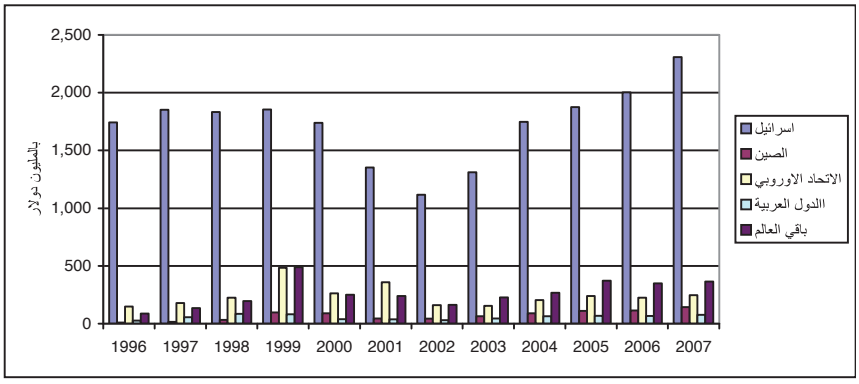

شكل (4): الواردات بالمليون دولار حسب المصدر (الدولة) 1996-2007
المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2008. تقارير احصاءات التجارة الخارجية-السلع والخدمات: 2000-2008. نتائج اساسية.
رام الله – فلسطين.

بيئة الأعمال في القطاع الصناعي

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني

امينة الخصيب
مديرة دائرة
الحسابات القومية

تعرف بيئة الأعمال في المؤسسات الصناعية الفلسطينية على أنها الوسط الطبيعي الذي تنشط من خلاله المؤسسات في عمليتها الإنتاجية سلبا وإيجابا بحيث تؤثر مجموعة العوامل الخارجية والداخلية المحيطة بالمؤسسات على العملية الإنتاجية و قدرتها على الاستمرار. ومن هذا المنطلق يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ مسح شهري دوري لمراقبة التغيرات الحاصلة لبيئة العمل للمؤسسات الصناعية الفلسطينية تحت مسمى استطلاع رأي أصحاب /مدراء المنشآت الصناعية حول الأوضاع الاقتصادية ويعتمد في ذلك على 413 مؤسسة صناعية في الأراضي الفلسطينية (358 في الضفة الغربية، 55 مؤسسة صناعية في قطاع غزة) حيث تمثل هذه العينة المؤسسات الصناعية ذات الوزن النسبي الكبير في جميع القطاعات الصناعية استنادا إلى نتائج المسح الصناعي السنوي الذي ينفذه الجهاز.

الأداء العام للمؤسسات الصناعية

أفاد 29.5% من أصحاب/مدراء المؤسسات الصناعية أن أداء مؤسساتهم بشكل عام في شهر تشرين أول 2009 قد تحسن عما كان عليه خلال الشهر السابق (أيلول 2009)، حيث أفاد 30.4% من المستطلعة آراؤهم في الضفة الغربية إلى أن أداء المنشآت قد تحسن عما كان عليه في الشهر السابق و هذا يعكس الاستقرار النسبي للوضع الاقتصادي في الضفة الغربية و توجهات الحكومة الحالية بالحفاظ على هذا الاستقرار ،فيما أشار 11.8% فقط من المستطلعين في قطاع غزة إلى تحسن الوضع عما كان عليه في الشهر السابق وذلك بسبب حالة الحصار و الإغلاق التي يشهدها قطاع غزة مما يدلل على أن أداء المنشآت بشكل عام لا زال يعاني من آثار العدوان و العرقلة في عمليات البناء و إعادة الإعمار كبيئة محيطة بالمؤسسات الصناعية.

التسهيلات البنكية

أما على صعيد التسهيلات البنكية فقد أشارت النتائج إلى أن 2.5% من أصحاب/ مدراء المؤسسات في الأراضي الفلسطينية أفادوا أن التسهيلات البنكية تحسنت خلال شهر الإسناد مقارنة مع الشهر الذي سبقه (2.6% في الضفة الغربية، في حين لم يشر أي من المستطلعين في قطاع غزة إلى وجود تحسن في التسهيلات البنكية). و هو معد ينم عن شيء من الثقة من قبل البنوك في الاقتصاد المحلي بالضفة الغربية مقابل التخوف من عمليات الإقراض و الوضع الاقتصادي غير المستقر و المحاط بعدم اليقين على قدرة المؤسسات على سداد القروض في ظل الحصار والإغلاق المفروض على استيراد المواد الخام في قطاع غزة.

> السبب الرئيسي لتراجع أو ثبات مستوى المبيعات يعود إلى تراجع الطلب على منتجات المؤسسة حيث لا زالت تعاني المنشآت من صعوبة في الحصول على المواد الأولية اللازمة لضمان جودة المنتج و التنافسية مع المنتج الأجنبي

التحديات

على مستوى التغير في حجم المبيعات:

أفاد 29.8% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية بأن السبب الرئيس لتراجع أو ثبات مستوى المبيعات يعود إلى أسباب تتعلق بالموسمية خلال شهر تشرين أول 2009، مقابل 21.2% أشاروا إلى أن تراجع الطلب على منتجات المؤسسة يعتبر من العوائق الرئيسية حيث أن ضعف جودة المنتج المحلي -من وجهة نظر المستهلك- مقارنة مع المنتج الأجنبي لا زالت أحد الأسباب لتراجع الطلب على المنتج المحلي ، في حين أشار 100% من أصحاب المنشآت في قطاع غزة أن السبب الرئيسي لتراجع أو ثبات مستوى المبيعات يعود إلى تراجع الطلب على منتجات المؤسسة حيث لا زالت تعاني المنشآت من صعوبة في الحصول على المواد الأولية اللازمة لضمان جودة المنتج و التنافسية مع المنتج الأجنبي.

المنافسة المحلية والخارجية:

أشار 92.0% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية إلى أن المنتج الرئيسي للمؤسسة يواجه منافسة سواء محلية أو أجنبية (92.8% في الضفة الغربية، 76.5% في قطاع غزة). في حين أشار 51.5% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية إلى وجود منافسة محلية للمنتج الرئيسي (50.0% في الضفة الغربية، 84.6% في قطاع غزة)، بينما أشار 8.1% بوجود منافسة أجنبية للمنتج الرئيسي (7.7% في الضفة الغربية، 15.4% في قطاع غزة)، أما 40.4% أشاروا بوجود منافسة محلية وأجنبية معاً للمنتج الرئيسي (42.3% في الضفة الغربية، في حين لم يشر أي من المستطلعين في قطاع غزة إلى وجود منافسة

محلية وأجنبية معا وذلك يعود بطبيعة الحال إلى الإغلاقات و الحصار المفروض على عمليات التصدير).

التشغيل:

أشار 7.8% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية إلى أنهم قاموا بتسريح عاملين لديهم خلال شهر تشرين أول 2009 و ذلك يعود بطبيعة الحال لموسمية العمالة ، بينما أشار 84.5% من أصحاب المؤسسات إلى أنه لم يطرأ أي تغيير على عدد العاملين.

التوقعات المستقبلية

على المدى القصير

فيما يتعلق بتوقعات أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية على المدى القصير– أي بعد شهر من شهر الإسناد (تشرين أول، 2009)- فقد توقع 37.8% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية أن أوضاع إنتاج منشآتهم سيكون أفضل بشكل عام مما هو عليه الآن في الأراضي الفلسطينية (39.5% في الضفة الغربية، 5.9% في قطاع غزة)، حيث يتضح ضعف التفاؤل في قطاع غزة و ذلك بسبب عدم وصول الحوار الفلسطيني الداخلي إلى النهايات المأمولة مما يتيح تدفق أموال إعادة الإعمار.

في حين أظهرت توقعات أصحاب/مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية حول التشغيل لشهر تشرين ثاني 2009 أن 8.6% منهم يتوقعون ارتفاع مستوى التشغيل (8.8% في الضفة الغربية، 5.9% في قطاع غزة).

أما بخصوص ارتفاع مستوى المبيعات، فقد توقع 38.2% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية ارتفاع حجم المبيعات خلال شهر تشرين ثاني 2009 (40.0% في الضفة الغربية، 5.9% في قطاع غزة).

على المدى المتوسط

على صعيد توقعات أصحاب أول ومدراء المؤسسات الصناعية على المدى المتوسط (أي خلال الأشهر الستة القادمة)، بلغت نسبة الذين يتوقعون تحسناً على وضع إنتاج منشآتهم خلال الأشهر الستة القادمة 45.8% في الأراضي الفلسطينية (47.3% في الضفة الغربية، 17.6% في قطاع غزة).

أما فيما يتعلق بمستوى التشغيل، فقد أشارت التوقعات إلى أن 11.4% يتوقعون ارتفاعاً في مستوى التشغيل في الأراضي الفلسطينية (11.4% في الضفة الغربية، 11.8% في قطاع غزة).

أما بخصوص ارتفاع مستوى المبيعات خلال الأشهر الستة القادمة، فقد توقع 45.5% من أصحاب/ مدراء المؤسسات الصناعية في الأراضي الفلسطينية ارتفاع حجم المبيعات خلال الأشهر الستة القادمة (46.8% في الضفة الغربية، 23.5% في قطاع غزة).

و تشير هذه الأرقام و النسب إلى أن أصحاب المنشآت في الضفة يميلون إلى التفاؤل على المدى المتوسط اكثر من نظرائهم في قطاع غزة و هذا يعكس ضعف الثقة بالاقتصاد نظرا إلى عدم وضوح الرؤيا المستقبلة للوضع الفلسطيني خاصة والعوامل السياسية المؤثرة على الوضع الفلسطيني.

نسبة المؤسسات الصناعية التي تحسن وضعها خلال شهر حزيران 2009 مقارنة مع الشهر الذي سبقه لأهم المؤشرات حسب المنطقة

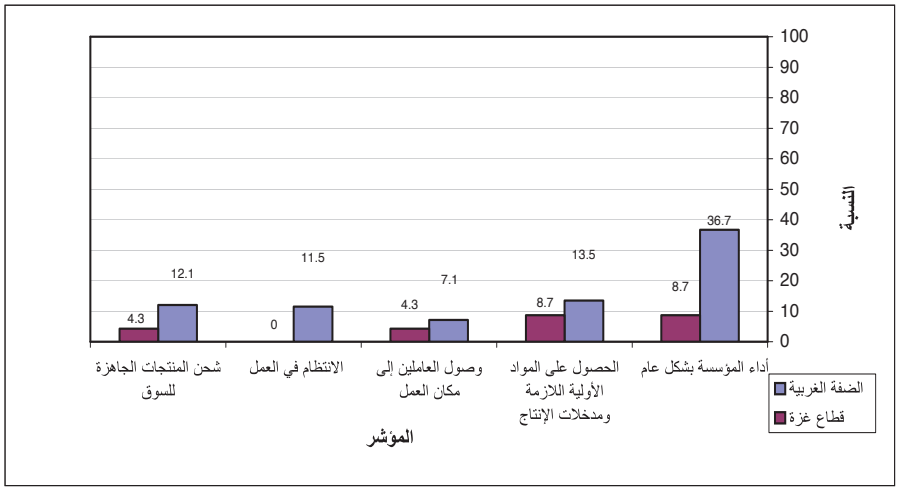

شكل 2: اتجاه أداء إنتاج المؤسسات الصناعية التي تحسن وضعها خلال شهر الإسناد (حزيران 2009) مقارنة مع الشهر الذي سبقه حسب المنطقة

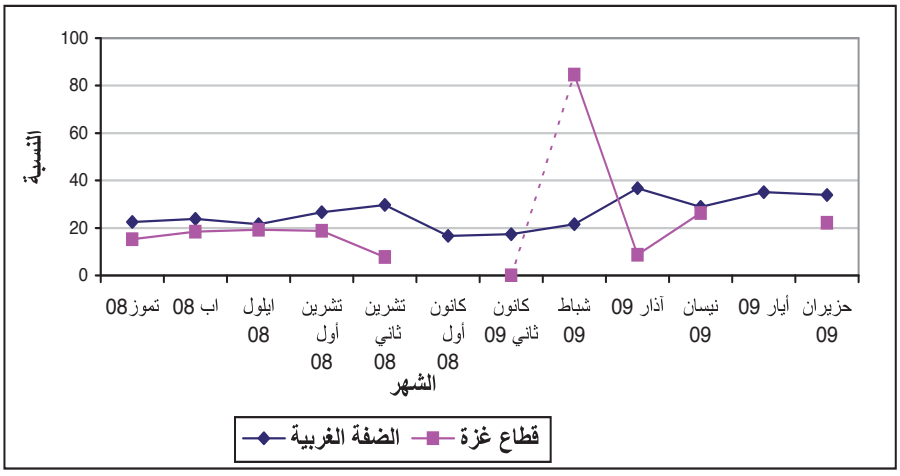

* القطع في الشكل بسبب عدم توفر بيانات عن قطاع غزة في شهر كانون أول 2008 و شهر أيار 2009

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية يجتمع مع مؤسسة كونراد أديناور

اعداد: أيمن صبيح
أمين عام الإتحاد العام
للصناعات الفلسطينية

زار فيليكس دانه الممثل المقيم الجديد لمؤسسة كونراد أديناور مقر الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية برام الله حيث اجتمع برئيس مجلس الإدارة مهدي المصري، بحضور كل من ليندا سفاريني من مؤسسة كونراد أديناور ومأمون نزال مدير العلاقات العامة في الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية.

ودار النقاش حول الوضع الاقتصادي الفلسطيني بشكل عام ووضع الصناعات الوطنية الفلسطينية الحالي والمعيقات التي تواجهها وفرص التطور والتقدم أمام هذه الصناعة بشكل خاص، وتم خلال الاجتماع بحث العلاقات الثنائية بين المؤسستين والتأكيد على الشراكة الاستراتيجية بين المؤسستين في العمل من أجل تطوير الوضع الاقتصادي في فلسطين،

ووعد السيد فيلكس دانه بالعمل على تطوير العلاقة بين كونراد أديناور والاتحاد العام للصناعات وبذل كل الجهود من أجل إنجاح كافة مشاريعها المشتركة التي تهدف إلى تطوير وتنمية الاقتصاد والصناعة الفلسطينيين.

الاتحاد يطلق مشروع التأهيل الصناعي بتمويل من البنك الإسلامي للتنمية

وأطلق الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية مشروع التأهيل الصناعي الممول من قبل البنك الإسلامي للتنمية، حيث أبلغ د. جواد ناجي، مستشار رئيس الوزراء لشؤون الصناديق العربية والإسلامية، الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية بأن البنك قد وافق على خطة العمل التي قدمها الاتحاد لتأهيل 10 شركات صناعية وإعدادها للتصدير من خلال تطبيق برامج تأهيل متكاملة باستخدام أدوات تأهيلية متطورة تم تصميمها بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للإنماء الصناعي (UNIDO).

وأفاد الأمين العام لاتحاد الصناعات المهندس أيمن صبيح بأنه سيتم الإعلان قريبا عن شروط التأهيل للشركات وتعيين خبراء مختصين في التأهيل الصناعي من أجل تطبيق خطة العمل والتي ستستمر لمدة 9 أشهر، وسينفذ المشروع بالتعاون مع مركز التجارة الفلسطيني حيث سيعمل المركز على إعداد الخطط لاستهداف الأسواق العالمية من قبل الشركات التي سيتم تأهيلها.

وأشاد المهندس صبيح بالدور الإيجابي للدكتور جواد ناجي مستشار رئيس الوزراء لشؤون الصناديق العربية والإسلامية في تأمين الدعم للتأهيل الصناعي وللاتحاد العام والاتحادات التخصصية، وكذلك بدور البنك الإسلامي للتنمية لما سيكون لهذا المشروع من آثار إيجابية على مختلف القطاعات الصناعية في فلسطين.

الاتحاد يستقبل وفدا من اتحاد الموظفين الألمان

وزار وفد من اتحاد الموظفين الألمان BDA مقر الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية برام الله، وضم الوفد كل من أنتون بورنر رئيس اتحاد التجارة الخارجية الألماني وباور كلاوس رئيس جمعية النقل الألمانية وبيرترام بوسارت المدير العام لجمعية رجال الأعمال البافاريين وعدد من ممثلي الشركات ومؤسسات القطاع الخاص الألماني، وكان في استقبال الوفد مهدي المصري، رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية والمهندس أيمن صبيح الأمين العام للاتحاد ومأمون نزال مدير العلاقات العامة بالاتحاد.

وتهدف زيارة الوفد الألماني إلى استكشاف القطاع الخاص الفلسطيني والتعرف على آفاق الاستثمار في فلسطين من حيث التبادل التجاري وفتح أسواق في ألمانيا وإمكانية الدخول في مشاريع مشتركة بين رجال الأعمال من الجانبين، وأيضا إلى التسهيلات والحوافز التي تقدمها السلطة الفلسطينية لجذب الاستثمار إلى فلسطين.

وأطلع المصري وفد رجال الأعمال الألمان على الوضع الاقتصادي الفلسطيني ووضع الصناعة الفلسطينية، وقدم شرحا حول آفاق الصناعة وآمالها وتطلعاتها، وأيضا المعيقات الموجودة.

كما قدم المصري أيضا شرحا عن الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية وعن الاتحادات الصناعية التخصصية المنضوية تحت راية الاتحاد العام والخدمات التي يقدمها الاتحاد لأعضائه.

وأجاب أيضا على اسئلة الضيوف حول الصناعة الفلسطينية والاقتصاد الوطني حيث بين لهم الصورة الحقيقية للواقع الصناعي الفلسطيني وأن هناك آفاق وفرص نجاح هائلة أمام هذه الصناعة وأن أبواب الاستثمار مفتوحة.

وقدم المهندس صبيح، للوفد عرضا توضيحيا عن القطاع الخاص والاقتصاد الفلسطيني حيث شرح فيه عن الدخل القومي الفلسطيني ومعدلات النمو في الاقتصاد والبطالة ومستوى دخل الفرد الفلسطيني.

وفي شرحه أيضا تطرق المهندس صبيح إلى التسهيلات الممنوحة من الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارتي الاقتصاد والمالية للقطاع الخاص الفلسطيني وإلى الدعم والتشجيع والتحفيز المتواصل للاستثمار، داعيا الجانب الألماني إلى استغلال فرص تشجيع الاستثمار في فلسطين والعمل على إقامة شراكات بين رجال الأعمال الألمان والفلسطينيين وتحفيزهم على التبادل التجاري بشكل أكبر.

هذا وتمثل مؤسسة DBA اتحادا يضم كل من الصناعة والبنوك والنقل والمواصلات والتجارة في

ألمانيا، ويضم هذا الاتحاد أكثر من مليون شركة في ألمانيا وتوظف أكثر من 20 مليون شخص.

توقيع مذكرة تفاهم بين «اتحاد الصناعات» و«نقابة المهندسين»

الى ذلك جرى في مقر وزارة الاقتصاد الوطني في البيرة، التوقيع مذكرة تفاهم بين الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية ونقابة المهندسين – مركز القدس، تحت رعاية وزارة الاقتصاد الوطني تهدف إلى تفعيل العمل المشترك بين الطرفين، والتكامل في أداء المهام، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، من أجل بناء صناعات وطنية فلسطينية ذات قدرة تنافسية مرتكزة على الخبرات الوطنية، واستيعاب الكوادر الشابة من المهندسين والفنيين، بما يضمن استمرارية الصناعة كأحد أهم ركائز الاقتصاد الفلسطيني، وبما يضمن تدريب واستيعاب المهندسين الجدد بعد إعدادهم وتأهيلهم وامتلاكهم المعرفة والخبرات الأساسية للقيام بدورهم في رفد الصناعات الفلسطينية وتعزيزها.

ووقع الاتفاقية مهدي المصري، رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، ونقيب المهندسين أحمد العديلي، بحضور وكيل وزارة الاقتصاد ناصر طهبوب، وأيمن صبيح، الأمين العام لاتحاد الصناعات، وإياد عنبتاوي، وصقر الجراشي، عضوي مجلس إدارة اتحاد الصناعات، من جهته، أكد المصري على أهمية توقيع المذكرة لما فيه من دعم وإسناد للاقتصاد الوطني، ودعم الكفاءات والصناعات الفلسطينية في ظل ما تواجهه من تحديات كبيرة تتمثل بالمعوقات جراء ممارسات الاحتلال والصعوبات الناتجة في القطاع الانتاجي عن هذه المعوقات.

وأكد المصري «أن مذكرة التفاهم تصب في هذا الاتجاه، لا سيما من خلال تفعيل العمل المشترك بين اتحاد الصناعات ونقابة المهندسين -مركز القدس، لدعم الصناعات الوطنية بشكل أساسي، حتى تكون لها القدرة التنافسية العالية والمرتكزة على الخبرات الوطنية.

وأشار إلى أن المذكرة تركز على استيعاب وتطوير قدرات الخريجين الجدد الذين هم عماد الصناعة الوطنية، من أجل السير نحو تطور وتقدم أفضل في كافة المجالات، لاسيما من خلال البرامج التدريبية التي ستمهد للعمل المشترك ما بين النقابة وكافة الاتحادات والمؤسسات في فلسطين، لتطوير ودعم الاقتصاد، وذلك ضمن الخطة التي

قدمها دولة رئيس الوزراء د. سلام فياض لبناء دولة فلسطينية مستقلة قادرة على الاستمرار والحياة.

وقال: «إن الاتحاد يسعى للدفاع عن الصناعات الوطنية، وتمكين عملية التطوير الصناعي، إضافة إلى أنه يلعب دوراً مهماً في التعليم والتدريب والتمثيل الفعال للأعضاء، والدفاع عن مصالحهم لدى الجهات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية، وإيصال قيم التطوير والمسؤولية الاجتماعية والصناعة المنافسة على المستوى العالمي، مضيفاً: «كما يساهم الاتحاد في تطوير سياسات صناعية فاعلة تخدم المصالح الصناعية وتساهم في تنمية الاقتصاد الوطني».

من جهته، أثنى طهبوب على جهود الاتحاد العام للصناعات، في دعم الصناعات الوطنية والسوق الفلسطينية حتى تتمكن من السير قدماً نحو إقامة الدولة الفلسطينية ذات اقتصاد وطني مستقل قادر على النهوض بالواقع الصعب الذي يعيشه الشعب الفلسطيني في ظل الاحتلال وممارساته العنصرية، مؤكداً أن وزارة الاقتصاد ستبذل ما بوسعها من أجل المساهمة في دعم وتنفيذ المذكرة، لما فيها من أهمية قصوى في دعم وتأهيل الكفاءات والصناعات الوطنية، مشيراً إلى أن أهمية المذكرة تكمن بالأساس من خلال دعم المنتج الفلسطيني وتطوير الصناعة الوطنية تعزيز تنافسيتها امام المنتجات الاخرى التي تغرق السوق ، مؤكداً دعم وزير الاقتصاد الوطني د. حسن أبو لبدة للمذكرة وجديته المطلقة في إسناد الصناعات الوطنية وتمكين المؤسسات القائمة على تطوير الصناعات مثل الاتحاد العام للصناعات والاتحادات الصناعية التخصصية، وايضا يولي الوزير اهمية مطلقة لموضوع محاربة ظاهرة منتجات المستوطنات. وقال: «من هنا نحن نقول إن المستوطنات غير شرعية، وكل ما يأتي منها فهو بالطبع غير شرعي وغير مقبول على الإطلاق».

من جهته، قال نقيب المهندسين أحمد العديلي: «الجميع مطالب ببذل جهد استثنائي، لمنح الصناعات الفلسطينية الأولوية الخاصة، ومن أجل لعب دور مهم في دعم وتطوير الصناعات الوطنية بمختلف قطاعاتها، ومن هنا يأتي إتمام مذكرة التعاون المشترك، لتنفيذ تلك الغاية التي سنمنحها كامل الاهتمام والأولوية».

صقر الجراشي، عضو مجلس إدارة الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية حث في كلمته نقابة المهندسين على دعوة مكاتب الهندسة المنتشرة في فروع الوطن على اعتماد المواصفة الفلسطينية في المشاريع، وعلى دعم المنتج الوطني والتوجه نحوه بالدرجة الأولى.

أيمن صبيح، الأمين العام لاتحاد الصناعات قال: «المذكرة تعبر عن تعاون كبير ومهم وتكامل تام ما بين أهم المؤسسات الموجودة في الوطن، وبخاصة أن للمهندس دوراً مهماً واساسيا في عملية التطوير الصناعي والانتاجي، والمطلوب استيعاب

المهندس وتطوير قدراته وخبراته، ومن هنا التقينا لرفع قدرات المهندسين بشكل مشترك، بما ينعكس إيجاباً على واقع الاقتصاد الفلسطيني.

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية يتسلم معدات وأثاث من وزارة الاقتصاد

وتسلم الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية في مقره معدات وأثاث مقدمة من وزارة الاقتصاد للاتحاد العام للصناعات الفلسطينية وذلك ضمن منحة المشروع الايطالي لقروض المعدات الصناعية بناءا على الاتفاقية الموقعة بين وزارة الاقتصاد الوطني والقنصلية الايطالية، وجرى التسليم في مقر الاتحاد العام وذلك بحضور ناصر طهبوب وكيل وزارة الاقتصاد الوطني والمهندس زياد طعمة مدير عام وزارة الاقتصاد – مدير المشروع ومهدي المصري رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام والمهندس طارق سلامة من التعاون الايطالي والمهندس أيمن صبيح الامين العام لاتحاد الصناعات و مأمون نزال مدير العلاقات العامة باتحاد الصناعات.

هذا وقد تم استحداث وحدة فنية (وحدة التسهيلات الفنية) وتمت استضافتها في مركز تحديث الصناعة الذراع الفني للاتحاد العام للصناعات بناءا على مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة الاقتصاد الوطني والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، وتهدف هذه الوحدة إلى تقديم الخدمات الفنية للشركات الصناعية بهدف تمكينها من الاستفادة من مشروع القروض الايطالي، ويدير هذه الوحدة فنيا مركز تحديث الصناعة بإشراف وزارة الاقتصاد الوطني.

ويستهدف مشروع القروض الايطالي قطاع الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث يوفر مبلغ 25 مليون يورو على شكل قروض ميسرة تساهم في تطوير القطاعات الصناعية المختلفة في فلسطين.

الاتحاد يوقع اتفاقية مع كاريتاس القدس والمؤسسة الإسبانية للتنمية الثقافية والاجتماعية

وقع الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية مع كاريتاس القدس والمؤسسة الإسبانية للتنمية الثقافية والاجتماعية اتفاقية للبدء بتنفيذ مشروع التنمية الاقتصادية المجتمعية للفتيات والنساء الفلسطينيات في منطقة بيت لحم، ووقع عن الاتحاد العام مهدي المصري رئيس مجلس الإدارة وعن مؤسسة كاريتاس القدس السيدة كلوديت حبش أمين عام كاريتاس القدس وبحضور كل من ميكايلا أوهيرون وصوفيا سانز دي اجا ممثلتين عن المؤسسة الإسبانية للتنمية وايليا قسطندنيدس منسق مشاريع كاريتاس القدس ومأمون نزال مدير العلاقات العامة ومدير المشروع المنتدب من اتحاد الصناعات.

يهدف هذا المشروع الممول من المؤسسة الاسبانية إلى تطوير القطاع الاقتصادي من خلال تطوير قطاع النسيج في الضفة الغربية، ويهدف أيضا إلى توفير أيدي عاملة كفؤة عن طريق تدريب وتأهيل 400 امرأة من منطقة بيت لحم وضواحيها، بالإضافة إلى ايصال المنتجات المحلية إلى أسواق الدول الغربية ضمن خطة تسويق شاملة.

ويصف القائمون على هذا المشروع أن من أهم مخرجاته هو الحفاظ على التراث الفلسطيني وتوفير فرص عمل للنساء في منطقة بيت لحم.

> تم الإتفاق على أن يعمل الطرفان على تركيز الجهود من أجل تامين تمويل لمركز تحديث الصناعة التابع للاتحاد العام من أجل تنفيذ نشاطاته المتعلقة بتحديث الصناعة وتحسين جودة المنتج المحلي وتأهيل المصانع ورفع قدراتها وتهيئتها من أجل المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

د. خوري يلتقي مجلس إدارة الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية

والتقى وفد من أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية مع وزير الاقتصاد الوطني السابق د. باسم خوري في مقر وزارة الاقتصاد في رام الله، حيث تباحث الطرفان في مواضيع تتعلق بالتنمية الصناعية في فلسطين وأوجه التعاون بين الاتحاد العام للصناعات ووزارة الاقتصاد الوطني، وشدد المصري رئيس مجلس إدارة الاتحاد العام للصناعات على العلاقة المتينة والقوية بين الاتحاد العام ووزارة الاقتصاد الوطني وأثر ذلك على المؤسسات الصناعية والدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في إدارة عجلة الاقتصاد الفلسطيني.

واستعرض وزير الاقتصاد السابق خطط الوزارة المتعلقة بالصناعة ومنها وضع استراتيجية شاملة للصناعة الفلسطينية والتركيز على التطوير والتحديث الصناعي وتحسين المنتج الوطني الفلسطيني ودعم هذه المنتجات في الأسواق المحلية والخارجية من خلال تنظيم السوق وتفعيل التشريعات والقوانين المتعلقة بتعزيز دور المنتج الفلسطيني في الاقتصاد، والدور الأساسي للاتحاد العام للصناعات في تطبيق هذه البرامج من خلال تعاونه مع الوزارة والاتحادات الصناعية التخصصية.

واتفق على أن يعمل الطرفان على تركيز الجهود من أجل تامين تمويل لمركز تحديث الصناعة التابع للاتحاد العام من أجل تنفيذ نشاطاته المتعلقة بتحديث الصناعة وتحسين جودة المنتج المحلي وتأهيل المصانع ورفع قدراتها وتهيئتها من أجل المنافسة في الأسواق المحلية والخارجية.

وتم الإشارة خلال الاجتماع الذي حضره بعض أعضاء مجلس إدارة الاتحاد العام للصناعات من قطاع غزة إلى موضوع تعويضات القطاع الصناعي في قطاع غزة والتي تضررت جراء العدوان الإسرائيلي الأخير، حيث ستبدأ الحكومة قريبا بصرف مبالغ التعويضات للمتضررين من القطاع الخاص في غزة.

وأيضا نوقش موضوع إدخال المواد الخام إلى قطاع غزة لتحريك عجلة الانتاج هناك وتشغيل المصانع المتوقفة منذ بدء الحصار على قطاع غزة، حيث أكد وزير الاقتصاد على استمرار جهود الوزارة من أجل إدخال المواد المطلوبة ورفع الحصار.

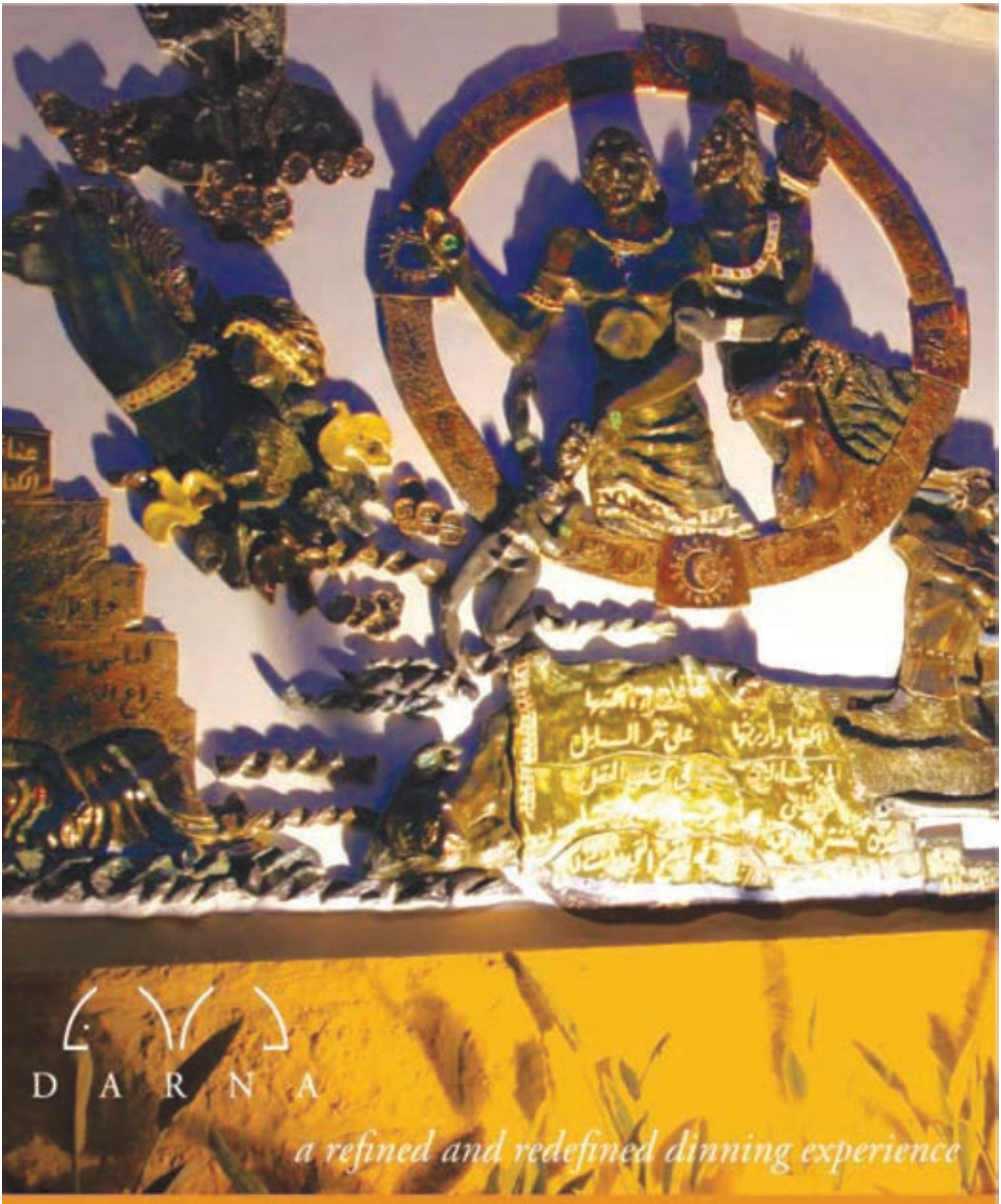

D A R N A

a refined and redefined dinning experience

free high speed wireless internet

Ramallah, Al Sahel, Tel. 02 295 0590

بالتعاون ما بين USAID والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين

دورة تدريبية عن خدمات التأمين لذوي الدخل المحدود

إعداد: نهاد أسعد
أمين عام إتحاد
شركات التأمين

عقدت دورة تدريبية بعنوان «تطوير وتصميم منتجات التأمين متناهي الصغر»، بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID من خلال مشروع تعزيز الخدمات المالية المستدامة AED/ESAF بالشراكة مع الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين. وشارك في الدورة 27 متدربا من شركات التأمين، هيئة سوق رأس المال، البنوك ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، حيث حاضر فيها خبراء دوليين من مركز التأمين متناهي الصغر Microinsurance Centre وبحثت مواضيع الدورة في أساسيات التأمين، تصميم وتوريد منتجات التأمين متناهي الصغر لذوي الدخل المحدود بالإضافة إلى الجوانب القانونية المتعلقة بتصميم وتوريد هذه الخدمة.

وفي ختام الدورة، والتي عقدت في فندق الأنكر سويتس برام الله، حصل المشاركون على شهادة مشارك بموضوع تصميم وتطوير منتجات التأمين متناهي الصغر.

ولاحقا للورشة، يتوقع أن يستمر التعاون ما بين مشروع ESAF ومركز التأمين متناهي الصغر والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين لمساعدة شركات التأمين على تصميم وتطوير منتجات التأمين متناهي الصغر لخدمة ذوي الدخل المحدود.

الاتحاد يبدأ بوضع الخطوط العريضة لحملة الوعي التأميني

الى ذلك بدأ الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين و في ظل جهوده المستمرة لتطوير قطاع التأمين وبمشاركة الإدارة العامة للتامين في هيئة سوق رأس المال بوضع خطة حملة الوعي التأميني الممولة من usiad التي من المقرر أن يتم إطلاقها في نهاية العام 2009، حيث عقد الاتحاد و الإدارة العامة عدة اجتماعات مع المستشار الإعلامي (ديرال) و المفوض من قبل برنامج إيساف الممول من usiad و المختص بدعم و تطوير الخدمات المالية لبحث الخطة المطروحة و التي تهدف إلى رفع مستوى الوعي التأميني في المجتمع الفلسطيني و تطوير قطاع التأمين .

من جهته أكد (ديرال) على أهمية الحملة و أشاد بدور الاتحاد في دعم قطاع التأمين و قام بوضع الآلية التي من المفترض إتباعها في الحملة للخروج بأفضل نتائج ، حيث تم تحديد الأهداف من الحملة والرسائل التي يجب التركيز عليها للفت انتباه الجمهور و الوسائل الإعلانية التي ممكن اللجوء إليها لترك أكبر أثر لدى المواطن الفلسطيني.

ومن منطلق الحرص الدائم على تقديم كل ما هو مفيد للجمهور الفلسطيني ، اطلق الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين موقعه الالكتروني الجديد ، حيث حرص الاتحاد على إعطاء الموقع الطابع التثقيفي لفتح المجال للجمهور للاستفادة من المعلومات المتعلقة بقطاع التأمين إضافة إلى تسليط الضوء على انجازات الاتحاد ونشاطاته توضيحا لأهميته في المجتمع الفلسطيني.

على هذا العنوان يرحب الاتحاد الفلسطيني بالجمهور حيث أن هذا الموقع يحتوي

الاتحاد يطلق موقعه الالكتروني الجديد

على عدد من الروابط الرئيسية www.pif.ps والفرعية التي تعرف بالاتحاد ونظامه الداخلي ، إضافة إلى إلقائها الضوء على أهم النشاطات مرفقة بالصورالى جانب تركيز بعضها على الجانب القانوني و ذلك عن طريق توضيحها لأهم التشريعات و القوانين المتعلقة بقطاع التأمين إضافة إلى أنواعه و تقسيماته على أمل أن يساهم الاتحاد بنشر الوعي التأميني و تقديم المعلومات الضرورية لكل من يهتم بهذا القطاع.

اللجنة التحضيرية لمؤتمر فلسطين الأول للتامين تعقد ورشة عمل لبحث القضايا المشتركة بين قطاع التأمين و الشرطة الفلسطينية

عقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر فلسطين الأول للتأمين بدعم من برنامج (إيساف) و الممول من USAID والمكونة من الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين و الإدارة العامة للتأمين في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية ورشة عمل في فندق البست ايسترن في رام الله تحت عنوان (مزيدا من التعاون نحو مرور آمن)، تأتي هذه الورشة ضمن سلسلة الورش المنوي عقدها مع الأطراف ذات العلاقة بقطاع التأمين و ذلك في إطار التحضيرات لمؤتمر فلسطين الأول للتأمين ، تركزت محاور الورشة التي حضرها ممثلين عن شركات التأمين و هيئة سوق رأس المال الفلسطينية و مدراء الحوادث و التحقيقات في شرطة المرور الفلسطينية و ممثلين عن وزارة النقل و المواصلات و البلديات، حول أهم القضايا المشتركة بين قطاع التأمين و قطاع الشرطة بهدف الوصول إلى بيئة مرورية آمنة، في بداية الورشة أوضح السيد محمد الريماوي رئيس مجلس إدارة الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين أهمية عقد مؤتمر فلسطين الأول للتأمين و الذي يأتي تحت عنوان (معا نحو الأمان)،موضحا بأنه سوف يكون منبر لبحث كافة القضايا التي تهم سوق التأمين ، أما السيد وضاح الخطيب مدير عام الإدارة العامة للتأمين فقد ناقش إلزامية ربط التأمين بالترخيص مشيرا إلى أهمية متابعة حيازة تامين و ترخيص سارية المفعول من قبل شرطة المرور الفلسطينية ، و في كلمة ألقاها العميد الركن ماجد هواري مساعد مدير عام الشرطة للعمليات و التدريب أكد على أهمية التعاون بين جميع الأطراف بما يخدم مصلحة المواطن الفلسطيني و ضرورة الاستفادة من خبرات الجميع .

قدمت اللجنة التحضيرية لمؤتمر فلسطين الأول للتأمين خلال هذه الورشة ورقة عمل تضمنت عدد من النقاط التي تشكل محور العلاقة بين قطاع الشرطة و قطاع التأمين و التي كان قد طرحها السيد نهاد أسعد الأمين العام للاتحاد الفلسطيني

لشركات التامين حيث طرح قضية تقرير الشرطة و أثره القانوني و سبل التعاون في التحقيق بين شركات التأمين و الشرطة إضافة إلى عدد آخر من القضايا ذات العلاقة مدعما هذه النقاط بعدد من الإحصائيات التي كانت قد صدرت مؤخرا عن وزارة المواصلات ،و بناء على ذلك قدم الرائد أبو زنيد أبو زنيد نائب مدير شرطة المرور ورقة عمل أوضح فيها آلية عمل شرطة المرور و أنواع الحوادث التي يتم التعامل معها و دور الشرطة في التحقيقات في حوادث السير و أكد في النهاية على استعدادهم للتعاون مع شركات التأمين ، و بعد فتح باب النقاش وصل المشاركون إلى عدد من التوصيات التي سوف يتم طرح نتائجها في مؤتمر فلسطين الأول للتأمين و التي كان من أبرزها ضرورة استمرار ربط التأمين بالترخيص و ضرورة إطلاق مشروع للتوعية المرورية و التأمينية يشارك فيه جميع الأطراف .

البداية من نابلس والبقية تأتي

د. اشتية يعلن عن إطلاق أول مشروع من مشاريع الإسكان ويبحث مع وزراء الإسكان العرب تجربتهم في المشاريع الإسكانية

إعداد: نداء ابراهيم

بعد إصدار د. محمد اشتية وزير الأشغال العامة والإسكان قرارا للمباشرة بأول مشروع ضمن برنامج إنشاء مشاريع الإسكان لموظفي السلطة الوطنية، باشر المقاول بالعمل في بناء "26" وحدة سكنية في نابلس، بمساحة 123 متر مربع لكل وحدة بتكلفة إجمالية قيمتها تبلغ 6 ملايين و337 ألف شيقل

وأوضح د. اشتية أهمية هذه الخطوة في ظل عدد طلبات فاق 50 ألف طلب قائلا: "لقد بدأنا بترجمة مشاريع الإسكان التي أعلنا عنها على الأرض، لأننا ندرك حاجة المواطنين لهذا المشروع إذ إن حجم النقص في عدد الوحدات السكنية يقرب من 160 ألف وحدة، لذلك نحن نعمل على قدم وساق لإنجاز مشاريع الإسكان وتخفيف العبء على المواطنين".

وأضاف د. اشتية: "ستقوم الوزارة مستقبلاً بمراجعة موظفي السلطة ممن تقدموا بطلبات لمشاريع الإسكان في نابلس للبدء في الإجراءات اللازمة".

وأوضح د. اشتية أن توجه وزارته لن يجعل المشاريع مقصورة في منطقة دون أخرى، بل ستعتمد احتياجات موظفي السلطة وأولوياتهم ورغباتهم، مشيرا إلى أن إن قطاع الإسكان واحد من العوامل التي تساهم في التحضير للبنى التحتية للدولة الفلسطينية، لأنه قطاع تشغيلي كبير يساهم في تشغيل الأيدي العاملة وتشغيل الصناعة الإنشائية المرافقة له، وهو يساهم في تثبيت المواطن على أرضه وحماية الأرض من الاستيطان.

ويوفر هذا المشروع قروضا للمستفيدين بقيمة الوحدات السكنية يتم تسديدها على فترة زمنية أقصاها 15 عاما، بحيث تتولى وزارة الأشغال العامة والإسكان بناء العمارات السكنية.

رام الله- د. اشتية أثناء اجتماعه بوفد اتحاد المقاولين في مكتبه بالوزارة.

فلسطين تشارك في اجتماع مجلس وزراء الإسكان العرب

من جهة أخرى، توجه د. محمد اشتية وزير الأشغال العامة والإسكان إلى القاهرة للمشاركة في أعمال الدورة السادسة والعشرين لمجلس وزراء الإسكان العرب.

وفي ختام الاجتماع، أكد د. اشتية أهمية القرارات التي اتخذها مجلس وزراء التعمير والإسكان العرب في اجتماعه بالجامعة العربية، بما يدعم التعاون بين الدول الشقيقة، وتعزيز العمل العربي المشترك.

وقال الدكتور اشتية في تصريح للصحفيين بالجامعة العربية: «بحثنا خلال الاجتماع أمورا كثيرة تتعلق بالإنشاءات، والكودات المتعلقة بالجسور والطرق والخزانات والصوامع وغيرها، وتعزيز العلاقة بين الحكومات والقطاع الخاص، وقواعد القيد والتصنيف للمكاتب الهندسية الاستشارية».

ولفت إلى أن الاجتماع استعرض تجربة مملكة البحرين في مسألة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص كبديل لتوفير الإسكان الاجتماعي، مشيرا إلى أن الاجتماع أشاد بتجربة المملكة المغربية في مجال مشاريع السكن منخفضة التكاليف، حيث أوصى وزراء الإسكان والتعمير بالاستفادة من هذه التجربة وتعميمها على الدول العربية.

وأضاف: «المهم أن حق السكن، هو حق أساسي من حقوق الإنسان، والمجتمع العربي مجتمع

فتي، فأكثر من 50% من سكان الوطن العربي هم دون سن 30 عاما، وبالتالي توجد أزواج شابة بحاجة لعدد كبير من الإسكانات، ومن المهم بأن نجتمع لنبحث في سبل تقليل تكاليف السكن، والاستفادة من التجارب الناجحة في هذا المجال».

وأوضح الدكتور اشتية أن ما يعني فلسطين بموضوع الإسكان هو إعادة بناء ما دمره الاحتلال الإسرائيلي خلال عدوانه على قطاع غزة، وتنفيذ إسكانات جديدة من قبل وزارة الإسكان والتي تأتي ضمن مساعي مواجهة الاستيطان».

د. اشتية يجتمع مع الشركات العاملة في قطاع الإسكان لبحث مشاريع الإسكان

وضمن لقاءاته لضمان التنفيذ الأمثل لمشاريع الإسكان، عقد د. محمد اشتية اجتماعا مع ممثلي الشركات العاملة في قطاع الإسكان وضعهم فيه بصورة مشروع إنشاء وحدات إسكانية لموظفي السلطة الوطنية وإمكانات التعاون بين الجانبين.

مضيفا: «نحن ننظر باهتمام بالغ لمشروع إنشاء الوحدات السكنية خاصة بعد ما وصلتنا حوالي 50 ألف طلب من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس أن وزارته وضعت خطة طموحة للنهوض بقطاع الإسكان بالتعاون مع البنوك وشركات التطوير العاملة في فلسطين، مشيرا إلى أن المشروع ما زال في مرحلة الدراسة، والاستمارة التي وزعت بهذا الخصوص فيها كافة المعلومات التي تحتاجها البنوك.

وأضاف ‹أعلنا عن مجموعة مشاريع تخص بالدرجة الأولى موظفي السلطة العسكريين منهم والمدنيين، لأن قدرتهم على السداد مضبوطة، ومضمونة».

وأوضح أن وزارته ستنظم عددا من الاجتماعات مع الجهات ذات العلاقة بالإسكان المختلفة، من مصانع حديد، ومستوردي الأسمنت وغيره، مضيفا: «سنقوم بوضع مواصفات معينة تقلل كلفة البناء.

اتحاد المقاولين يبحث مع د. اشتية هموم قطاع المقاولات

خلال اجتماعهم بالدكتور محمد اشتية وزير الأشغال العامة والإسكان، بحث وفد اتحاد المقاولين مع الوزير اشتية الهموم والمشاكل التي يواجهها قطاع المقاولات، وطالب وفد المجلس -المكون من رئيس الاتحاد م. عادل عودة، ونائب الرئيس م. ناصر العسيلي، وأمين السر م. جريس عطاالله، واياد الهندي، ومحمود جبيل-، الوزارة بتعميم وتوحيد عملية احتساب مؤشر الأسعار، واعتماد سعر الصرف للعملات الأجنبية لدى كافة المؤسسات والوزارات، واعتماد التاريخ المحدد في وثائق العطاء والمعلن عنه في الصحف.

وطالب مجلس الاتحاد د.اشتية بسرعة إصدار قانون الإنشاءات واتحاد المقاولين الموجود حالياً لدى مجلس الوزراء، وبعدم طرح العطاءات لأكثر من درجتين للتصنيف، وإرسال كشف بكافة المشاريع التي نفذت في العام 2009، للبدء في إنشاء بنك المعلومات.

وناقش أعضاء مجلس الاتحاد مع اشتية إعادة طرح عطاء مجمع الوزارات وتبيان أسباب ذلك،

> د. اشتية: المقاول الفلسطيني هو أساس البناء في الوطن وأن الوزارة -وضمن سياساتها- تركز على دعم القطاع الخاص وتشجيع رؤوس الأموال للاستثمار في قطاع الإسكان والبناء ووعد بدراسة المطالب المقدمة من اتحاد المقاولين والرد عليها بإيجاب.

وضرورة إبلاغ المقاولين خطياً بالمشاريع المقدمة، مشددين على ضرورة إصدار مذكرة من قبل وزارة الأشغال العامة شهريا تحدد أيام الشتاء والمطر لاعتمادها في باقي المؤسسات، واحتساب البنود الاختيارية عند دراسة العطاءات وعدم استثنائها.

من جهته، اكد د. اشتية على أن المقاول الفلسطيني هو أساس البناء في الوطن وأن الوزارة -وضمن سياساتها- تركز على دعم القطاع الخاص وتشجيع رؤوس الأموال للاستثمار في قطاع الإسكان والبناء ووعد بدراسة المطالب المقدمة من اتحاد المقاولين والرد عليها بإيجاب.

وأكد رئيس اتحاد المقاولين عادل عودة أن د. اشتية أبدى اهتماما كبيرا بمطالب الاتحاد وحيث إنها لقيت تجاوباً كبيراً من قبله واصفا الاجتماع مع الوزير اشتية بالإيجابي."

وزارة الأشغال العامة والإسكان تحتفل بتنفيذ مشاريع في الشمال بقيمة 32 مليون دولار

وعلى صعيد آخر، أعلنت وزارة الأشغال العامة والإسكان عن الانتهاء من تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية في مدن وقرى شمال الضفة الغربية بقيمة 32 مليون دولار بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

جاء ذلك على لسان وزير الأشغال العامة والإسكان د. محمد اشتية خلال احتفال أقيم في جنين بحضور د. سلام فياض رئيس الوزراء ووزير التخطيط د. علي الجرباوي ورئيس بعثة USAID في الضفة الغربية هاورد سومكا والقنصل الأمريكي العام في القدس دانيال روبنستين وذلك بمناسبة الانتهاء من تنفيذ هذه المشاريع.

وعبر د. محمد اشتية وزير الأشغال العامة والإسكان عن سعادته لكونه في عرابة التي اعتبرها المدينة الصامدة التي قدمت نموذجا في الأداء الوطني والعطاء، مضيفا: "نريد لعرابة أن تكون نموذجا في التنمية أيضا".

كما أعلن عن إطلاق مجموعة من مشاريع

د. اشتية يعلن عن مباشرة العمل ببناء وحدات سكنية جديدة بقيمة فاقت 6 ملايين شيقل

الأشغال العامة والإسكان تحتفل بانجاز مشاريع في محافظات شمال الضفة وجنوبها وتنجز ملفات مع اتحاد المقاولين

التنمية بحيث تكون منسجمة مع خطة الحكومة لتحقيق التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية وتعزيز صمود المواطن على أرضه مؤكدا أنها تشكل مرتكزات للحكومة للخروج من نظام الفصل العنصري الذي تكرسه إسرائيل".

وأكد اشتية على أن إقامة هذه المشاريع التنموية هو نتاج لعمل السلطة الوطنية وروح الشراكة الواحدة ومن خلال الدعم الأميركي والأوربي وليس نتيجة للتسهيلات الإسرائيلية، قائلا: "إذا أرادت إسرائيل تقديم تسهيلات للشعب الفلسطيني فعليها أن تنهي احتلالها للأراضي الفلسطينية".

وأشار اشتية إلى أن أهمية هذه المشاريع لا تنبع فقط من كونها تسهل حياة المواطنين بل نابعة من رغبتنا في أن تساهم في أن يلعب القطاع الخاص دورا في قيادة عجلة النمو الاقتصادي.

وأوضح اشتية أننا نقف أمام مفترق سياسي مهم، وأنه إن كانت هناك نوايا صادقة للمصالحة فأنها سوف تتم دون عقبات وأن العنوان واضح، مشددا على أن المخرج اليتيم لنا كفلسطينيين هو طريق الوحدة.

من جهته، ركز رئيس الوزراء د. سلام فياض على وجوب وضع المشاريع التي نفذت وتلك الجاري والمزمع تنفيذها، في إطار جهد وطني عام وشامل نحو إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة، وتحسين قدرات السلطة الوطنية في مجال تقديم أفضل الخدمات للمواطنين في كافة أماكن تواجدهم في كافة المجالات التعليمية والاجتماعية والصحية والبنى التحتية، بالتوازي مع الجهد المبذول لتهيئة مؤسسات السلطة الوطنية من أجل إقامة الدولة المستقلة.

أما محافظ محافظة جنين قدورة موسى فقد قدم الشكر الجزيل لوزارة الأشغال العامة والإسكان والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وكل من ساهم في تنفيذ هذا المشروع على الأرض خاصة أنها تعد اختتاما للمرحلة الأولى للخطة الإستراتيجية لمدينة جنين بأننا سنبدأ هذا العام

جانب من الاحتفال بانجاز مشاريع البنية التحتية في جنوب الضفة الغربية

بمشاريع تنهي البطالة وتزيد من فرص العمل والوظائف للناس".

والاحتفال بانجاز مشاريع للبنية التحتية في جنوب الضفة كلفتها 33 مليون دولار

وفي السياق ذاته، احتفل في ترقوميا بانتهاء العمل في مشاريع البنية التحتية في جنوب الضفة الغربية بالتعاون والشراكة ما بين السلطة الوطنية الفلسطينية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية شملت مشاريع طرق، مشاريع مياه، مشاريع ابنية مدرسية، بلغت كلفتها الإجمالية 33 مليون دولار.

وحضر الاحتفال الدكتور محمد اشتية وزير الأشغال العامة والإسكان ولميس العلمي وزير التربية والتعليم العالي، والدكتور حسين الأعرج محافظ الخليل، وشيري كارلين ممثلة رئيس بعثة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، وخليل الغبيش ممثلاً عن رئيس سلطة المياه الفلسطينية، وخالد العسيلي رئيس بلدية الخليل، ومحمد جعافرة رئيس بلدية ترقوميا واعضاء المجلس البلدي، والدكتور سمير ابو زنيد نائب محافظ الخليل، والقائم بأعمال وكيل وزارة الأشغال العامة والإسكان المهندس فائق الديك، ومديرو الدوائر الحكومية، وممثلو البلديات والمجالس القروية والقطاع الخاص وعشائر ووجهاء محافظة الخليل.

وقال: «في ظل حكومة نتنياهو لا نجد شريكاً لعملية السلام، ونتيجة لهذا العجز في المسار السياسي اردنا أن نحمل المسؤولية للمجتمع الدولي والأمم المتحدة التي من واجبها إنهاء الاحتلال فقد آن الأوان أن يمارس المجتمع الدولي دوره في إنهاء الاحتلال».

بدوره، قال الأعرج إن إنجاز هذه المشاريع الحيوية إلى جانب مشاريع أخرى تم انجازها بالمحافظة مؤخراً، عززت الشعور بواقع النهوض في الوضع الاقتصادي ومستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وتولى عرافة الحفل صلاح هنية مدير عام العلاقات العامة في وزارة الأشغال العامة والإسكان، الذي أكد على البعد التنموي لهذه المشاريع ومساهمتها في صمود المواطنين فوق اراضيهم، مضيفا ان هناك مشاريع في البني

التحتية، يجري العمل على تنفيذها مع الوكالة الأميركية، بكلفة تصل الى 154 مليون دولار.

الأشغال العامة والإسكان تعلن عن استكمال العمل في طريق نابلس- جنين

وأعلن د. محمد اشتية وزير الأشغال العامة والإسكان عن استكمال العمل في طريق نابلس- جنين وعن تنفيذ مشاريع طرق بقيمة 50 مليون دولار خلال العام الحالي 2010 جاء هذا الإعلان عقب الاجتماع الذي عقده طاقم وزارة الأشغال العامة والإسكان مع وفد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .USAID وكان العمل انتهى في بعض المقاطع من طريق نابلس-جنين (طريق رقم 60) والذي يشكل العمود الفقري لشبكة المواصلات في الضفة الغربية ، ليتم البدء العمل في آخر مرحلة منه، وهي طريق فندقومية –-دير شرف. وأوضح د. اشتية أنه سيتم تنفيذ مشاريع طرق بقيمة 50 مليون دولار خلال العام القادم ضمن برنامج الطرق الذي تموله USAI D، حيث تم خلال الاجتماع الحديث حول قائمة الطرق التي أعدتها الوزارة بصفتها الطرق التي تشكل أولوية وتخدم كافة قطاعات التنمية ليتم تنفيذها في العام القادم.

جانب من اجتماع د. اشتية وطاقم من وزارة الأشغال العامة والإسكان بوفد من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

وأكد د. اشتية على أهمية أن تجعل مشاريع الطرق من فلسطين دولة متواصلة جغرافيا قائلا:" نحن لا نتعامل مع الطرق على اعتبار أنها مسألة مواصلات بل كونها شبكة مشاريع وطنية تمهد لقيام الدولة المترابطة».

د. اشتية يعلن عن برنامج جديد لاستيعاب المهندسين الجدد

كما أعلن د. اشتية عن برنامج جديد لاستيعاب 150 مهندسا لمدة عام قابلة للتجديد ضمن برنامج سنوي للخريجين الجدد بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية قائلا: "يهمنا أن نأخذ بيد الخريجين الجدد ونعطيهم الفرصة كي نساهم في خلق جيل شاب يحمل القدرة والخبرة، وهذا يأتي من خلال بناء جسور التواصل بين الأجيال بحيث ننقل الخبرة والمعرفة إلى عقول الشباب».

اعلان

حجاوي

وزارة الزراعة تطالب مؤتمر الأمن الغذائي العالمي في روما بتمويل جملة مشاريع كلفتها 100 مليون دولار

بقلم: معاوية سويلم

طالبت وزارة الزراعة مؤتمر الأمن الغذائي العالمي بتمويل متطلبات تطوير وتنمية القطاع الزراعي بشقيه النباتي الحيواني بما يكفل تعزيز قدرات هذا القطاع الذي يعد ركيزة أساسية من ركائز الأمن الغذائي.

وقدم وزير الزراعة د. إسماعيل دعيق، خلال مؤتمر القمة العالمي الثالث حول الأمن الغذائي، الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" في العاصمة الإيطالية روما مؤخرا ، ورقة عمل استعرض خلالها واقع القطاع الزراعي الفلسطيني والعوائق التي تواجه الأمن الغذائي بفعل الممارسات الإسرائيلية.

وطالب دعيق الدول والجهات المشاركة في المؤتمر بتمويل جملة من المشاريع بكلفة 100 مليون دولار تتطلع الوزارة إلى تنفيذها.

وبين أن أولوية المشاريع المطلوب تمويلها تتمثل في تمويل متطلبات التأمين الزراعي ودعم شركة للتسويق الزراعي، إضافة إلى المشاريع المتمثلة بقطاع المياه ومشروع تخضير فلسطين.

وأوضح دعيق أن الجهات المشاركة في المؤتمر أبدت استعدادها لتمويل هذه المشاريع، حيث طالبت تلك الجهات الوزارة بإعداد الدراسات المتعلقة بهذه المشاريع تمهيداً لإرسالها إلى الجهات الممولة قبل العاشر من الشهر المقبل.

لجنة لتقصي الحقائق

ونوه دعيق إلى أن وزارته طالبت منظمة "الفاو" بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول الانتهاكات الإسرائيلية وتعديات الاحتلال على القطاع الزراعي، وتأثير هذه الانتهاكات على الأمن الغذائي.

ولفت إلى أنه عقد على هامش فعاليات المؤتمر التي استمرت ثلاثة أيام اجتماعات مع عدد كبير من وفود الدول المشاركة، منها وفد البرازيل الذي بحث معه إمكانية استيراد الحبوب من البرازيل بأسعار مخفضة، كما عقد اجتماعا مع ممثلي برنامج الغذاء العالمي "إيفاد" لبحث قضايا التعاون المشترك بين الجانبين، وتم إطلاع الوفود المشاركة على خطة الحكومة والوزارة للنهوض بالقطاع الزراعي.

وأوضح أن نحو 140 دولة شاركت بوفود ذات مستويات تمثيلية مختلفة وإن كان هناك غياب لافت لمستوى تمثيل رفيع للعديد من الدول الصناعية بسبب الأزمة المالية العالمية وعدم تجاوب تلك الدول مع متطلبات رصد التمويل لإنهاء الفقر والجوع في العالم مع نهاية عام 2025، وذلك من خلال رصد تمويل قيمته 50 مليار دولار.

وأكد دعيق في كلمته ما يشكله القطاع الزراعي الفلسطيني من أهمية كبيرة كونه يعتبر المصدر

وزير الزراعة سنزرع خمس ملاين شجرة ضمن مشروع تخضير فلسطين

ترأس وزير الزراعة الدكتور اسماعيل دعيق اجتماعا لمشروع تخضير فلسطين بحضور توماس وايت نائب مدير عمليات الاونروا في الضفة الغربية، تم خلاله بحث الخطوات العملية لبدء تنفيذ المشروع.

وحضر الاجتماع ممثلون عن وزارات الزراعة والحكم المحلي ،المجالس والبلديات ووكالة الغوث، والإغاثة الزراعية، وبلدية البيرة

ورحب الوزير بالحضور شاكراً جهودهم لإنجاح هذا المشروع الهام الذي يأتي في وقت تتعرض فيه الأرض الفلسطينية إلى أكبر هجمة استيطانية منظمة.

وأشار د.دعيق إلى أن هذا المشروع سيعطي منظراً جماليا للقرى والبلدات الفلسطينية، كما سيدر دخلاً إضافيا إذا ما نتج عنه زراعة مساحات أكبر بالأشجار المثمرة.

ووضع دعيق الحضور في صورة ما تم انجازه من هذا البرنامج خلال الأسابيع الماضية وآخر المستجدات في هذا المشروع، وناقش الحضور عدة قضايا تتعلق بالانتقال للخطوات العملية للبدء بالمشروع من خلال تنظيم فعاليات تشارك بها كافة شرائح المجتمع واشراك وزيادة فعالية المجالس والبلديات في حملة التخضير وزيادة مساهمة وكالة الغوث في توفير عمال للزراعة من خلال برنامج تشغيل الطوارىء والعمل مقابل الغذاء.

الرئيس للغذاء، وتوفير فرص العمل، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات السلعية الوطنية، إضافة إلى المشاكل التي يعاني منها كبقية مزارعي العالم والمتمثلة في التغيرات المناخية وحالة الجفاف التي تعاني منها المنطقة.

ممارسات الاحتلال ضد القطاع الزراعي

وتطرق إلى ممارسات الاحتلال التي أدت إلى وصول نسبة النقص في الأمن الغذائي إلى 25% في الضفة الغربية و61% في قطاع غزة، موضحاً أن الحرب الأخيرة على غزة واستمرار الحصار أديا إلى تدمير شبه كامل للقطاع الزراعي، حيث بلغت قيمة الخسائر والأضرار المباشرة حوالي 240 مليون دولار وفي الضفة الغربية حوالي 120 مليوناً.

ولفت إلى أن سلطات الاحتلال تسيطر على أكثر من 85% من أراضي المراعي الطبيعية وأنه لم يتبق سوى 15% من أراضي المراعي المتاحة أمام رعي قطعان الأغنام، منوهاً إلى اعتداءات الاحتلال على المزارعين وسرقة ونهب المحاصيل الزراعية، وقطع وحرق أشجار الزيتون، والاعتداء على مربي المواشي، وترحيل البدو وذلك بحماية جيش الاحتلال.

وبين أن إقامة جدار الفصل العنصري أدت إلى عزل ما يزيد على 18% من الأراضي الزراعية الخصبة ما أثر سلباً على الإنتاج الزراعي والمزارعين من مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وقال دعيق إن وضع العراقيل أمام حركة المواطنين والبضائع والسيطرة على الحدود والإغلاقات المتكررة للمعابر ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم السماح للشاحنات الفلسطينية بالوصول إلى الموانئ الإسرائيلية يعيق عمليات التصدير والاستيراد ويساهم في زيادة كلفتها ويقلل من جودتها وفرص منافستها وهذا أدى إلى تراجع كبير في الدخل الزراعي الفلسطيني.

سيطرة الاحتلال على المصادر المائية

وفيما يتعلق بسيطرة الاحتلال على المصادر المائية في الأراضي الفلسطينية، أشار إلى أن تقرير أمنستي الصادر في تشرين الأول الماضي قال إن الاحتلال الإسرائيلي يستخدم أكثر من 80% من حقوق الفلسطينيين المائية كما يحرمهم تماماً من حقهم في استخدام مياه نهر الأردن كبلد مشاطئ.

وأضاف أن الفرد الفلسطيني يستهلك حوالي 70 لتراً يومياً، وهي كمية أقل بكثير من الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية، بينما يستهلك المواطن الإسرائيلي أكثر من ذلك بكثير.

وأشار إلى أن تقريراً صدر حديثاً عن البنك الدولي بين أن هناك إمكانية لرفع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 10% وخلق 110 آلاف فرصة عمل، في حال حصل الفلسطينيين على حقوقهم المائية من خلال زيادة المساحة الزراعية المروية إلى 700 ألف دونم بدلاً من 240 ألف دونم حالياً.

وشدد على أهمية الجهود التي تبذلها السلطة من أجل تعزيز الأمن الغذائي كماً ونوعاً، والتوجه نحو الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية الحيوانية والنباتية والمشغلة لأكبر عدد من العمال، وتشجيع الزراعات الاقتصادية وزيادة الاستثمار في القطاع الزراعي، وإيجاد حلول لمشاكل التسويق وتطوير الإنتاج الحيواني وإنشاء أنظمة للتامين والإقراض الزراعي، وتطوير وإدارة المصادر الطبيعية عبر استصلاح وتأهيل الأراضي وشق الطرق الزراعية، ورفع كفاءة استخدام مياه الري.

د. دعيق يؤكد حرص الوزارة على دعم الأغوار وتعزيز صمود المزارعين

أكد وزير الزراعة د. إسماعيل دعيق حرص الوزارة بكل مستوياتها على دعم مشاريع التنمية في منطقة الأغوار، لأنها تشكل سلة الغذاء الفلسطيني، ومستهدفة من إسرائيل والاستيطان لموقعها الإستراتيجي الهام.

وأوضح دعيق في بيان للوزارة، أن وزارة الزراعة وضعت نصب أعينها القيام بالمشاريع الفاعلة التي تعزز التواصل مع المزارعين، وتساعدهم على العطاء والاستمرار والمحافظة على الأرض في معركة الوجود التي تشنها إسرائيل ضد شعبنا، وخاصة في منطقة الأغوار، حيث القيود والاجراءات العسكرية لتضيق الخناق على الإنسان الفلسطيني من أجل دفعه لهجر أرضه، ومن ثم ابتلاعها لتوسيع الاستيطان.

وقال إن الوزارة ستعد خطة لتطوير الزراعة في مناطق الأغوار، تشمل حزمة من المشاريع التي تهدف إلى تشجيع صمود المزارعين، وتشمل الخطة تأهيل البنية التحتية للتسويق، وتخزين المنتجات الزراعية، ووحدات جديدة للتعبئة والفرز.

من الجدير ذكره أن الوزارة تنفذ حاليا مشروعا رائدا، يهدف إلى تقوية وتحسين وتطوير امكانيات فرص انتاج النخيل في الأغوار، حيث تنفذ وزارة الزراعة مشروعا رياديا يهدف لزراعة ألآلاف من فسائل النخيل من الأصناف المجول، ودجلة نور، وبرحي، وهي أصناف عالية الجودة وعليها طلب كبير في الأسواق الأجنبية.

ومن ناحية أخرى، سيقوم المشروع بتأهيل مزارعي الأغوار من خلال الدورات الفنية المساندة، وإصدار النشرات الإرشادية المتخصصة في قطاع النخيل، حيث يقوم أساس المشروع على تنمية قدرات المزارعين وأبنائهم للعناية، وإدارة مزارع النخيل، وبالنتيجة سيؤمن هذا المشروع مستوى معيشي جيد لقاعدة كبيرة من سكان المنطقة من مزارعين وعمال وغيرهم.

ونوه وزير الزراعة د. دعيق إلى اللآثار المدمرة على الزراعة والمزارعين الفلسطينيين من الخطة الإسرائيلية، التي تقضي بفصل منطقة الأغوار عن باقي مناطق الضفة الغربية، والإجراءات الأحادية الجانب، وسياسة الأمر الواقع التي يقوم بة الجانب الإسرائيلي.

وتعرف الأغوار بسلة الخضار، حيث أن سلة كبيرة من الخضار الفلسطيني ينتج في هذة المنطقة، وإن التفاوت المناخي الذي تتمتع به منطقة الأغوار التي تعتبر دفيئة طبيعية، والاستغلال السليم للمصادر الأرضية، وتوفير كميات إضافية من المياه ممكن أن تؤدي إلى التوسع في الزراعة المروية، وبالتالي مضاعفة الإنتاج وتامين حاجات الناس من المنتجات الزراعية والحيوانية.

الربو المهني

د. جابي كيفوركيان
اختصاصي طب العائلة والصحة النفسية والاجتماعية-القدس

يعرف الربو المهني Occupational Asthma بأنه نوع من أنواع الربو (الأزثما الرئوية) الذي يتسبب من جراء استنشاق المواد المهيجة للشعب الهوائية في مكان العمل، مثل: استنشاق الغبار والغازات والأبخرة الكيميائية.

والربو المهني مثله مثل باقي أنواع الربو، يؤدي الى معاناة المريض من ضيق النفس والسعال والأزيز (صفير).

وفي حال تشخيص ومعالجة هذا النوع من الربو مبكراً، فإن الشفاء منه يكون مؤكداً. أما التعرض طويل الأمد للمواد المهيجة والحاثة لنوبة الربو فقد يؤدي الى استفحال أعراض المرض واستحالة الشفاء منها، بحيث تصبح حالة مستديمة ومزمنة.

وعلاج الربو المهني هو نفس طريقة وأسلوب علاج الأنواع الأخرى من الربو، ويشمل تناول العقاقير والأدوية للتقليل من شدة الأعراض، إضافة الى الناحية الأهم من ذلك وهي الوقاية، التي تتمثل في تجنب استنشاق المواد المهيجة والقضاء على الأسباب التي تؤدي الى حدوث النوبة وتلف الرئتين مستقبلاً.

أسباب الربو المهني

ليس من الواضح حتى يومنا هذا لماذا يصاب بعض العمال بالربو المهني نتيجة تعرضهم لمواد معينة في أماكن عملهم، في حين لا يصاب زملائهم في العمل بهذا النوع من الربو!؟ ومن المحتمل أن يكون لذلك علاقة بجينات موروثة من الأبوين، إضافة الى التعرض طويل الأمد لمواد معينة موجودة في البيئة التي يعمل فيها الشخص.

وتبدأ أعراض الربو عندما تتهيج وتلتهب الشعب الهوائية نتيجة تعرضها لهذه المواد. ما يؤدي الى تقلصها وبالتالي تحدث صعوبة التنفس.

وهنالك تفسيران لحدوث التهاب الشعب الهوائية وتقلصها:

الأول: التحسسية (الحساسية): يمكن أن يحدث الربو عندما يصاب جسم الإنسان بالحساسية جراء التعرض المستمر لمادة معينة. إذ أن الجسم يشعر بأن هذه المادة عامل تهديد له، فيقوم بتنشيط جهاز المناعة وحثه على القيام برد فعل. وتسمى هذه العملية التحسسية Sensitization.

في بداية الأمر لا يعاني الشخص من أية أعراض خاصة بالربو، لأن عملية التحسسية قد تحتاج لأشهر وحتى سنوات للظهور، إذ تبدأ الأعراض بالظهور عندما يبدأ جهاز المناعة بإنتاج أجسام مضادة تجاه المادة المهيجة المعينة. وهذا بدوره يؤدي الى انتاج الجسم لمادة كيميائية تسمى هستامين Histamine التي تؤدي الى التهاب الشعب الهوائية، وبالتالي تطور الأعراض الخاصة بالربو.

الثاني: المواد المهيجة: بعد استنشاق مادة مهيجة Irritant معينة للمرة الأولى (أو المرات القليلة التالية) قد يصاب الشخص بأعراض الربو بسبب التأثير المباشر للمادة المهيجة على الشعب الهوائية، وذلك عكس الذي يحصل في رد الفعل التحسسي.

وقد تم تحديد أكثر من 300 مادة تؤدي الى إصابة العامل بالربو المهني في مكان عمله، وأهم هذه المواد هي:

١- المواد الكيميائية: Diisocyanates و Anhydrides و Varnishes (الورنيش)، المواد اللاصقة Adhesives والصفائح Laminates والراتنج اللاحم Soldering resin والحوامض المستخدمة في صنع الدهان، المواد الكيميائية المستخدمة في العزل Insulation والتعبئة (الحشوة) Packing وصنع الفراش Foam mattresses والتنجيد.

٢- المواد الحيوانية: الزلال (البروتين) الموجود في الحراشف، الشعر، الريش، الهبرية، الفرو، اللعاب وفضلات الجسم (البول والروث).

٣- الأنزيمات: الأنزيمات المستخدمة في صنع المواد المنظفة، ومرطب الشعر Conditioners وبعض أنواع الأدوية والعقاقير ومطري اللحم.

٤- المعادن: البلاتين والكروم وكبريتات النيكل.

٥- مهيجات الجهاز التنفسي: الدخان (التبغ)، غاز الكلور، ثاني أكسيد الكبريت.

٦- المواد النباتية: الزلال (البروتين) الموجود في عصارة شجرة المطاط Latex، الدقيق (الطحين) القطن، والنبات الحبي (الغلالي) Cereals (الحنطة، الأرز، الذرة والشعير..)، الكتان، خميرة لبن شجرة البابايا Papain وأنزيم الهضم المستخرج من ثمرة هذه الشجرة، القنب، الجاودار.

قابلية الإصابة

هنالك عدة عوامل تجعل العمال معرضين للإصابة بالربو المهني أكثر من غيرهم من الناس، أوجزها بما يلي:

1-الأشخاص المصابون أصلاً بأنواع أخرى من الربو والحساسية.

2-الأشخاص ذوو الآباء والأمهات المصابون بالربو والحساسية.

3-وجود مواد في مكان العمل معروف بقدرتها الشديدة على إحداث الربو.

المهن الأكثر مجازفة

يمكن الإصابة بالربو المهني في الكثير من أماكن العمل، غير أن هنالك بعض المهن التي تجعل العامل أو الموظف أكثر عرضة للإصابة من غيرها من المهن. والجدول التالي يبين بعض هذه المهن والمواد التي قد تؤدي الى الربو أثناء العمل بها:

المهنة	المادة التي تحدث الربو
النجارون والعاملون في الغابات	غبار الخشب
البيطريون والعاملون مع الحيوانات	زلال الحيوان
الخبازون وعمال مطاحن القمح	حبوب الغلال
العاملون في صناعة النسيج والغزل (الأقمشة)	الصبغة
العاملون في الرعاية الصحية	القفازات المصنوعة من Latex وبعض المواد الكيميائية وخاصة Glutaraldehyde
الصيادلة والعاملون في صناعة الأدوية	بعض أنواع العقاقير والإنزيمات
العاملون في صناعة المواد اللاصقة	بعض المواد الكيميائية مثل: الأكريل
العاملون في صناعة السجاد	الصمغ
العاملون في مجال الكهرباء	الحام الراتنجي Soldering resin
حلاقو النساء	مواد كيميائية مثل فوق الكبريتات Persulfate
عمال النظافة	مواد كيميائية مثل Chloramine-T.
عمال صناعة الأغذية	السمكية (البحرية)
	الأسماك والحيوانات البحرية الصالحة للأكل

التأثير المرضي للمواد الحاثة

كلما كان التعرض للمادة المسببة للربو المهني أطول زمناً، كلما كانت أعراض المرض أسوأ وأشد، وبحاجة لوقت أطول للتحسن والزوال بعد الابتعاد عن هذه المادة، إضافة الى علاج طويل الأمد.

العلاج

يتمثل علاج الربو المهني في الابتعاد عن المواد المهيجة والحاثة للمرض (إذ أن استخدام الكمامات لا يوفر الحماية منها)، إضافة الى استخدام الأدوية والعقاقير التي تساعد على التخفيف أو الحد من أعراض المرض، وهي: Corticosteroids، Serevent، Singulair، Theophylline، Ventolin، Atrovent، Symbicort والأدوية المضادة للحساسية.

شركة المراح للصناعة والتجارة

فرع خاص
للشركة
في تركيا

جنين - المنطقة الصناعية
تلفون 04-2414028
فاكس 04-2414307

Email
almarahco@gmail.com

Eksenmetal co.
for profiles
Turkey - Eregli

Email
almarahco@yahoo.com

نحو برمجة مشتركة لتحسين الانتاجية وتحقيق النمو

فؤاد جبر

أمين سر جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين

رغم كل الظروف الصعبة والشاذة التي تعيشها فلسطين، والعراقيل التي تقف حائلاً أمام مسيرة بناء إقصادنا الوطني، فإن القطاع الخاص يواصل مسيرته متحدياً كل الصعوبات لتجاوز كافة العراقيل لتحقيق أهدافه والنهوض باقتصادنا الفلسطيني من خلآل تحسين الانتاجية وتحقيق النمو ما استطاع الى ذلك سبيلاً.

إن جهود القطاع الخاص على إختلآف المرافق الاقتصادية لن تكون كافية لتحقيق أهدافنا المنشودة إلا إذا توفر دعم القطاع العام له بدءآ من الحكومة ومروراً بمختلف الوزارات وإنتهاء بالدوائر المختصة وتوفر التعاون المشترك وتظافرت الجهود لتحقيق الأهداف المنشودة في بناء إقتصاد وطني قوي قادر على مواجهة التحديات والمؤثرات الخارجية بعد إعداد الدراسات وتحليلها وإجراء المشاورات ليصار الى برمجة مشتركة تهدف الى تحسين الانتاجية وتحقيق النمو من خلآل وضع خطة ثلاثية تتناسب ومتطلبات وإحتياجات نجاح هذا المشروع الهام على أساس التعاون الصادق والمتابعة الحثيثة لتنفيذ البرامج المتفق عليها، والأمل كبير في الحكومة ووزاراتها والدوائر المختصة بالعمل مع القطاع الخاص والتشاور مع ممثليه ليس فقط في هذا الموضوع بل لدى وضع السياسات الاقتصادية ، ويمكننا القول أن المواقف الرسمية التي يعلنها رئيس الحكومة د. سلآم فياض ومختلف الوزراء وفي مقدمتهم وزيرالاقتصاد الوطني تبعث على الاطمئنان لا سيما أنهم أكدوا في أكثر من لقاء مع ممثلي القطاع الخاص على نهج الشراكة والتعاون الدائم الأمر الذي يشجع على التسابق نحو التعاون المشترك من قبل الشريكين. إن العمل ضمن سياسة إقتصادية تتناسب وعملية النمو المطلوب تنفيذها تكمن في النموالاقتصادي من خلال إدارات ذات كفاءة عالية قادرة على زيادة حجم رؤوس الأموال وضمان مبادئ الحوكمة - الادارة الرشيدة - والمساهمة في الحد من البطالة عن طريق تشغيل أكبر عدد ممكن من العمال في مختلف المرافق الاقتصادية ، والعمل على تحسين الانتاجية -كمآ ونوعآ -الأمر الذي يدعم أيضآ التوجه الرامي الى تفضيل المنتجات الفلسطينية على غيرها مهما كان مصدرها وذلك من أهم عوامل النمو. نحن نعلم أن هناك بعض الأفكار والاقتراحات والنشاطات التي تقوم بها وزارة الاقتصاد أو بعض المؤسسات المعنية تتعلق بتحسين الانتاجية ولكننا لسنا على دراية بوجود برنامج محدد متفق عليه ويتم تنفيذه بتعاون القطاعين العام والخاص لذا نرى أن يصار الى التنادي الى عقد اجتماع مشترك بين وزارة الاقتصاد ووزارات أخرى لها علآقة بالموضوع من جهة وبين ممثلي القطاع الخاص الرسميين - أعضاء المجلس التنسيقي لبحث امكانية الشروع بعمل أبحاث ودراسات تنتهي بوضع برنامج شامل من شأنه تحسين الانتاجية تدريجياً ودعم مسيرة النمو الاقتصادي من خلال زيادة حجم رؤوس الأموال المحلية وتوفير المناخ الاستثماري المناسب - قدرالامكان - واقناع المستثمرين الفلسطينيين المقيمين بالخارج بتخصيص جزء من أموالهم للاستثمار بفلسطين ليس فقط من باب الدعم وإنما لتحقيق عوائد جيدة آخذين بالاعتبار أن هناك قصص نجاح يمكن الاطلاع عليها وقد تحققت نجاحات ملحوظة رغم استمرار الاحتلال ومضايقاته.

وأخيراً لا بد من الاشارة الى دور الجهاز المصرفي في المساهمة في بناء إقتصادنا الوطني عامة وفي إنجاح عملية تحسين الانتاجية من خلال تنويع مجالات الاقراض وزيادة حجم التسهيلآت من خلال تمويل مشاريع مدروسة تحقق تدفقات نقدية تكفل تسديد القروض مما يدعم المساهمة في تخفيف حدة البطالة وتطوير الشركات ودعم الانتاج من أجل التصدير ولا ننسى أن البنوك في أماكن أخرى تسعى الى إجتذاب المقترضين المميزين - وليس فقط المودعين- وترغب بتنويع تمويلها للمشاريع وبدون أدنى شك لن يتحقق ذلك إلا بدعم سلطة النقد الفلسطينية التي أثبتت قدرتها عبر السنين الماضية على تحقيق رقابة مصرفية قوية وعالية المستوى كما حافظت على سلامة وسمعة الجهاز المصرفي ومتانة مراكزه المالية رغم الصعوبات الجمة التي واجهتها البنوك ومعها سلطة النقد جراء ممارسات الاحتلال الاستفزازية وتعقيدات البنوك الاسرائيلية ، وكلنا أمل في أن تتظافر الجهود المشتركة من أجل فلسطين اولآ وأخيراً.

فهلآ استبشرنا خيراً ؟ نأمل.

Facebook's Valuation Skyrockets to $9.5 Billion

While Facebook's user base has been consistently growing for years, its monetary value has been less than consistent. Facebook stunned the world in October 2007 when a Microsoft investment valued the company at $15 Billion. The recession hit Facebook's value hard though, dropping it all the way to $3.7 Billion in February of this year.

Facebook's value has been fighting back ever since. In July, its value reached $6.5 Billion after a fresh $200 million investment. And now, according to Bloomberg, Facebook's valuation has reached $9.5 Billion, a 42% increase in just four months.

The $9.5 billion number is derived from the value of Facebook's stock. While Facebook is a private company, stock of the social networking company is still getting exchanged. The value today is around $21 per share, a big jump from the price Digital Ventures paid in July: $14.77 per share.

The rising value of Facebook makes complete sense to us. It now has over 325 million users and continues to gain new users at a clip of half a million every single day. Plus, with Facebook now cash flow positive and exploring new revenue possibilities, its value will only keep rising.

Mashable

eBay Completes Skype Sale At $2.75 Billion Valuation

eBay has just announced that it has completed the sale of Skype, valuing the company at $2.75 billion. The investor consortium who is the buying party and will control an approximately 70 percent stake is a group led by Silver Lake Partners and includes Joltid (i.e. the company founded by Skype's original founders) and "certain affiliated parties", the Canada Pension Plan Investment Board and VC firm Andreessen Horowitz.

As previously announced, eBay received approximately $1.9 billion in cash and a note from the buyer in the principal amount of $125 million. The company also retained an approximately 30 percent equity investment in Skype.

The company also purchased senior debt securities with a face value of $50 million as part of a Skype debt financing. The news of the completion of the sale of the successful Internet communication company comes two weeks after Skype founders Niklas Zennström and Janus Friis announced that they had reached a settlement with eBay in return for a 14% stake and board seats, clearing the way for the deal to close after some very public legal quarrels. As you may remember, Andreessen Horowitz partner Marc Andreessen swiftly deemed Skype one of the most important companies on the Internet after the settlement was reached and announced (and made quite a strong case for it).

TechCrunch was first to report the imminent sale of Skype to the investor group back in August 2009 and shortly after confirmed that the deal would value the company at $2.75 billion. As a reminder and just for reference, eBay bought Skype in 2005 for $2.6 billion, although eBay has since written Skype down to $1.7 billion.

TechCrunch

Talal Abu-Ghazaleh Organization signs a cooperation agreement with the Federation of Associations of the Palestinian Businessmen

The Talal Abu-Ghazaleh Organization has signed a cooperation agreement with the Federation of Associations of the Palestinian Businessmen (PFBA) earlier this month to provide training and professional services in all areas needed by PFBA.

The agreement stipulates that Talal Abu-Ghazaleh Organization (TAG-Org) shall provide PFBA through its member companies and local associates around the world with services in the various areas of training; professional and consulting services; intellectual property services including filing applications, renewals, and others in connection with trademarks, patents, copyright, domain names, etc.; financial and tax advisory, accounting; studies and services related to project management and feasibility studies; consulting and requirements for the ISO certification; legal representation and consulting; drafting of contracts and other services that cover all economic sectors.

The cooperation agreement also requires that both parties shall collaborate in the preparation of project proposals for the development of the Palestinian economy and laws related to business sectors for submission to international and regional donors for the purposes of obtaining the necessary funding from donor institutions e.g. American and European organizations, the World Bank and others.

The agreement was signed by Mr. Majed Maali, secretary general of the Federation of Associations of Palestinian Businessmen, representing Mr. Mohammed Masrouji, PFBA Chairman of the Board, and Mr. Jamal Melhem, Executive Director of Talal Abu-Ghazaleh & Co. International - Ramallah office, representing Mr. Talal Abu-Ghazaleh, Chairman of TAG-Org.

Gaza - Distinguished Trade Zone:

The establishment of a distinct trade zone in Gaza Strip will definitely improve the lives of the citizens and contribute significantly to raising the standard of living, which in turn will reduce extremism in the region ,and perhaps even completely eradicate this phenomenon (which has increased recently) for the following reasons:

1. Establishment of Gaza seaport , which will undoubtedly facilitate the operations of import and export of agricultural products at the present time ,and other industrial products and technology in the future . Export and import operations can be controlled by European observers to be agreed upon (for not to give Israel, any reason for the opposition), and this would contribute in the economic development of the Gaza Strip ,and contribute to increase employment , either directly or indirectly.
2. A distinct trade area is a first step toward the preparation for the establishment of a complete free trade zone in Gaza Strip in the future which will apply to attract investments for the establishment of many complementary industries , especially by investors in the Far East , to enable them marketing their production in the Middle East .
3. The establishment of a distinct trade area in the Gaza Strip will contribute to increasing trade exchange between Palestinian territories and Israel on one hand ,and between Israel and other Arab countries on the other, especially Egypt and across to other Arab countries in case they reached a comprehensive peace agreement in the region.

The annual value of goods imported from Israel to Palestine, and through it was about 3 billion dollars before the siege and closure of Gaza Strip while the value of exports from Palestine to Israel and through it was about 450-500 million dollars and the share of the Gaza strip amounted to about 30% of these value. In a study made by Peres Center for Peace ,reported that the value of goods imported from Israel to Palestine will reach 17 billion dollars in case of signing a peace treaty, while the value of Palestinian exports to Israel and abroad will reach 11 billion dollars!!

4. The most important consequences of a free trade zone in the Gaza Strip is a distinct increase in per capita income (GDP in Gaza is about 600 $ /per year) ,and thereby increase the standard of living, which in turn will reflect on peace process in the region, because this would lead to a reduction of extremism and thus to be completely eliminated.
5. The Gaza strip will represent the lung of the Palestinian Authority and the future Palestinian state , which will link it with the outside world through a seaport and an airport , and that will be by rephrased Paris Protocol until getting Gaza Strip out from customs envelope with Israel , and Instead of it to formulate a bilateral agreements on how to deal with goods from Gaza to Israel or through it to other Arab countries. The same applies to goods that are exported from Israel.
6. Distinct Trade Area in Gaza Strip would constitute a major good and stable source of income for the National Authority as a result of trade and fees.
7. Reducing smuggling through tunnels of Rafah from the Egyptian side and even eliminate this phenomenon.
8. Compensation for the sufferings of the citizens of the Gaza Strip for the difficult years that have passed them, and raise the standard of living which in turn will weaken the extremist movements, and perhaps even eliminate this phenomenon completely.

Ali AbuShahla
aapal@palnet.com

is getting worse in a harsh way after the capture of the Israeli soldier Gilad Shalit on 27/6/2006 , in addition to the movement of goods and people which are almost at a standstill since June 2007, which has greatly negatively impacted the lives of citizens and worked to increase the extremism in the region ,especially because of the increase of the unemployment rate, which amounted between 40%- 50% and increase the poverty rate, which reached an astronomical figure to 80% .

Upon completion, of the recent war in Gaza, 2009, residents of Gaza Strip are still living in inhuman conditions and a large part of them are still living adjacent to the ruins of their houses which were demolished during the war, while still living in tents.

In a report prepared by the International Committee of the Red Cross Jily-2009 on the situation in Gaza, stated that the population in the Gaza Strip is facing more and more severe suffering to manage their lives and earn their living, while patients who do suffer from serious diseases do not have necessary treatment for their cases.

The report pointed out that thousands of Gaza residents whose homes were destroyed and lost their properties since more than 8 months , are still so far without adequate shelter .

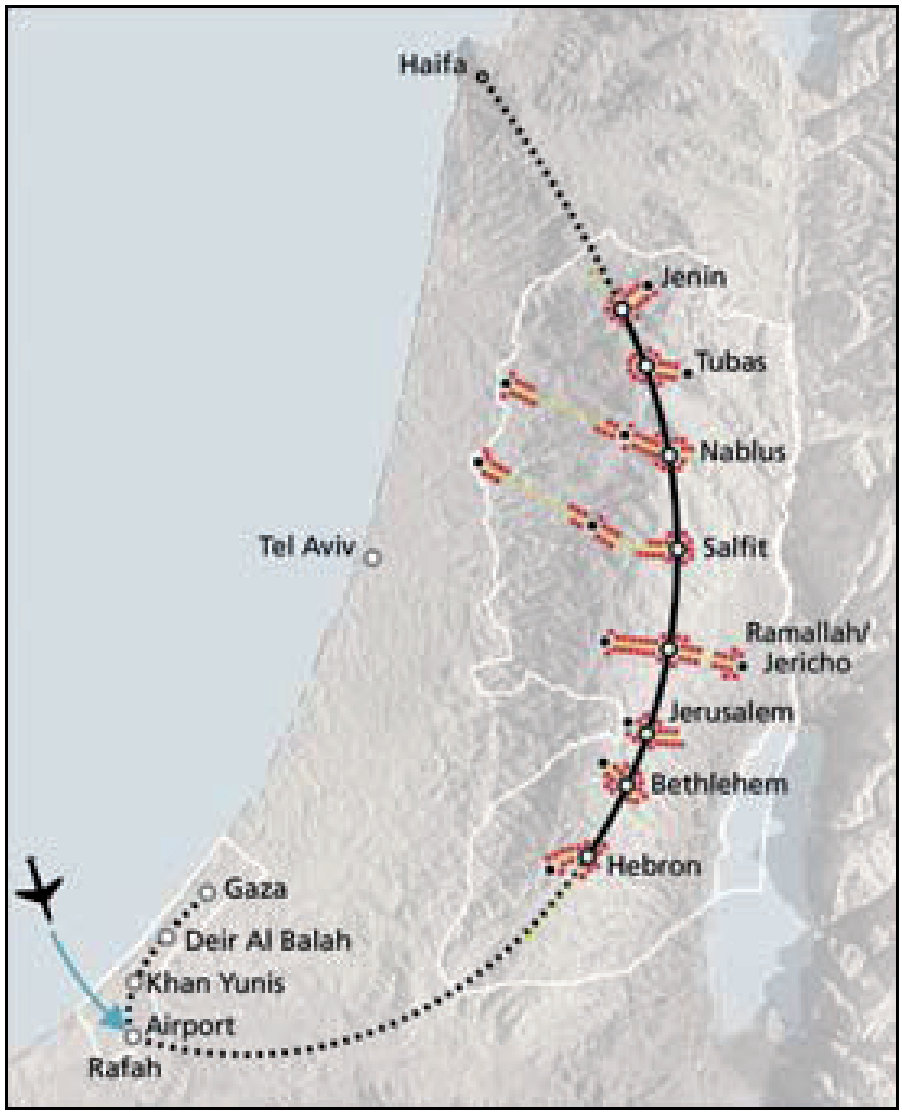

It also described the severe restrictions imposed over the past two years on the movement of persons and goods within and out of Gaza, as one of the main reasons that led to the worsening the situation in Gaza strip in all sectors. The survival of Gaza Strip under these circumstances and political and economic constraints will cancel the benefit from access funds and grants which were addressed for it from donor countries and others to rebuild the Gaza Strip and retrieve it , which amounted to about $ 4.7 billion, while Israel is still forbidden the entry of basic materials and construction materials to Gaza and the continued closure of crossings as they are now.

National Authority recognized the management of economic activity, and the signing of various agreements, particularly the Paris economic agreement in April 1994 and in that year Paris economic agreement became , the general framework is set for the Palestinian trade relations with outside world, which is the based on the organization of Palestinian economic and trade relations with outside

And in this period the adoption of the Palestinian economy has increased to outside world in general and Israel in particular, and there hasn't been any positive development on the overall performance of macroeconomic indicators in Palestinian National Authority. And Palestinian economic and trade relations trade between the two parties has been very uneven, and tend the benefit to Israel..

Gaza - A free trade zone

Within the study done by the American company "Rand corporation" to establish a safe route between Gaza Strip and West Bank " renamed "The Arc " there was a possibility to connect this road with Egypt (via Rafah) and Jordan (via Jericho), Lebanon and Syria (through Jenin) .

Thus there was a link in the project between Gaza Strip and Egypt, Jordan, Lebanon , where those countries can get benefits from it in their trade through the marine construction of a seaport in the Gaza Strip . It is also possible to extend this benefit to include both Saudi Arabia and Iraq (via Jordan), and enable these countries to access their goods to the Mediterranean as well as in import operations.

This perception is based on seeing the West Bank cities as a region composed of independent but related to become an integrated region, that Gaza may be considered as free trade zone in the south and is supposed to establish its sea port and airport .West Bank and Gaza will be linked by this project " the Arc " .

Through this vision the Arc project is not only a link between Gaza and the West but to link in the future the Palestinian entity with the outside world, at a time this study solve many, social and political challenges such as the admission of some refugees, and aims to create the concept of a contribution to helping the Palestinian government to encourage private investment, as well as to create jobs and generate the conditions for the redistribution of population growth and nutrition of docking Social Council , focusing on infrastructure.

This study talks is considering all political, social and economic issues that a new Palestinian state will face , and aims to create conditions of economic development and sustainable growth in the number of people

In case of achieving peace with Israel and the creation of a Palestinian state, the Israelis can also benefit from the Gaza Strip as a distinct trade area to serve the southern areas of Israel, whether for export or import.

Gaza and Gazans Suffering :

The citizens of Gaza Strip have suffered a lot through the ages .. Since the establishment of the Ottoman Empire and the subsequent of British occupation , the Egyptian administration, and The Israeli occupation which continued until now . This contributed to the creation of radical Islamic trends that is putting all its effort to expel the occupation and liberating Palestinian land , and the reflect of that on the lives of citizens as it is in present time, where the border crossings to and from the Gaza Strip are closed .

The situation in Gaza Strip

Egyptians through Assyrians , Persians , Jews , Greeks ,Romans , Crusaders , French , Ottomans and British, respectively, until the advent of the Zionist occupation.

Perhaps the very existence of the tomb of the Prophet's Muhammad grandfather, and his death in Gaza during his trade trip between Hejaz (Saudi Arabia) and the country in the Levant before the Prophet's Mohammad mission, is further evidence of the importance of Gaza, in the Middle East trade. The city was also the birthplace of Imam El-Shafe'ei, who is one of the four imams for Sunni Muslims .

Recently.. French installation implications discovered Pharaonic buildings their age more than 4000 years old at a site located south of Gaza City (about 4 km) and within the new Zahra city boundaries .

There are also implications for the Romanian port which was established to the North of Gaza City.

The presence of Gaza on the Mediterranean has given it historical and economic advantages over other inner cities in Syria and Palestine. However, its location on the Mediterranean has bad impact on it in some cases ..

Where Napoleon Bonaparte entered to Palestine and occupy it where Gaza was the gate for this occupation ... when he could not enter through the walls of Acre because of its high forts and because of the entity of his navy southern Gaza, where he entered Palestine from there

Gaza Being on the Mediterranean make it easy for the British fleet to strike the retreating Ottoman troops.. Where the British naval forces occupied Palestinian on February 1917.

Israel agreed to the construction of Gaza sea port , but the October War in 1973 prevented the development of this idea ..

The Palestinian economy after the Oslo agreement:

Which is the period that followed the signing of the Agreement of the Interim Self-Government, by this agreement Palestinian

GAZA
Free Trade Zone

By : **Eng. Ali AbuShahla**
Secretary General
Palestinian BusinessMen
Assoc. Gaza
External Relations
PFBA

Introduction:

Gaza was the point where the trade caravans of the North and South, East and West of the Arab world meet, also its unique location on the Mediterranean coast, gave it the opportunity to be one of the major cities which link the territory of Greater Syria and the Western Europe

Gaza City is the second largest city in Palestine after Jerusalem and the Palestinian provisional headquarters of the Palestinian National Authority. After long years of Israeli occupation ,Gaza City, was deprived of its historical identity

Recently , Gaza began to regain its glorious past. Historic research and ancient writings have shown that Gaza is considered as one of the oldest cities on the earth. Given its unique geographical location between Asia and Africa, and between the desert in the South and the Mediterranean in the North , Gaza City has been and still considered as a breeding ground and a place desired by land and sea travelers.

Gaza was always a rich place for trade, and that was enough reason for cascade occupations of the city by many armies throughout history. Gaza has been characterized by its private situation in Palestine because of its strategic position, which played an important role throughout history in resisting the invaders and occupiers, since the ancient

exemption, depending on the given location.

Currently, the special economic zones are still under control of state or local authorities and public aid is granted based on the law on special economic zones.

Permission to begin trading in an SEZ is granted by the management board of each zone; which also assist in the investment process, e.g. through the easing of contacts with the local authorities, or with central administration and in questions relating to the purchase of land for investments.

NOITACOL CIGETARTS

Poland's convenient location, in the very centre of Europe, makes the country a perfect investment destination for enterprises targeting both Western and Eastern part of Europe. From Warsaw it takes only several hours either by car, train or plain to reach a number of Europe's major capital cities e.g. Berlin, Moscow, Vienna, Bratislava, Kiev, Vilnius and Minsk. Poland is a country where the main trade and transport routs leading from the North to the South and form the West to the East of the continent intersect. The country is crossed by 4 out of 10 constantly developed trans-European tracks. The international routs crossing Poland have been constantly developed and modernised. Transport investments are possible largely thanks to the co-operation between national roads' directorates and self-governments of the neighbouring countries and with a substantial help of funds and subsidies from the EU.

One of the elements that undoubtedly highlights the convenience of the country's geographical position and benefits resulting from the location is the access to the Baltic Sea. Poland has four major ports, located in Gdańsk, Gdynia, Świnoujście and Szczecin as well as several local ports supporting the freight reloading processes.

The central location of Poland does result attractive for foreign companies which aim at slashing time of order realisation for customers in the markets East of the centre of Europe. The fact that foreign entrepreneurs invest in creating logistic centres in Poland results from dynamic growth in demand, development of trade co-operation within the frame of the extended European Union and also from the ever more attractive domestic suppliers market in Poland.

The fact that Poland is a gateway to the European Union results attractive for foreign companies which aim at slashing time of order realisation for customers in the markets East of the centre of Europe.

* POLISH INFORMATION AND FOREIGN INVESTMENT AGENCY (PAIiIZ)

Invest in Poland

The aim of the Polish Information and Foreign Investment Agency (PAIiIZ) is to help investors enter the Polish market. PAIiIZ guides investors through all the essential administrative and legal procedures, offers sectoral knowledge of dedicated project managers, provides information on investment incentives and helps to find appropriate partners and suppliers as well as investment locations. The word "crisis" comes from ancient Greek and means choice, decision. Hence, apart from threats, a crisis also poses chances. In the era of the present global economic tremors, it is worth taking a closer look at Poland.

type of projects. One thing worth mentioning is that the overall amount of European funds that Poland negotiated while entering the European Union represents EUR 67 billion (plus national input of around EUR 11,9 billion) to be spent between 2007 and 2013. So, in total Poland has almost EUR 80 billion to be spent in this financial perspective. In order to do so Poland needs expertise and interesting projects from companies all around the world.

According to the European Commission Poland is the clear leader in the implementation of the European Regional Development Fund and the Cohesion Fund for the years 20072013-. Poland has submitted reimbursement applications of the highest value amongst all the EU member states.

There are also the instruments of labor market. For example, the company employing people that are registered as unemployed can count on grants that are offered by the local labor office.

Poland has fourteen Special Economic Zones spread all over the country (SEZ). The Special Economic Zones is the result of successful connections of the needs of investors with the needs of the particular regions, in which they have been situated. Each zone is an administratively separate part of Polish territory, allocated for the running of businesses on preferential terms. A business, on entering an SEZ has the assurance of tax benefits and an additional benefit is the fact that they can begin trading on a specially prepared site, fully equipped with the necessary utilities.

The SEZs offer corporate income tax exemption for a certain period of time and the real estate tax

SEVITNECNI TNEMTSEVNI

The incentive system was adjusted to the requirements indicated by the European Union. However, Poland managed to develop a very attractive incentive system of different types. There are possibilities to link various forms of aid – exemption offered in Special Economic Zones, tax incentives that are issued by the local authorities or the EU structural funds.

The most attractive and interesting form of incentive is direct grants. There are two sources of direct grants. The first is the Polish government's special system supporting investment of strategic importance for Polish economy. The strategic investment must be made in one of the six sectors that are preferred by the government like automotive, aviation or aerospace, biotechnology, R&D, BPO and electronics. Two types of grants can be offered – employment grant or investment grant.

The second source is subsidies co-financed with European funds. There is several operational programs which are dedicated to fulfill different objectives like development of the different type of infrastructure, protection of environment, human resources development, innovative economy which offer different type of subsidies for various

This all shows that investments in Poland are profitable, not only from the point of view of the export potential, but also' and perhaps primarily due to, the very large domestic market.

DNALOP NI TSEVNI

Currently PAIiIZ provides support to over 100 investment projects. The share of highly advanced projects is also on the rise. This has much to do with numerous investments in the BPO sector and in the field of R&D, which at the moment constitute nearly one third of the projects supported by PAIiIZ.

"Ernst & Young's 2009 European attractiveness survey" fully confirms Poland's economic attractiveness. Poland kept the excellent 2nd position in Europe in regard to the number of new jobs generated by foreign direct investments (FDI). In terms of new investments, the number of projects realised in the country in 2008 placed Poland on the high 5th position (7th in the previous edition).

Due to the country's economic and political stability as well as public aid to investors, Poland has been constantly attracting projects from sectors generating the greatest value added, like the electronics, aviation and renewable energy sectors. The extremely dynamic development of modern BPO centres became, in the recent years, one of the major elements constituting the growing competitiveness of the Polish economy.

The majority of foreign investment in Poland comes from the European Union countries and the rest from U.S. and we have a huge inflows from Asia, namely Japan, China, South Korea and India.

The most attractive sectors for investment in Poland are the, electronic, aviation or aerospace, automotive, machinery, metal processing, and chemical sector. Other sectors of investment are investment in services like banking, insurance, financial intermediation and also offshoring sector like shared service sector, call centers and R&D activities.

Needless to say, Polish students have an excellent knowledge of foreign languages. Over half of them speak fluent English and the vast majority of the rest do have a basic understanding of the language.

TEKRAM CITSEMOD

Poland is attractive for investors for many reasons, but top of the list is its 38 million domestic consumer market. Poles form over one third of the citizens of the new EU member countries. Our country is the 30th largest market in the world, with its position being strengthened year after year by rapid economic growth and the subsequent increases in rates of pay.

The retail sales rate in September grew by 5.4% comparing to previous year and was the highest in the whole of the European Union.

According to the survey on investment climate in Poland, the size of the Polish market constitutes the biggest advantage of the country's investment attractiveness. This factor was evaluated as good or very good by foreign entrepreneurs.

The report by the Ministry of Economy shows that small and medium-sized enterprises want to develop. More enterprises declare eagerness to start new investments and create jobs. Also a greater number of the enterprises expect their revenues to increase.

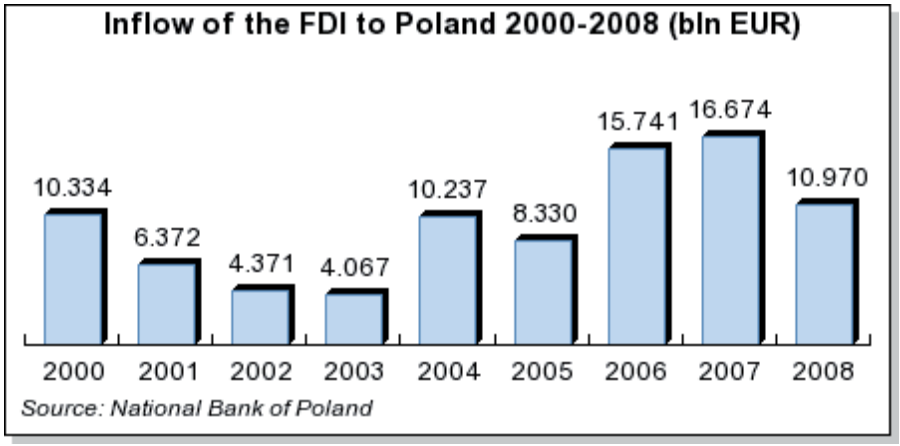

went below the upper inflation target limit defined by the Monetary Policy Council, the salary in enterprise sector rose over 3 % comparing to the same period last year and the level of unemployment in Poland remains below the European average. Poland has a higher percentage of households which have boosted their expenditures against last year than those which spend less

Growing demand is only one of many factors which have safeguarded Poland against consequences of the downturn. In addition, Polish economists point out to such factors as more restrictive than elsewhere banking policy, stable foreign debt level, a decline in prices of natural raw materials and smaller dependence of the economy upon stock exchange performance than, for example, in the US.

ELPOEP DETACUDE

Highly-qualified workers and well-educated specialists are easily available in Poland. This may have much to do with the fact that Poland has almost 500 academic centres. University teaching staff accounts for round 100,000 specialists, half of the number holds a PhD degree. Every tenth European student comes from Poland.

The high standards of Polish educational system are reflected in a number of scientific achievements. Enough to remind that Polish scientists are well known for the discovery of the first extra-solar planetary system, the creation of the technology for the production of the blue laser, the production process to make the world's smallest synthetic diamonds and for the isolation of queen cells from bone marrow.

The quality of Polish scientific and technical thought is confirmed by the fact that the largest global corporations tend to locate their R&D centres in our country. Polish specialists from the IT sector are highly sought-after, not only by international corporations in Poland, but are often recruited to work abroad. In fact, Poles form a large percentage of managers responsible for R&D departments within the world's largest corporations.

gradually increasing. The country has been chosen by the largest world concerns.

Amongst the country's major advantages, investors cite EU membership, competent personnel, buoyant domestic market and a stable economic situation even in the period of a global economic downturn. The fact that Poland forms part of the European Union means for foreign investors that both the country's economy and legal regulations are predictable and meet general European standards.

The forthcoming years are the best for investors to start their projects in Poland also because entrepreneurs may count on high subsidies from the EU.

STABILITY

Poland is one of the few places on the map of Europe, which offer investors a safe haven in the time of crisis. Data concerning GDP for the second quarter of 2009 not only proves that Poland managed to avoid recession, but shows that the Polish economy has been growing.

Paradoxically, Poles were helped by the global economic crisis. The Polish economy has turned out to be more resistant to the recession as well as more calmly and prudently managed than

most of the world's developed countries.

Poland is experiencing a velvet crisis. Of course, the slowdown of the spectacular economic growth rate of recent years has been as a cold shower to entrepreneurs, but few other economies are looking forward to any GDP growth in sullen 2009 the way Poland is.

Poles have a right to regard themselves as relative winners in the crisis period. "Any country whose consumption is growing, whose financial system is not experiencing tremors and whose economy has been bolstered by a potent injection of EUR 67 billion of structural funds can well regard itself as a winner. Those resources have been activated at the best possible moment to lubricate the economy" – says Mr Waldemar Pawlak, Deputy Prime Minister and Minister of Economy of Poland.

Poland is the region's biggest politically and economically stable country, and that creates chances for successful long-term investment. Poles account for 24 percent of the region's population, and produce nearly 40 percent of its GDP. That is an indicator of the Polish economy's potential.

The Polish government is calmly introducing its Stability and Growth Plan, stepping up its use of resources coming from the EU to limit the results of unrest on financial markets and, above all, is taking great pains to maintain public-spending discipline. One of the reasons for this is to enable investors to more precisely discover the difference between Poland and most other European countries.

Economic indices are very positive for Poland: the inflation

POLAND
your Gateway to EUROPE

Crisis? What crisis?

Foreign investments in Poland have remained robust. The country managed successfully to resist the economic crisis consequently investment projects located here have not suffered from a slowdown. This results from solid economic foundations, a sound financial system and unflagging domestic consumer demand.

The global economic downturn demonstrated Poland's economic stability. Poland is the exclusive European country to demonstrate positive economic growth this year and the highest growth among OECD states. Poland was the only European Union member state which did not suffer the economic turbulence of its neighbours, and underwent something of a velvet crisis which did not threaten the country's investment attractiveness, on the contrary it has rather created completely new possibilities.

Poland is an ideal investment destination. This has been confirmed by a number of foreign companies, which located their projects in the country. Statistics kept by the Polish Information and Foreign Investment Agency (PAIiIZ)* indicate that after a slight fall in the amount of projects at the beginning of the year, their number has been

new

PALTEL

ADSL

حجم التنزيل شهريا	7GB	10GB	13GB	16GB	24GB	32GB	48GB
H-256	70NIS						
H-512		95NIS	111NIS				
H-1024				120NIS	152NIS		
H-2048						170NIS	234NIS

دوبلنا السرعات مجاناً

وخفضنا الأسعار

لمزيد من المعلومات يرجى مراجعة مزودي خدمة ADSL

أو زيارة موقعنا الالكتروني www.Paltel.ps

خاصة بخدمة ADSL للفئة المنزلية

رفعنا السرعات على طول

خاضعة لشروط خاصة

الاتصالات الفلسطينية

إحدى شركات مجموعة الاتصالات الفلسطينية

WWW.PALTEL.PS